الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البويرة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

الدور الاقتصادي والاجتماعي للزكاة
- دراسة حالة صندوق الزكاة الجزائري -

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر

في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك

إعداد الطالب:

بوغربي فاتح

إشراف الأستاذ:

عزوز أحمد

لجنة المناقشة

أ.عبيدات عبد الكريم	أستاذ مساعد *أ*	جامعة البويرة	رئيسا
أ.عزوز أحمد	أستاذ مساعد *أ*	جامعة البويرة	مشرفا
أ.جوادي علي	أستاذ مساعد * أ*	جامعة البويرة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2014-2015

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

أحمدك يا رب حمداً كثيراً طيباً يليق بجلال وجهك الكريم وعظيم سلطانك،

وأشهد أن مُحَّداً عبد الله ورسوله، وصفيه من خلقه وخليله، صلوات الله وسلامه عليك يا سيدي يا رسول الله.

أتقدم بجزيل شكري وخالص عرفاني إلى كل من تحلى بالصبر الجميل وساهم من قريب

أو من بعيد في إتمام هذا العمل، وأخص بالذكر:

- أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف الدكتور

"عزوز احمد "

الذي رافقني بتوجيهاته ونصائحه القيمة خلال كل مرحلة من مراحل إنجاز هذا العمل، والذي أكبر فيه روح الصدق والإخلاص في العمل.

- إلى كل هؤلاء، وإلى كل من لم يسعفني الحظ في ذكر أسمائهم، أتقدم بالشكر الجزيل.

إهداء

الشمعة التي احترقت لتنير درب حياتي إلى أغلى جوهرة في الوجود إلى منبع الحنان

- ✓ إلى التي حبها في قلبي ليس له حدود وادعوا لها الله بطول العمر عند كل سجود **أمي الغالية**

- ✓ إلى **والدي** الذي زرع فينا العزم والإرادة إلى من علمني أن أوقد الشموع بدل أن أسب الظلام إلى من تعب وضحى من أجل تربيتي وكابد المحن من أجل تأمين حياة أفضل وتفانى في تغذية جسمي بالحلال.

- ✓ إلى من كانت بمثابة الأم الثانية التي دعت لي كثيرا جدتي حفظها الله.

- ✓ إلى روح جدي وجدتي(بريان) جعلهما الله من أهل الجنان مع خير الأنام مُحَمَّد صلى الله عليه وسلم

- ✓ إلى كل من الاخوين و الاخت وفقهم الله الى ما يحبه و يرضاه .

- ✓ إلى كل العائلة الكبيرة من أعمام وعمات وأخوال وخالات وكل أبنائهم

- ✓ إلى من لن أنسى لهم جزيل الشكر و العرفان ،الاصدقاء :رشيد تيهال–سيدعلي طرافي –جمال الدين ولد مطاري – موسى بوسلاح –حمزة زياد–مُحَمَّد مشري

- ✓ إلى من لن أنسى لهم جزيل الشكر والعرفان بمساعدتهم في انجاز هذه المذكرة سواء من قريب او بعيد .

- ✓ إلى كل زملاء الدراسة من الطور الابتدائي حتى الطور الجامعي، وخاصةً طلبة الماستر.

فهرس المحتويات

فهرس محتويات

الصفحة

الشكر

الإهداء

فهرس المحتويات I.

قائمة الجداول IV.

قائمة الأشكال V.

المقدمة العامة أ-ث

الفصل الاول : دراسة تنظيمية للزكاة

تمهيد 02

المبحث الاول:مفاهيم عن الزكاة 03

المطلب الاول: تعريف الزكاة. 03

المطلب الثاني :مبادئ الزكاة. 04

المطلب الثالث: شروط وجوب الزكاة 05

المبحث الثاني: انفاق الموارد الزكوية 09

المطلب الاول:أوعية الزكاة 09

المطلب الثاني : مصارف الزكاة 16

المبحث الثالث :نماذج تطبيق الزكاة *19*

المطلب الاول : النماذج المؤسسية لتحصيل الزكاة في حالة الالزام 19

المطلب الثاني : النماذج المؤسسية لتحصيل الزكاة و توزيعها في حالة عدم وجود الالزام 23

خلاصة الفصل 27

الفصل الثاني : الدور الاقتصادي و الاجتماعي للزكاة

تمهيد 29

المبحث الاول : الدور الاجتماعي للزكاة 30

المطلب الاول: الدور المباشر في الحد من الفقر 30
المطلب الثاني: تحقيق عدالة توزيع الدخل و الثروة 30
المطلب الثالث: تحقيق التكافل الاجتماعي 31
المطلب الرابع: ترفع مستوى التشغيل و تحارب البطالة 31
المبحث الثاني: الدور الاقتصادي للزكاة 33
المطلب الأول: اعانة المشاريع الانتاجية 33
المطلب الثاني: اثر الزكاة على الانتاج و الاستثمار 33
المطلب الثالث : اثر الزكاة على الاستهلاك 36
المطلب الرابع : اثر الزكاة على الادخار 37
المطلب الخامس : اثر الزكاة على السياسة النقدية 41
خلاصة الفصل 45
الفصل الثالث :تجربة صندوق الزكاة الجزائري في محاربة الفقر .
تمهيد 47
المبحث الاول :مفاهيم عن صندوق الزكاة الجزائري 48
المطلب الاول :نشاة و تنظيم صندوق الزكاة الجزائري 48
المطلب الثاني :تعريف و اهداف صندوق الزكاة الجزائري 55
المطلب الثالث :طريقة جمع الزكاة 55
المطلب الرابع : طريقة توزيع الزكاة 59
المبحث الثاني :الواقع الاحصائي للفقر في الجزائر 62
المطلب الاول: مؤشرات قياس الفقر . 62
المطلب الثاني: اسباب وعوامل تفشي ظاهرة الفقر . 66
المطلب الثالث: استراتيجيات مكافحة الفقر في الجزائر . 71
المبحث الثالث: محاولة تقييم تجربة صندوق الزكاة في الحد من الفقر . 77
المطلب الاول: تطور حصيلة الزكاة الوطنية 77
المطلب الثاني: المستفيدون من صندوق الزكاة الجزائري. 81
المطلب الثالث: اقتراحات لتفعيل نشاط صندوق الزكاة الجزائري. 83

خلاصة الفصل. 85
خاتمة عامة 87
قائمة المراجع 91
الملاحق 96

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-2	أثر الزكاة على الاموال المكتنزة	34
2-2	علاقة الزكاة بالإنتاج و الاستثمار	35
3-2	دالة الاستهلاك قبل الزكاة	36
4-2	دالة الاستهلاك بعد الزكاة	37
5-2	تأثير الزكاة على الادخار و الاستثمار	40
1-3	اللجنة الوطنية لصندوق الزكاة	51
2-3	اللجنة الولائية لصندوق الزكاة	53
3-3	اللجنة القاعدية للزكاة	54

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	النصاب من الإبل و المقدار الواجب فيه	10
2-1	النصاب من البقر و المقدار الواجب فيه	11
3-1	النصاب من الغنم و المقدار الواجب فيه	12
4-1	النصاب في المحاصيل الزراعية و المقدار الواجب فيه	13
5-1	النصاب من الذهب و المقدار الواجب فيه	13
6-1	الاموال الخاضعة لمبدأ الالزام بدفع الزكاة للدولة	19
1-3	توزيع الزكاة في الجزائر	59
2-3	معدلات الفقر في الجزائر 2008-2013	66
3-3	التزايد السكاني في الجزائر	67
4-3	معدل البطالة في الجزائر 2008-2013	67
5-3	معدل التضخم في الجزائر 2008-2013	69
6-3	البرنامج التكميلي لدعم النمو و المخصصات المضافة له 2005-2009	72
7-3	البرنامج الخماسي للفترة 2010-2014 و المبالغ المخصصة للقطاعات الاقتصادية	73
8-3	مداخيل الزكاة من 2003-2013	77
9-3	مداخيل الزكاة ل 48 ولاية من 2003-2013	78
10-3	حصيلة اجمالية لمداخيل الزكاة من 2003-2013	79
11-3	المستفيدون من أموال الزكاة من 2003-2013	81
12-3	مجموع المستفيدين من الزكاة بالسنوات من 2003-2014	81
13-3	مجموع المستفيدين من أموال الزكاة (توضيحي)2003-2014	82
14-3	المستفيدين من القرض الحسن من 2003-2013	82

المقـدمة العامة

إن التحدي الذي يجابه المجتمعات الاسلامية يتمثل في كيفية إعطاء نظرة عن الإسلام باعتباره منهجا يعالج هموم المجتمع بجميع أشكاله وفق منهج تميز بتجنب الأخطاء والمعوقات التي وقع فيها الفكر المالي التقليدي متمثلا في النظامين الإشتراكي والرأسمالي ،حيث نجد أن الإسلام يمتلك تصورا كاملا لتنظيم شؤون الدولة بطبيعة أن الإسلام جاء شاملا لجميع حاجات الافراد ومحققا المصالح العامة ،لذا ظل النظام الإسلامي يحكم البلاد ،إلى أن تغير كل ذلك بسبب الإستعمار الذي فرض قوانينه على الدول الإسلامية ،التي لم تعرف المعنى الحقيقي للتنمية فأخذت باستعمال الأنظمة الجاهزة كالإشتراكي والرأسمالي .

ولقد برزت في العصر الحديث مشكلات مالية منذ أن تبنت الجزائر النموذج الرأس مالي وإذا كان هذا الأخير قد نجح في بعض الدول في تحقيق التنمية الاقتصادية ،فانه قد أخفق في الربط بينها وبين التنمية الاجتماعية في بلادنا ،وبعد مختلف الإجراءات الاقتصادية واللجوء الى المؤسسات النقدية والمالية الدولية لإعادة جدولة ديوننا الخارجية لازال إلى يومنا هذا لم يحقق هذا النموذج الرأسمالي أي غاية الاجتماعية منها أو الاقتصادية .

وتعد الجزائر أيضا واحدة من الدول العربية والإسلامية التي تعاني من مشكلة الفقر وتزايد عدد الفقراء ،وخاصة بعد الأزمة المالية التي عرفتها الجزائر سنة 1986 وذلك لتدهور أسعار البترول وإنخفاض مداخل الدولة من العملة الصعبة ،وبالتالي إنخفاض القدرة الشرائية للمواطن ،وإرتفاع نسبة البطالة وزيادة أعداد الفقراء والمحرومين ،ورغم توفر الجزائر على كل الشروط المادية والبشرية لإحداث نهضة تنموية شاملة تستأصل أفة الفقر ،لا تزال نسبة كبيرة من السكان تعاني من الفقر والحرمان خاصة مع الإختلالات في أسعار البترول في الأسواق العالمية حاليا .

وبالتالي فالدول الإسلامية بحاجة الى بديل إقتصادي و مالي يتماشى مع بيئة المجتمع و تقاليده ، باعتبار أن النظام الاسلامي يملك الحلول للنهوض بالتنمية الاقتصادية في الدول الإسلامية ،و تعتبر الزكاة إحدى الوسائل التمويلية في يد الدولة لمعالجة مشاكلها الاجتماعية ،فهي تساهم بشكل كبير في تحقيق الاهداف الاقتصادية و الاجتماعية إذ لايجب ترك هذا الركن العظيم بدون تنظيم من طرف الدولة . فلقد إعتمدت عليها العديد من الدول الاسلامية في محاربة الفقر ،و سارعت إلى إنشاء مؤسسات و هيئات تقوم بتحصيل الزكاة و توزيعها ،و يقع على أهل العلم و الدين مسؤولية التوعية الشاملة يوجب التطبيق الإلزامي لها من قبل الدولة أولا ثم من قبل الأفراد .

وعلى مستوى الجزائر وباجتهاد من وزارة الشؤون الدينية والأوقاف ،وبهدف المساهمة في محاربة ظاهرة الفقر في الجزائر ،تم إنشاء صندوق الزكاة وتعميمه على مستوى التراب الوطني سنة 2003 .

ولما كانت مؤسسة الزكاة بهذه الأهمية وجب العمل على ضرورة تنظيمها تنظيما عمليا ،وكذا العمل على تفعيلها سواء تعلق الأمر بتحسين وتطوير هيكلها التنظيمي أو تبيان طرق جمع وتوزيع الزكاة من أجل كسب ثقة المزكي أولا ثم المجتمع .

الاشكالية:

من خلال ما تقدم تأتي هذه الدراسة لتصب في الاجابة على الاشكالية التالية:

- **كيف يمكن ان يساهم صندوق الزكاة الجزائري في مكافحة الفقر؟**

ومن خلال هذه الإشكالية يمكن طرح جملة من الأسئلة الفرعية كالأتي :

1- ما هي أهم الأموال الزكوية ؟
2- ما هو الدور الاقتصادي و الاجتماعي للزكاة ؟
3- ما هو واقع الفقر في الجزائر ؟
4- ما مدى فعالية صندوق الزكاة في الحد من الفقر ؟

الفرضيات :

1- قد تؤدي جباية و تنظيم الدولة لفريضة الزكاة الى تحقيق نتائج ايجابية خاصة فيما يتعلق بالتقليل من حدة الفقر .
2- تساهم الزكاة في التقليل من الفقر من مختلف الجوانب .
3- يمكن لصندوق الزكاة الجزائري تحقيق إيرادات زكوية تمكنه من القضاء على ظاهرة الفقر في الجزائر .
4- قد تؤدي سياسة استثمار أموال الزكاة في شكل قروض حسنة مقدمة للشباب الى زيادة نسبة التشغيل .

أهداف الدراسة :

يهدف هذا البحث إلى مايلي :

- التعريف بالزكاة باعتبارها من موارد النظام المالي الإسلامي .
- التعرف على بعض نماذج تطبيق الزكاة .
- تبيان دور الزكاة الاجتماعي و الاقتصادي و حل مختلف المشاكل في المجتمع .
- التعريف بصندوق الزكاة الجزائري و إبراز طرق ووسائل جمع و توزيع الزكاة .
- تحديد أهم النتائج التي حققها منذ بداية نشاطه و كيفية مساهمته في التخفيف من الفقر .

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة في كون الزكاة بصفة عامة و صندوق الزكاة بصفة خاصة في عصرنا الحديث تعد موردا من الموارد المالية الهامة ،فهي أساس السياسة المالية في الإسلام ،فمن خلال معرفة أهم النتائج التي حققتها جاءت لتحارب مختلف الظواهر الاقتصادية و الاجتماعية و من اهمها ظاهرة الفقر.

اسباب اختيار الموضوع :

تتضح اسباب اختيار البحث من خلال مايلي:

- الزكاة فريضة من فرائض الإسلام و هذا ما حثنا على البحث و التعمق أكثر .
- الدور الكبير الذي تستطيع أن تلعبه الزكاة في الحياة الاجتماعية و الاقتصادية .
- عند انشاء صندوق الزكاة في الجزائر و باجتهاد وزارة الشؤون الدينية ،جاء هذا البحث لتسليط الضوء

على صندوق الزكاة و الدور الذي يمكن أن يلعبه في مكافحة الفقر ،و مختلف الملتقيات التي اصبحت تدرس صندوق الزكاة .

منهج الدراسة : تم استخدام كلا من :

-المنهج الاستنباطي : بالنسبة للفصل الأول و ذلك ما ورد حول الأموال التي تجب عليها الزكاة و شروطها بالإضافة الى الأنصبة المقدرة و مصادر الزكاة .

-المنهج الوصفي : و ذلك من خلال تقديمنا لدور الزكاة الاجتماعي و الاقتصادي و بكل ما يخص بصندوق الزكاة من نشأته و هيكله و مفهومه .

-المنهج التحليلي : من خلال تناول طرق جمع و توزيع الزكاة و تقديم احصائيات و تحليلها .

صعوبات الدراسة :

قلة الكتب المعالجة للزكاة بالإضافة الى تضارب الأرقام و الإحصائيات المنشورة في موقع الوزارة ،و تلك المقدمة من طرفها .

الدراسات السابقة :

- كمال رزيق، أطروحة دكتورة، إرساء مؤسسة الزكاة في الجزائر، جامعة الجزائر، 2000، تناول فيها كل ما يتعلق بالجانب التأسيسي لمؤسسة الزكاة.

– عزوز احمد ،تقييم تجارب نظام الزامية الزكاة في محاربة الفقر –دراسة حالة بعض دول العالم الاسلامي -، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستر ،تخصص نقود ،مالية وبنوك جامعة سعد دحلب البليدة ،2007-2008 ،غير منشورة ،وتمثلت اهداف الدراسة الى توضيح الاطار التنظيمي والمالي الملائم الذي يجعل الزكاة لها القدرة الفعلية في القضاء على الفقر .

- نفسية حطاب ،دور الصندوق الزكاة الجزائري في مكافحة البطالة "دراسة حالة ولاية بسكرة" ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ،تخصص مالية وبنوك ،جامعة مُحَّد خيضر ،بسكرة ،2012-2013 ،غير منشورة ،وتمثلت اهداف الدراسة في التعريف بالزكاة باعتبارها مصدرا ماليا هاما للمجتمع ،وتبيان دورها التمويلي والاستثماري في حل مختلف المشاكل في المجتمع وكذلك التعريف بصندوق الزكاة الجزائري وكيفية مساهمته في مكافحة البطالة وتحديد اهم النتائج التي حققها.

خطة البحث :

تم تقسيم هذا البحث الى مقدمة وثلاث فصول وخاتمة حيث نتناول في :

الفصل الأول :دراسة تنظيمية للزكاة ،والذي يشمل على ثلاث مباحث ،فالمبحث الاول يوضح مفاهيم عن الزكاة اما المبحث الثاني فيتناول انفاق الموارد الزكوية والمبحث الثالث فبرز فيه نماذج تطبيق الزكاة .

الفصل الثاني :الدور التنموي للزكاة ويشمل مبحثين ،المبحث الأول نتطرق فيه للدور الاجتماعي الزكاة ،أما المبحث الثاني فيتناول الدور الاقتصادي الزكاة .

الفصل الثالث :تجربة صندوق الزكاة الجزائري في محاربة الفقر ،ويحتوي هذا الفصل على ثلاث مباحث ،فالمبحث الأول نتطرق فيه إلى مفاهيم عن صندوق الزكاة الجزائري ،وفي المبحث الثاني الواقع الاحصائي للفقر في الجزائر ،أما المبحث الثالث فنستعرض محاولة تقييم تجربة صندوق الزكاة في الحد من الفقر .

دراسة تنظيمية للزكاة

تمهيد :

يقع على عاتق الدولة القيام بدور فعال ومؤثر في الأنشطة الاقتصادية، حيث أنها ملزمة بتحقيق الرفاه المادي للأفراد وإعانة المحتاجين، ولتحقيق ذلك فإن الأمر يتطلب موارد مالية إضافية ضخمة وكافية للنهوض بالمجتمع من كبوة التخلف الإقتصادي والإجتماعي، وقد تكون الموارد العادية غير كافية لتحقيق ذلك، لذا نجد أن الزكاة من أهم الأدوات التي تحقق هذه الغاية، وتؤثر في النشاط الإقتصادي، سواء من حيث ما توفره من موارد لتمويل مجالات التنمية أو من خلال محاربة الإكتناز، لذا قامت عدة محاولات جادة من طرف المجتمعات والدول للقيام بمهمة جمع الزكاة وتوزيعها بعد أن كانت متخلية عنها سابقا في العهد الإستعماري، حيث تم إنشاء عدة مؤسسات وصناديق خاصة بالزكاة، لذلك فإنه يقع على عاتق كل فرد مسلم أن يتعرف على هذا الركن العظيم وما يتعلق به من أحكام والغرض المستهدف من إنشاء هذه الصناديق والمؤسسات حتى يكون له دور فعال في إنشائها وتطويرها والمساهمة فيها حتى تحقق أهدافها.

وعليه تناولنا دراستنا في هذا الفصل وفق التقسيم الاتي :

المبحث الأول : مفهوم الزكاة.

المبحث الثاني : إنفاق الموارد الزكوية

المبحث الثالث : نماذج تطبيق الزكاة.

المبحث الأول: مفهوم الزكاة

الزكاة هي أداة إعادة توزيع الدخل الأساسية في النظام الإسلامي ولضمان استمراريتها والدقة في تنفيذها جعلها الله تعالى أحد الأركان التي يقوم عليها الدين، حتى لا تترك للقرارات الاقتصادية أو الظروف الاجتماعية أو الاهواء الشخصية وهي بهذا تتميز بالإستمرارية وعدم الانقطاع لأنها حق ثابت في المال يجب إخراجه عند إستيفاء شروطه.

المطلب الأول: تعريف الزكاة.

للوصول إلى التعريف الشامل للزكاة سيتم إدراج بعض التعاريف كالتعريف لغة واصطلاحا والتعريف الإقتصادي

أولا: تعريف لغة واصطلاحا.

أ- لغة: الزيادة والنماء فكل شيء زاد عددا أو نما حجما فإنه يقال له زكاة، فيقال زكى الزرع إذا نما وطاب.[1] وهو التطهير والنماء، قال تعالى ((قد أفلح من زكاها)).[2] أي طهرها من الأدناس، ويقال زكا الزرع اذا نما وزاد.[3]

ب- إصطلاحا: " التعبد لله تعالى بإخراج جزء واجب شرعا في مال معين لطائفة أو جهة مخصوصة".[4]

" يطلق على أداء حق يجب في أموال مخصوصة، على وجه مخصوص ويعتبر في وجوبه الحول والنصاب"

والمزكي : من يخرج عن ماله الزكاة.

والمزكي أيضا :من له ولاية جمع الزكاة.

ثانيا: تعريف الإقتصادي. تعرف بأنها فريضة مالية تقتطعها الدولة أو من ينوب عنها من الأشخاص العامة أو الأفراد، بصفة نهائية دون ان يقابله نفع معين، تفرضها الدولة طبقا للمقدرة التكليفية للممول وتستخدمها لتغطية المصاريف الثمانية المذكورة في القرآن الكريم والوفاء بمقتضيات السياسة المالية العامة للإسلام.[5]

المطلب الثاني : مبادئ الزكاة.

الزكاة إحدى أنواع الأموال التي توضع في بيت مال المسلمين، لها خصائص وعناصر تميزها عن أي من هذه الأموال مشكلة لموارد الدولة المالية.

أولا : خصائص الزكاة.

بما أن لزكاة عبارة عن اقتطاع مالي من كل ثروة توفرت فيها الشروط فإنها تتميز بالخصائص التالية: [6]

---

[1]. مُحَمَّد بن صالح العثيمين، الجامع لفتاوى الزكاة، اصطلاحات الفنون، دار البيان العربي، الأزهر، القاهرة،2006، ص 7.

2 . سو الشمس : الأية 09.

3 .مُحَمَّد علي الفاروق التهناوي، كشاف إصلاح الفنون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج 3، القاهرة، 1972، ص 124.

4 . مُحَمَّد بن صالح العثيمين، الجامع لفتاوى الزكاة، مرجع سابق، ص 7.

5. غازي عناية، الزكاة والضريبة، دار إحياء العلوم، بيروت، 1995، ص 21

[6] . دلال بن طبي، وظائف السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود وتمويل، جامعة مُحَمَّد خيضر، بسكرة، 2003-2004، ص 48.

أ-/ نمو حصيلة الزكاة وتجددها سنويا:

إن حصيلة الزكاة تنمو وتتزايد مع نمو النشاط الاقتصادي، ولا شك أن تتجدد سنويا مما يجعل الأثار الاجتماعية والاقتصادية تتميز بالثبات والاستقرار.

ب-/ عدالة الزكاة:

الزكاة هي أعدل إقتطاع مالي يمكن أن يكون في أي نظام مالي تستخدمه الحكومات، حيث أنها تتناسب مع مقدرة المكلف على الدفع، فلا تدفع إلا من ظهر غنى، كما أن الطرق الشرعية في تقدير الأوعية تجعلها تعكس المركز المالي الحقيقي المكلف، ووضوح تشريع الزكاة بالنسبة للمكلف ووضوح الهدف الذي فرضت من أجله، وملائمة أساليب تحصيلها من ناحية التوقيت أو الدفع يجعل عبء الزكاة مقبولا ماديا ونفسيا.

ج-/ إعتدال معدلات الزكاة:

تتراوح نسب إقتطاع الزكاة من الوعاء الذي تجب فيه بين 2.5 % إلى 20 %، فمثلا يبلغ معدل النقود والذهب والفضة وعروض التجارة وإيرادات المستغلات العقارية والدخول المستفادة نسبة 2.5% من قيمة الوعاء، في حين نجد معدل الزكاة يرتفع في الإنتاج الزراعي بيكون ما بين 5 % إلى 10 % حسب تكاليف الإنتاج المستخدمة في إنتاج الوعاء، ولا يتجاوز معدل الزكاة نسبة 20 % في وعاء إنتاج السمك، لذا نجد أن هذا التباين في معدلات الزكاة حسب كل وعاء.

د-إتساع وتنوع الوعاء الخاضع للزكاة:

تعتبر جميع الأموال القابلة للنماء سواء كانت قابلة للنمو حقيقة أم تقديرية وعاء بشروط معينة.

ثانيا: عناصر الزكاة.

تتميز الزكاة بمجموعة من العناصر يميزها عن غيرها من الموارد المالية الأخرى تتمثل في:

أ-الزكاة فريضة مالية إلاهية:

الزكاة يدفعها المكلف المسلم نقدا أو عينا، فالفكر الاقتصادي الإسلامي يأخذ بمفهوم الفريضة المالية للزكاة وبشكليها النقدي والعيني استنادا إلى النصوص الشرعية القرآنية والنبوية والتي تجيز الجمع بينهما، غير أن أخذ الزكاة نقدا هو الأليق بعصرنا والأهون على الناس والأيسر في الحساب، وخاصة إذا كانت هناك إدارة او مؤسسة تتولى جمع الزكاة وتفريقها، فإن الزكاة عينا يؤدي إلى زيادة نفقات جديدة جبايتها، بسبب ما يحتاجه نقل الأشياء العينية من مواطنها إلى إدارة لتحصيل وحراستها والمحافظة عليها من التلف وتهيئة طعامها وشرابها وخطائرها، إذا كانت من الأنعام من مؤونة وتكاليف كثيرة مما يتنافى ومبدأ الإقتصاد في نفقات الإدارية الذي ينبغي أن يتميز به القائمون على الزكاة.[1]

[1]. عوف محمود الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي، مكتبة الإشعاع، ط1، الإسكندرية، 1997، ص 46.

ب- الزكاة فرضية إلزامية:

إستنادا إلى أن الزكاة فريضة مالية إلزامية، فإن المسلم يدفعها جبرا، فإن من ينكر الزكاة يعتبر خارجا عن الإسلام، ومن يمتنع عن أدائها تؤخذ منه كرها ولا يثاب عليها.[1]

ج- الزكاة فريضة مالية وبدون مقابل:

تنقسم الزكاة بانها تدفع بصفة نهائية، ومعنى ذلك أن مانع الزكاة ليس له الحق في إسترداد المبالغ التي دفعها حتى ولو صادف تحصيلها جور أو ظلم، إن الزكاة يدفعها المسلم القادر دون أن يحصل على مقابل او نفع خاص.

د- الزكاة تحقق أهداف اقتصادية مالية وسياسية:

إذا كان الفكر الاقتصادي الوضعي قد حصر أهداف الضريبة في تفعيلة النفقات العامة، فإن الفكر الاقتصادي الإسلامي ذهب إلى أبعد من ذلك حيث حدد مصارف إنفاق الزكاة في ثمانية أصناف، وهي تحقق أهداف اقتصادية ومالية وإجتماعية وسياسية.

المطلب الثالث: شروط وجوب الزكاة.

لقد حدد المشرع الحكيم جملة من الشروط، قبل أن تفرض الزكاة، منها ما يتعلق بالأشخاص ومنها ما يتعلق بالأموال

أولا: شروط خاصة بالأشخاص.

اتفق العلماء والفقهاء على ان البالغ العاقل المسلم الحر العالم بكون الزكاة فريضة، رجلا كان او امرأة تجب في ماله الزكاة إذا بلغ النصاب، وكان متمكنا من أداء الزكاة وتمت الشروط في المال:

أ- الحرية:

فلا تجب الزكاة على العبد لأنه لا يملك، وإنما تجب في رأي الجمهور على سيده، لأنه مالك لمال عبده.[2]

ب- الإسلام:

لا تجب الزكاة على الكافر سواء كان أصليا او مرتدا، وإذا أسلم المرتد عليه إخراجها زمن ردته عند الحنفية والحنابلة، أما المالكية قالوا الإسلام شرط للصحة لا للوجوب، فتجب على الكافر وإن كانت لا تصح إلا بالإسلام، وإذا أسلم فقد سقطت بالإسلام لقوله تعالى: **((قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف)).**[3] ولا فرق بين الكافر الأصلي والمرتد، أما الشافعية فقد ذهبوا إلى أنها تجب على المرتد وجوبا موقوفا على عودته إلا الإسلام، فإن عاد إليه تبين واجبة عليه لبقاء ملكه فيخرجها حينئذ، ولو أخر بها حال ردته أجزأت، وتجزئة النية في هذه الحالة، لأنها للتمييز لا للعبادة، أما إذا مات على ردته ولم يسلم، فقد تبين أن المال خرج عن ملك وصار فيها فلا زكاة، وكما ان الإسلام شرط لوجوب الزكاة، فهو شرط لصحتها أيضا لأن الزكاة لا تصح إلا بنية والنية لا تصح من الكافر.[4]

---

[1]. محمد سعيد فرهود وكمال حسين ابراهيم، نظام الزكاة وضريبة الدخل، معهد الإدارة العامة، دون طبعة، العربية السعودية، 1986، ص 292.

[2]. وهبة الزحيلي، الفقه الاسلامي وادلته، دار الفكر المعاصر، ط4،ج3، بيروت، 1977، ص 738.

3. سورة الانفال : الاية 38

[4].عبد الرحمان بن محمد بن عوض الجزيري، النظام المالي الإسلامي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان،2005، ص ص 345،346

ج-البلوغ والعقل :

اجمع العلماء والفقهاء على وجوب الزكاة في مال المسلم البالغ العاقل، لان العقل والبلوغ شرطان للتكليف، غير أنهم اختلفوا في مال الصبي والمجنون فمنهم من أبعدها لانهما غير مقصودين بالتكليف الإلهي، ومنهم من أقرها،[1] وقد احتج العلماء والفقهاء القائلون بعدم وجوب الزكاة في مال الصبي والمجنون لا تتحقق منهما النية، فلا تجب عليهما العبادة ولا يخاطبان بها،ولقد سقطت الصلاة عنهما لفقدان النية، فوجب ان تسقط الزكاة بالعلة نفسها، ولقد استدلوا بالآية الكريمة، لقوله تعالى : ((**خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها**)).[2]

إذا التطهير إنما يكون من أرجاس الذنوب ولا ذنب للصبي والمجنون حتى يحتاجا إلى تطهير وتزكية، فهما خارجان عمن تأخذ منهم الزكاة.[3]

اما القائلون بوجوب الزكاة في مال الصبي والمجنون وهم جمهور العلماء، فقد استدلوا بالآيات والأحاديث الصحيحة التي دلت على وجوب الزكاة في مال الأغنياء وجوبا مطلقا، ولم تستثن صبيا ولا مجنونا لقوله تعالى ((**خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها**))[4]. قالوا هذا عموم لكل صغير وكبير وعاقل ومجنون لانهم كلهم محتاجون لطهرة الله تعالى وتزكيته إياهم، وكلهم من الذين آمنوا، واستندوا كذلك إلى المعنى المعقول الذي من اجله فرضت الزكاة، فمقصود ها سد حاجة الفقراء من مال الأغنياء شكرا لله تعالى وتطهيرا للمال، ومال الصبي والمجنون قابل لأداء النفقات فلا يضيق عن الزكاة.[5]

ثانيا: شروط خاصة بالأموال.

إن العدل الذي جاء به الإسلام، واليسر التي جاءت به شريعة بأبيان إرهاق المكلفين بما ينعتهم ويوقعهم في الحرج والعسر الذي رفعه الله تعالى عنهم، لذا فلا بد من تحديد شروط المال الذي تجب فيه الزكاة وبنيتها فيما يلي:

أ-/ الملك التام:

المراد به الحيازة والتصرف، أي ملكية الإستغلال على أن يكون ذلك بإحدى وسائل التملك المشروعة من عمل أو عقد او ميراث،عدم وجوب الزكاة في أموال الدولة المملوكة ملكية عامة.[6]

ب-/ السلامة من الدين:

وهذا الشرط معتبر من حيث الجملة عند جمهور العلماء، فإن زاد الدين على الممالك عما بيده فك زكاة عليه، وكذا إن لم يبق بيده بعد ما يسد بها ولا يعتبر الدين مانعا إلا أن استقر في النمة، قبل وجوب الزكاة، فأما إن وجب بعد وجوب الزكاة لم

[1].وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وادلته، مرجع سابق، ص 740

[2] . سورة التوبة : الأية 103.

[3]. يوسف القرضاوي، افقه الزكاة، دار رحاب، ج1، الجزائر، 1998، ص ص ، 119،120

4. سورة التوبة، الاية 103.

5. يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، مرجع سابق، ص ص، 121 ، 123

6. محمد بن عبد الله الشباني، زكاة الأموال، دار عالم الكتاب للطباعة والنشر والتويع، ط1، الممكلة العربية السعودية، 1997، ص 20.

تسقط لأنها وجبت في ذمته، فلا يسقطها ما لحقه من الدين بعد ثبوتها، أي تمام الملك ان يكون سالما من الدين، فإذا كان الملك مدينا بدين سيتفرق نصاب الزكاة او سيستغرقه فإن الزكاة لا تجب عليه.[1]

ج-/ النماء: وهما نوعان:

1-نماء حقيقي:

وهو مال النامي بطبيعته أي ملا ناميا بالفعل او قابل للنماء كأنعام التي تنمو نموا طبيعيا يزيد من الثروة الحيوانية، الزروع والثمار التي تنمو بذاتها والتجارة الرابحة.

2- النماء التقديري :

وهو قابلية المال والنماء والزيادة كالنقود لأنها وسيلة للتبادل ومقبولة قبولا عاما.

وبالتالي يمكن نماؤها بتشغيلها واستخدامها في المعاملات التي تعطي عائدا أو تدر دخلا، فهذا الشرط رحمة من الله بالناس والمجتمع، إذ أنها تدفع الأفراد على استثمار أموالهم حتى لا تأكلها الزكاة.

وقد أوضح ابن الهمام ذلك بقوله " إن المقصود من شرعية الزكاة مع المقصود الأصلي من الابتلاء، وهو مواساة الفقراء على وجه لا يصير وهو فقيرا، فإن يعطي من فضل ماله قليلا من كثير، ولا يجب في المال الذي لا نماء له أصلا حتى لا يؤدي إلى خلاف ذلك عند تكرار السنين خصوصا مع الحاجة للأنفاق.[2]

وبهذا يتحقق قول رسول الله ﷺ **" ما نقصت صدقة من مال وما زاد الله عبدا بعفو إلا عزا وما تواضع أحد لله إلا رفعه".**[3] إذن كل مال تام يصلح لا يكون وعاء زكاة.

د/ حوالان الحول : [4]

يقصد به مرور عام هجري كامل أي اثنى عشر شهرا قمريا على الملكية التامة للمال النامي أو القابل للنماء الذي بلغ النصاب حتى يفرض عليه الزكاة، وهذا الشرط لا يسري على جميع أنواع المال بل يشتمل فقط الأموال التي تصنف بتغيرها وتداولها مثل النقود وعروض التجارة والانعام ذلك انها تحتاج إلى مرور زمن معين حتى يحدث فيها النماء.

هـ/ النصاب:

لم يفرض الإسلام زكاة أي قدر من المال النامي، وإن كان ضئيلا، بل اشترط أن يبلغ المال مقدار محددا يسمى النصاب، فقد جاءت الأحاديث عن النبي ﷺ بإعفاء من دون خمس الإبل والأربعين من الغنم، فليس فيهما زكاة وكذلك من دون مائي درهم من الفضة، ومادون خمسة او ستة من الحبوب والثمار والحاصلات الزراعية والحكمة في اشتراط النصاب في الزكاة، واضحة وهي انها وجبت مواساة، ومن كان فقيرا لا تجب عليه مواساة، بل تأخذ الأنباء لترد على الفقراء، وجعل الشرع النصاب أدنى حد الغنى، لأن الغالب في العادات أن ملكه فهو غني تماما سنته.

---

1 . ابن قدامة المقدسي المغني، المجلد الثالث، دار المنار، ط3، الثاهرة، 1367 هـ، ص 255.

2.الامام كمال الدين المعروف بابن همام، 2003، شرح فتح القدير، دار الكتب العلمية، م1، بيروت، لبنان، ص 165.

3 صحيح مسلم، كتاب البر والصلة، باب استجاب العفو والتواضع، عن أبي هريرة، م4، حديث رقم 2588

4. محمود حسين الوادي وزكريا أحمد عزام، النظام المالي في الاسلام، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، الأدرن، 2000، ص 231.

و/ الزيادة على الحوائج الأصلية:

يتعلق هذا المفهوم بمعنى حد الكفاية والذي يعرف بأنه الحد الأدنى من المستوى اللائق للمعيشة بحسب ظروف الزمان والمكان، فالواجب توافره لكل مواطن يعيش في المجتمع الإسلامي.[1]

فلا زكاة في كتب العلم المقتناة ولو كانت تساوي النصاب، وكذا السكن وأثاث المنزل ودواب الركوب ونحو ذلك لأن المشغول بالحاجة الاصلية كالمعدوم، وهي بما يدفع عنه الهلاك تحقيقا كثيابه.

1 محمود حسين الوادي وزكريا احمد عزام، النظام المالي في الاسلام، مرجع سابق، ص 266.

المبحث الثاني: انفاق الموارد الزكوية.

يسمي بعض الاقتصاديين أنواع الأموال التي تجب فيها الزكاة وعاء الزكاة، قياسا بوعاء الضريبة، كما يطلق البعض الاخر عليها تسمية نطاق الزكاة، وقد بين لنا الفقهاء نصيب كل واحد منها.

المطلب الأول: أوعية الزكاة

لم يحدد القرآن الكريم الأموال التي تجب فيها الزكاة، كما لم يفصل المقادير الواجبة في كل منها، وترك ذلك للسنة القولية والعملية.[1]

أولا: زكاة الثروة الحيوانية

الثروة الحيوانية من اهم وأقدم المصادر فهي واسعة وكثيرة الأصناف، غير ان ما عرفه الناس باسم الانعام وهي الإبل والبقر والغنم ويشمل الضأن والماعز، أنفع أموالهم ولهذا عينت السنة ببيان نصابها والمقادير الواجبة فيها، وقبل أن نذكر قيمة كل نوع من مصادر الثروة الحيوانية يجب ان نتعرف على شروطها وهي كالتالي :

أ-النصاب:

يجب ان تبلغ النصاب الشرعي، وذلك أن الزكاة في الإسلام إنما تجب على الأغنياء.[2] حيث أن نصابها تصاعدي بالشرائح، حيث يطبق كل منها سعر معين يرتفع بالانتقال من شريحة إلى أخرى.[3] والنصابّ أن يملك منها عددا معينا، فإذا لم يملك هذا العدد، فإن الزكاة لا تجب فيه.[4]

ب-حولان الحول:

يجب أن يحول عليها الحول، أي سنة كاملة من ملكية النصاب وهذا ثابت بفعل النبي صلى الله علية وسلم والخلفاء الراشدين، إذ كانوا يبعثون السعاة مرة في كل عام ليأخذوا زكاة الأنعام.

ج- السوم :

ومعناه أن يكون غذائها على الرعي من نبات البر، فلم يشقى في علفها وتسمينها، لان في المعلوفة تتراكم المؤونة، فينعدم النماء من حيث المعنى، فلو كانت معلوفة لم تجب فيها الزكاة، وهذا عند الحنفية والشافعية والجنابلة.. إلا أن المالكية قالوا ان الزكاة تجب في الانعام الغير سائمة كوجوبها في السائمة حتى لو كانت معلوفة كل الحول، حيث قالوا أن التقييد في الحديث بالسائمة لان السوم هو الغالب على مواشي العرب.

---

[1]. يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، ج1،مرجع سابق، ص 136.

2 يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، ج1، مرجع سابق، ص 180.

3. عوف محمود الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، ط1، 1997، ص 55

4 . عبد الرحمان بن عوض، النظام الاسلامي، مرجع سابق، ص 349.

د-أن تكون عاملة:

فالابل المعدة للحمل والركوب والنواضح وبقر الحرث والسقي لا زكاة فيها ولو كانت سائمة لقول النبي ﷺ " ليس في البقر العوامل شيئ".[1]

1- زكاة الإبل:

لقد بينت السنة أن نصاب زكاة الإبل خمسة سواء كانت صغيرة أو كبيرة، ذكرا أو أنثى، كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول رقم (1-1) : النصاب من الإبل والمقدار الواجب فيه

نصاب الزكاة من – إلى	مقدار الزكاة
1- 4	لاشي.
5-9	شاة (01) من الغنم
10-14	شاتان (02) من الغنم
15-19	03 شياه من الغنم
20-24	04 شياه من الغنم
25-35	بنت مخاض : الناقة التي أكملت سنة ودخلت في الثانية.
36-45	بنت لبون : وهي الناقة التي أكملت سنتان ودخلت في الثالثة
46-60	حقه : الناقة التي أكملت ثلاثا ودخلت في الرابعة.
61-75	جذعة : التي أكملت أربع سنوات ودخلت في الخامسة
76-90	بنتا لبون (02)
91-120	حقتان
121- أكثر	في كل40 بنت لبنون، وفي كل 50 حقة

المصدر: موقع وزارة الشؤون الدينية والاوقاف www.marw.dz **تاريخ البحث**:2015/02/27، **الساعة** 10:57 **سا**

1.حديث صحيح / رواه أبو داود،كتب سنن أبي داود، باب في زكاة السائمة، عن سفيان بن الحسين عن الزهري عن السالم عن أبيه، دار الفكر للنشر، حديث رقم :1568

2- زكاة البقر :

لقد بينت السنة ان نصاب زكاة البقر والقدر الواجب فيها روى مسروق: " أن النبي صلى الله عليه سلم بعث معاذا ﷺ إلى اليمن وأمره ان يأخذ من كل حالم دينار، ومن البقر من كل ثلاثين تبيعا، ومن كل أربعين".[1] لذا فإن نصاب البقر هو ثلاثين، كما هو موضح كالتالي :

جدول رقم (1-2) : النصاب من البقر والمقدار الواجب فيه:

نصاب الزكاة من – إلى	مقدار الزكاة
1- 29	لاشي.
30-39	01 تبيع (جذع أو جدعة وهو من أتم السنة).*
40-59	01 مسنة (ما أتمت السنتان).*
60-69	02 تبيعان
70-79	مسنة و01 تبيع
80-89	02 مسنتان
90-99	03 أتبعة
100-109	01 مسنة و 02 تبيعان
110-119	02 مسنتان و 01 تبيع
120-129	03 مسنات أو 04 أتبعة
129 – فأكثر	في كل 30 تبيع او تبيعة، وفي كل 40 مسنة

المصدر: موقع وزارة الشؤون الدينية والاوقاف www.marw.dz **تاريخ البحث**:2015/02/27، **الساعة** 10:59 **سا**

[1].حديث صحيح، رواه أبو داوود، كتاب الزكاة، باب في زكاة السائمة، دار الفكر للنشر ، ط1، بيروت لبنان، 2005، حديث رقم 1576.

*. التبيع : العجل الذي أتم السنة ودخل في السنتين وقيل له ذلك لأنه تبيع امه.

*.مسنة : التي اكملت 03 سنوات ودخلت الرابعة

03- زكاة الغنم والماعز :

لا زكاة في أقل من أربعين شاة وتزكى أربعين فما فوق وفق ما يلي:

الجدول رقم (1-3) : النصاب من الغنم والواجب فيه

نصاب الزكاة من – إلى	مقدار الزكاة
1 -39	لاشي.
40-120	شاة
121-200	شاتان
201-399	03 شياه
400-499	04 شياه
500-599	05 شياه
599- فأكثر	في كل 100 شاة

المصدر: موقع وزارة الشؤون الدينية والاوقاف www.marw.dz **تاريخ البحث**:2015/02/27، **الساعة** 11:03 **سا**

ويؤخذ مقدار الواجب من الزكاة كالاتي :

- من الضأن تؤخذ الجذعة وهي مالها 06 أشهر او أكثر ولم تتم السنة
- من الماعز تؤخذ الثني وهو ما أتم السنة من الماعز
- ويجوز اخراج الزكاة من الذكور إذا كان الوعاء كله ذكور.

ثانيا: زكاة الزروع والثمار.

لقد مهد الله تعالى الأرض وجعلها صالحة للزراعة والإثمار، فهي المصدر الأول لرزق الانسان ومعيشته وقوام بدنه، فقد ثبتت فرضية زكاة الزروع والثمار بدليل خاص من الكتاب والسنة، قال الله تعالى ((وأتوا حقه يوم حصاده)).[1]

وقد اجمع العلماء ان التمر (ثمر النخيل) والعنب (ثمر الكروم) من الثمار والقمح والشعير من الزروع التي تجب فيها الزكاة إذا تمت شروطها، وهذا لما ورد في الأحاديث الصحيحة منها حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما مرفوع ((الزكاة في الحنطة والشعير والتمر والزبيب)).[2] اختلف العلماء في ما عدا هذه الأصناف الأربعة.

فقد ذهب جمهور العلماء إلى ان نصابها خمسة أوسق لما جاء في الحديث الشريف لقوله ﷺ ((ليس فيما خمسة اوساق من تمر ولاحب صدقة))[3]، وهي على النحو التالي :

---

[1].سور الأنعام : الأية 141.

2 . حديث : رواه الدار قطني، كتاب سنن دار قطني، باب وجوب زكاة الذهب والورق والماشية والثمار والحبوب، دار ابن حزم، الطبعة الاولى، بيروت، ص429.

3 . حديث صحيح : رواه مسلم، كتاب الزكاة، باب ما ليس فيما دون 05 أوساق صدقة، دار الفكر للنشر، ط1، لبنان ، 2003 ،حديث رقم 979.

الجدول رقم(1-4) : النصاب في المحاصيل الزراعية والواجب فيه

نصاب الزكاة من – إلى	635 كلغ قمح = 825 لتر
إذا كان السقي بدون كلفة	% 10
إذا كان السقي بآلة فقط	% 5
وقت الأداء	عند جني المحصول حتى ول تكرر الجني مرات في السنة

المصدر: موقع وزارة الشؤون الدينية والاوقاف www.marw.dz **تاريخ البحث**:2015/02/27، **الساعة** 11:04 **سا**

ثالثا : زكاة الثروة النقدية والمالية

لقد تدرجت النقود في اطوار عدة حتى انتهت إلى طور المعادن النفيسة وخاصة الذهب والفضة باختلاف أصنافها والمال النقدي. فقد جاء في زكاة الذهب والفضة قوله تعالى: ((والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم)).[1] والزكاة واجبة فيهما متى بلغ مقدار المملوك من كل منهما نصابا وحال عليه الحول وكان فارغا لأمن الدين والحاجات الأصلية.[2]

وقد اجمع العلماء ان المقدار الواجب فيا ربع العشر 2.5 % إلا أن زكاة الثروة النقدية تفرض سواء نمي أم لم ينم ، وقد حدد الشرع نصاب الثروة النقدية والمالية كالاتي :

أ- الذهب:

حدد نصاب الذهب بـ 20 دينار ذهبي ، حيث أن وزن الدينار الذهبي هو 4.25 غ من الذهب، لذا فإن نصاب الذهب بالوزن الحديث هو 85 غ من الذهب، والجدول التالي يبين تزكية الذهب.

الجدول رقم (1-5): النصاب من الذهب والمقدار الواجب فيه.

نصاب الزكاة من – إلى	85كلغ ذهب فأكثر
مقدار الزكاة	% 2.5
طريقة الحساب	المبلغ x (2.5 %)
وقت الأداء	مرور سنة كاملة

المصدر: موقع وزارة الشؤون الدينية والاوقاف www.marw.dz **تاريخ البحث**:2015/02/27، **الساعة** 11:06 **سا**

[1]. سورة التوبة : الأية 34.

2. سيد سابق، فقه السنة : تحقيق العلامة محمد ناصر الدين الألباني، مؤسسة الرسالة، ط1 ، 2002، ص 309.

مثال عن ذلك : شخص يملك (180)غ من الذهب وحال عليها الحول، فيكون مقدار زكاته على النحول التالي :

180غ x 100/2.5 = 4.5 غ

إذن فمقدار زكاة هذا الشخص تكون بـ: (4.5) غرام ذهب.

ب-الفضة:

حدد النصاب الفضة بـ 200 درهم فضي، حيث أن الوزن الدرهم الفضي هو 2.975 غ من الفضة، لذا فإن نصاب الفضة بالوزن الحديث هو 595 غ من الفضة.

ج-النقود الورقية او المعدنية:

لقد اختلف العلماء والفقهاء في طريقة تقويم النصاب في النقود الورقية والمعدنية والراجح من أقوال العلماء أنه يقاس بالذهب والفضة.

رابعا: زكاة عروض التجارة.

أ- السندات:

السند يمثل جزءا من قرض على الشركة او الجهة المصدرة له، وتعطي عليه فائدة محددة عند إصداره، لذلك التعامل بهذا السند حرام شرعا لاشتمالها على فائدة الربوية المحرمة، لكن رغم ذلك يجب على المالك تزكية الأصل أي رأس المال كل عام يضم قيمة رأسمال السندات إلى ماله في النصاب والحول ويزكيها بنسبة 2.5 % دون فوائد الربوية المترتبة له، وكما هو مقرر شرعا، ولا زكاة في مال الحرام وعلى صاحبه التخلص من جميعه مباشرة بإنفاقه في وجوه الخير عدا بناء المساجد او طباعة المصاحف.[1]

قال تعالى : **((يا أيها الذين امنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم ومما أخرجنا لكم من الأرض)).**[2] وقد دلت الآية على ان الله حث عباده على الانفاق مما كسبوا في التجارة والعروض كلها المعدة للبيع والشراء.[3] وقد عرفت التجارة على انها ما بعد للبيع والشراء لأجل البيع وقد اشترط الفقهاء لوجوب زكاة عروض التجارة شروط وهي:

1- بلوغ النصاب :

وقد حدد الفقهاء نصاب عروض التجارة على أساس قيمة نصاب الثروة وهي 85 غ من الذهب او 595 غ من الفضة ، ثم تخرج الزكاة على رأس المال المتداول وعلى الأرباح لا على الربح وحده بمقدار 2.5 .%.[4]

2- حولان الحول :

أن يحول على الأموال الحول من وقت ملك العروض لا على السلعة نفسها.[5]

---

[1]. أحكام وفتاوى الزكاة، (2009)، بيت الزكاة، مكتبة الشؤون الشرعية، الكويت، ص 54 على الموقع : islam.gov.Kw

[2]. سورة البقرة : الأية 276

3 عبد الرحمان بن ناصر السعدي، تيسير الكريم الرحمان في تفسير كلام المنان، دار الفجر للتراث، ج1، الازهر، القاهر، تفسير الأية 276، ص 166.

4.يوسف القرضاوي، فقه الزكاة،ج1، مرجع سابق، ص 321

[5].سيد سابق، تحقيق العلامة محمد ناصر الدين الالباني، مؤسسة الرسالة، مرجع سابق، ص 318.

3- نيته في التجارة عند الشركاء :

أن يملكها بنية الاتجار حال شرائها، قاصدا بها الربح.

ب- الأسهم :

الأسهم نوع من الشركة وينظر إليها حسب طبيعة الشركة في الزكاة، وغالبا ما تزكى في نهاية العام بمقدار 2.5 % من قيمة الأسهم بالقيمة السوقية لها مضاف إليها حجم الأرباح، ولا بد أن تشكل في ذاتها نصابا أو تضم إلى الأنواع الأخرى من المال لتشكيل النصاب، ويخصم الفرد ديونه والحاجات الأصلية له قبل التزكية.

خامسا : زكاة المستغلات.

يقصد بالمستغلات المصانع الانتاجية والعقارات والسيارات والآلات ونحوها من كل ما هو معد للإيجار وليس معدا للتجارة في أعيانه، وهذه المستغلات اتفقت اللجنة على انه لا زكاة في أعيانها وإنما تزكى غلتها، وقد تعددت الآراء في كيفية زكاة هذه الغلة.[1] وحول زكاة هذه الأموال ثار خلاف بين مضيق ومانع لها على أساس ان موارد الزكاة محددة في القرآن الكريم والسنة وهي لا تشمل هذه الأموال.

اما الاتجاه الراجح فذهب لوجوب الزكاة على هذه الأموال وذلك لعموم آيات القرآن الخاصة بالزكاة، وأن علتها قائمة ومحققة إذ انها أموال نامية ان الحكمة من الزكاة متحققة فيها، لأنها تطهر وتزكي أصحابها إلى جانب المواساة والوقوف مع ذوي الحاجات من الفقراء والمساكين وغيرهم.[2] وعن نصابها فقد اتفق جمهور العلماء على انها يجب ان تبلغ ما مقداره 20 دينار ذهبي (85 غ من الذهب)، او 595 غ من الفضة، وتخرج بالقيمة الحالية للسوق، وهناك بعض المنتجات تخضع للوزن في التقويم كالعسل وبعض المنتجات تكال بالوزن، وتقدر نسبة الزكاة بـ 10 % إذا لم يكن الجهد المبذول كبيرا، و 5 % إذا كان الجهد المبذول كبيرا، و 05 % إذا كان الجهد المبذول قليلا وهذا قياسا على الزروع والثمار.[3]

سادسا : زكاة الثروة المعدنية والبحرية.

وقد ركزت السنة على المعادن والركاز وهما بمعنى واحد وهو شرعا مال مدفون وجد تحت الأرض سواء كان معدا او خلقا خلقه الله تعالى دون أن يصنعه أحد فيها، وتنقسم المعادن إلى ثلاثة أقسام، ما ينطبع بالنار ومائع ،وما ليس متطبع ولا مائع ،فالمتطبع ما كان كالذهب و الفضة والنحاس والرصاص والحديد، والمائع ما كان كالزفت والنفط وزيت البترول ، والغاز، والذي ليس بمنطبع ولا مائع كالجواهر واليواقيت.[4] وقد اختلف الفقهاء في أنواع المعادن التي تجب فيها الزكاة ومقادير الزكاة في كل منها، اما نصابها فقد ذهب جمهور العلماء على تقديره وفقا للذهب والفضة.

---

1. يوسف القرضاوي، فقه الزكاة،ج1، مرجع سابق، ص 533

2. حسين حامد محمود، النظام المالي والاقتصادي في الإسلام، المملكة العربية السعودية، دار النشر الدولي للنشر والتوزيع، ط1، 2000، ص ص 181- 182

3. يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، ج1، مرجع سابق، ص 466.

4 . عبد الرحمان بن عوض الجزيري، النظام المالي الإسلامي، مرجع سابق، ص ص ، 357 – 358.

سابعا : زكاة الثروة البحرية.

اختلف الفقهاء فيما يستخرج من البحر من الجواهر الكريمة كاللؤلؤ والمرجان، ومن والطيب كالعنبر.[1]

المطلب الثاني: مصارف الزكاة.

أولا: الأصناف التي تجب فيها الزكاة.

حدد المشرع مصارف الزكاة في ثمانية أصناف وذلك في قوله تعالى **((إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم)).**[2]

وتتمثل هذه الأصناف فيما يلي:

أ- الفقراء والمساكين:

يعرف الفقير على انه من لا يملك شيئا، او من يملك أقل من النصاب او من يملك نصابا مستغرقا بالدين او من ليس له مال أو كسب حلال لائق به، يقع موقعا من كفايته من مطعم وملبس ومسكن، وسائر ما لابد منه لنفسه ولمن تلزمه نفقته من غير إسراف ولا تقتير، أما المسكين فهو من لا يجد ما يكفيه لنفقته، أي من قدر على مال او كسب حلال لائق موقعا من كفايته وكفاية من يعوله.[3]

ب- العاملين عليها:

فيجوز إعطاء العاملين عليها، أي العملين على جمع الزكاة ولا يشترط فيمن يأخذ من العاملين من الزكاة الفقر والمسكنة، لأنه يأخذ بعمله لا لفقره، ويقصد بهم كل من يعمل في جمع الزكاة وتتوفر فيهم الشروط التالية:[4]

- الإسلام.
- أهل عدل وامانة
- عالمين بأحكام الزكاة وكيفية محاسبته.
- أن يعينهم ولي الأمر او الامام
- ان يكون كافيا لعمله للقيام به، قادرا على أعبائه.

ج- المؤلفة قلوبهم :

وهم الذين يراد تأليف قلوبهم باستمالتهم للإسلام أو بكف شرهم عن المسلمين، او رجاء نفعهم في الدفاع عنهم، وإنفاق الزكاة إلى المؤلفة قلوبهم يكفل لهم بعض احتياجاته، ويحفزهم على التفكير الايماني ويقربهم إلى دين الإسلام ويشجعهم على اعتناقه.[5]

---

1. يوسف القرضاوي، فقه الزكاة،ج1، مرجع سابق، ص 542

2. سورة التوبة، الأية 60.

3 . يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، " دراسة مقارنة لأحكامها وفلسفتها في ضوء القرآن والسنة"، ج2، ط6، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1981، ص 566.

4. يوسف القرضاوي، فقه الزكاة ، مرجع سابق، ج 2، ص 595.

[5] .محمد أبو السعد، " فقه الزكاة المعاصرة، دار القلم للنشر والتوزيع"، دون طبعة، الكويت، 1992، ص 163.

قال الحنابلة: يجوز الإعطاء من الزكاة للمؤلف مسلما كان أو كافرا، فالمؤلفة قلبوهم صنفان، كفار ومسلمون وهم جميعا السادة في قومهم وعشائرهم، فالمسلمون ثلاث أنواع وهم كالأتي:

- سادة مطاعون في قومهم أسلموا ونيتهم ضعيفة، فيعطون من الزكاة تثبيتا لهم.
- قوم لهم شرف وسيادة أسلموا ويعطون لترغيب نظائرهم من الكفار ليسلموا
- صنف يراد بإعطائهم من الزكاة أن يجبوا الزكاة ممن لا يعطيها.

والكفار نوعان وهما كالاتي:

- من يرجى بإعطائه إسلامه، فيعطى لتميل نفسه إلى الإسلام.
- من يخشى شره ويرجى بعطيته كف شره وكف غيره معه.

وكذلك تعطى لتسخير بعض الأقلام والالسنة للدفاع عن الإسلام وقضايا أمنه ضد المفترين عليه، وإعانات بعض الهيئات والجمعيات ترغيبا في الإسلام او مساندة اهله، ونصره الدولة التي تقدم له هذا العون في المحافل الدولية.[1]

د- في الرقاب:

المراد بالرقاب في القرآن الكريم العبد او الامة، وتصرف الزكاة في فك الرقاب كناية عن تحرير العبيد والاماء من الرق والعبودية، ويكون ذلك عن طريق:

المكاتب: المكاتب هو العبد الذي كاتب سيده واتفق معه على أن يفك رقبته شريطة ان يؤدي له مبلغ من المال الزكاة ليعينه على أداء المال الذي التزم به نظير عنقه. أن يساهم المزكي مع غيره في اعتاق رقبة عبد او امة او أن يشتري ولي الامر من مال الزكاة عبيدا وإماء ثم يعتقهم لوجه الله تعالى.[2]

هـ- الغارمين:

إن من يحلل مصارف الزكاة يجد ان من ضمنها سهم الغارمين وهم الذين ركبتهم ديون لا يقدرون على الوفاء بها، سواء بسبب الإنتاج او بسبب الاستهلاك، وهنا يظهر دور السلطان في مساعدة هؤلاء،يعتبر ذلك تامينا ضد الكوارث وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.[3]

و- في سبيل الله:

هو طريق الموصل إلى مرضاة الله والتقرب إليه، وقد اختلف الفقهاء في المراد بهذا المصرف، فمنهم من قصره على المجاهدين في سبيل الله ولو كانوا أغنياء، فلقد اتفقت المذاهب الأربعة في هذا المصرف على ما يلي:[4]

- الجهاد في سبيل الله.

1. يوسف القرضاوي فقه الزكاة، مرجع سابق، ج2، ص 628.
2. يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، مرجع سابق، ص 616.
3. حسن حسين شحاتة، محاسبة الزكاة، دار الوفاء، ط1، المنصورة 1990، ص 7.
4. طاهر حيدر حردان، "الاقتصاد الإسلامي"، دار الرسائل للنشر، ط1، عمان، الأدرن، 1999، ص 207.

- مشروعية الصرف من الزكاة في جهات الخير و الإصلاحات العامة، وعندما ما يقال في سبيل الله، لا تنحصر معناه على الجهاد فقط بل ممتد ليشمل ابوابا من وجه الخير التي يقصد بها وحه الله سبحانه وتعالى ونشر دينه وإعلاء كلمته في الأرض.

و - ابن السبيل:

وهو المسافر الغريب المتقطع به غير بلدة فيعطى الزكاة ما يوصله إلى بلده.[1] والإسلام جعل عناية لهم لم تعرفها أي شريعة من الشرائع، فإذا ألزمته نفقة سفره، إذا لم يتيسر له شيئ من ماله شرط أن يكون مسافرا عند بلد إقامته ولوكان وطنه.

ثانيا: الأصناف التي لا تجب فيها الزكاة.

كما حددت الزكاة الأصناف من الناس، فقد منعتها من بعضهم، حيث جاء المنع في عدة أصناف ونذكر منها:

1- آل النبي ﷺ :

لأن الزكاة والصدقة محرمتان على النبي ﷺ وعلى آله من بنو هاشم وعبد المطلب لأنها اوساخ الناس يطهرون بها انفسهم والنبي وآله هم أكرم الناس.

2- الأغنياء :

لا تمنح الصدقة لغني لأنه يكفي بما لديه من الأموال لقول النبي صلى الله عليه وسلم **((لا تحل الزكاة لغني ولا الذي مرة سوي)).**[2] مرة إلا أن هناك حالات تمنح لهم الزكاة وهم العاملون عليها والغارمون وفي سبيل الله.[3]

3- الكفار :

ولو كانوا أهل ذمة لا يجوز إعطاء الزكاة للكفار ويستثنى منهم المؤلف قلبه.

4- كل ما إنتسب إليه المزكي أو إنتسب إلى المزكي بالولادة :

ويشمل ذلك أصوله وهو ابواه واجداده وجداته وارثين كانوا أولا، وكذا أولاده وأولاد أولاده وإن نزلوا، أما سائر الأقارب كالإخوة والأخوات والأعمام والعمات والأخوال والخالات وأولادهم فلا يمتنع إعطائهم زكاته.

5-القادرون على الكسب:

أي الشخص الذين تتوفر فيه الشروط و لا يعمل.

1. عبد الرحمان بن ناصر السعدي، " تيسير الكريم الرحمان في تفسير كلام المنان"، مرجع سابق، ص 582

2. حديث، رواه أبو داود، كتاب الزكاة، باب من يجوز أخذ صدقة وهو غني، دار الفكر للنشر، لبنان 2005، حديث رقم 1634.

3 .أبو الغدي اسماعيل ابن كثير، تفسير القرآن الكريم، مصر، المجلد الثاني، دار البيان العربي، القاهرة ، ص 364.

المبحث الثالث: نماذج تطبيق الزكاة

لقد تم تصنيف الأشكال المؤسسية لتحصيل الزكاة وتوزيعها في النظم التي تبنت مبدأ الإلزام القانوني بدفع الزكاة للدولة إلى إطارين هما : النظم التي تضع جمع الزكاة في إدارة حكومية مستقلة عن إدارة التوزيع، والنظم التي تضم الجمع والتوزيع في إدارة واحدة، اما النظم التي لم تتخذ مبدأ الإلزام جمعت التحصيل والتوزيع في إدارة واحدة وقد ظهرت في شكل جمعيات خيرية وأجهزة شبه حكومية.

المطلب الأول: النماذج المؤسسية لتحصيل وتوزيع الزكاة في حالة الإلزام.

إن الإلزام القانوني بدفع الزكاة للدولة له تأثير كبير علة قنوات تحصيل الزكاة وصرفها مما يجعل النماذج المؤسسية لجمع وتوزيع الزكاة متنوعة وكثيرة، لذلك سنقسم المطلب إلى فرعين، الأول التحصيل، والثاني نماذج التوزيع.

أولا: النماذج المؤسسية لتحصيل الزكاة.

سنحاول من خلال الجدول التالي رصد الأموال التي يطبق عليها الإلزام القانوني بدفع الزكاة، وذلك بالنسبة للدول الست التي نصت على مبدأ الإلزام بدفع الزكاة للدولة.

الجدول رقم (1-6) : الأموال الخاضعة لمبدا الإلزام بدفع الزكاة للدولة

الدول	الأموال الخاضعة للإلزام القانوني بدفع الزكاة للدولة
الجمهورية اليمينة	زكاة المال (*) وزكاة الفطر
المملكة العربية السعودية	زكاة المال
ماليزيا	زكاة الفطر
ليبيا	زكاة المال
باكستان	زكاة المال
السودان	زكاة المال

المصدر: موقع وزارة الشؤون الدينية والاوقاف www.marw.dz **تاريخ البحث**:2015/02/27، **الساعة** 11:15 **سا**

من خلال الجدول السابق، سنقوم بذكر النماذج المؤسسة لتحصيل الزكاة مصنفة حسب الأموال الزكوية.

أ-نماذج تحصيل زكاة لزروع والأنعام:

لم يبدا تحصيل زكاة الانعام في السودان، اما في المملكة العربية السعودية يتم التحصيل عن طريق بعثة حكومية تسمى عاملة،* تكون تحت إشراف وزارة الداخلية ومصلحة الزكاة نقدا أو عينا.

أما تحصيل زكاة الزروع في باكستان فيتم بواسطة اللجان المحلية للزكاة، وتصدر في كل عام تعليمات من إدارة الزكاة تحدد الحد الأدنى من المساحة التي تطالب اللجان أصحابها بتأدية عشور محاصيلهم عنها وقد الزم قانون الزكاة بدفع نصف

العشر عن جميع المحاصيل بغض النظر عن نوع الساقية، وذلك على افتراض ترك نصف العشر لصاحب الزروع المطرية يخرجه بنفسه.[1]

أما في السودان يتم جباية زكاة الزروع وفق الأساسية التالية: [2]

1-أسلوب الجباية بالوكالة:

ويعتمد على المؤسسات الزراعية المروية، وقد انحصرت في زكاة القطن فقط، ويمتاز هذا الأسلوب بقلة تكاليف الجباية وضمان عدم التهرب من دفع الزكاة.

* كان يتبع الديوان أسلوب التحصيل عبر أسواق المحاصيل وتأخذ الزكاة من الكمية المرحلة إلى الأسواق، وهي أسواق تشرف عليها الدولة، ويلزم كل مزارع بتسويق محصوله من خلالها، وتقوم إدارة الضرائب بتحصيل الضرائب الزراعية من خلال هذه الأسواق.

وبالنسبة للمشاكل والصعوبات المتمثلة في ارتفاع تكلفة التحصيل، عدل الديوان عن اخذ الزكاة من أسواق المحاصيل إلى الجباية بواسطة عاملي الزكاة مباشرة من المزارع بعد الحصاد.

اما في المملكة العربية السعودية يتم تقدير زكاة الزروع بواسطة لجان خاصة تسمى عوامل الخرص، فتقوم هذه اللجان بزيارة المزارع والبساتين وتقدر كمية الثمار حسب مبدا الخرص، وينطبق ذلك بشكل خاص على التمور. ما إنتاج القمح فيتم تحصيل زكاته عند توريد القمح إلى إدارة مطاحن الدولة، وتقتطع الزكاة المستحقة من القيمة قبل دفعها للمزارع، وقد اتبعت هذه الطريقة لان الدولة تعين زراعة القمح من خلال معونات نقدية تدفع للمزارعين عن تسليم محصولهم.[3]

اما ماليزيا تترك زكاة الزروع ليتم دفعها برغبة للدافعين، ولكنها وضعت نموذجا للتحصيل يشمل الإلزام والتطوع معا، يتضمن هذا النموذج تعيين عمال للزكاة من قبل مجلس الشؤون الإسلامية في الولاية.

ب-نماذج تحصيل زكاة عروض التجارة:

يتم تحصيل زكاة عروض التجارة في السودان والسعودية عن طريق البيان الزكوي الذي يقدمه دافع الزكاة لإدارة الزكاة وتقوم الإدارة بتدقيق هذا البيان ومراجعته، وإن لم تقبل الإدارة هذا البيان تلجا إلى التقدير الجزافي.*

ويلحق بزكاة عروض التجارة في السعودية زكاة الفنادق وأصحاب المكاتب العقارية والشركات ووكالات السفر والسياحة وأصحاب سيارات النقل والأجرة.[4]

---

[1]. Ahmed Abdel FATTAH El AGHKER , Mohamed Sirajul, Haq, institution Alframe Work of Zakat : Dimension an implication islamique developpement Bank, 1995, PP, 210 211

[2].د.عز الدين مالك الطيب محمد، اقتصاديات الزكاة وتطبيقاتها المعاصرة، المعهد العلي لعلوم الزكاة، السودان، ص 333

[3]. منذر قحف، المواد العلمية لبرامج التدريب على تطبيق الزكاة في المجتمع الإسلامي المعاصر، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 1995، ص 334

*. يتم التقدير الجزافي عن طريق استيرادات المكلف خلال السنة المالية وعقود المقاولة التي يجريها مع الدولة والأرباح المفترضة في نوع التجارة

[4]. Ahmed Abdel Fettah et Ashker, Mohamed Sirajel, Hoq, P212.

ج- نماذج تحصيل الموجودات المالية والنقدية

تقوم المؤسسات المالية كالبنوك ومراكز الإدخار الوطنية ومؤسسات التأمين على حياة الشركات ومكاتب البريد، وكذلك شركات المساهمة، بخصم الزكاة المستحقة في يوم التقدير أو الخصم أو القبض أو الإستحقاق أو إعلان الأرباح، ويتم إيداع المبلغ المخصوم لدى الصندوق المركزي للزكاة.[1]

وبذلك لا تتكفل إدارة الزكاة في باكستان إلا بنفقات إدارية بسيطة من أجل المتابعة والرقابة والتدقيق، وتقوم الزكاة بإصدار التعليمات المتعلقة بكيفية حساب الزكاة ونصابها إلى هذه المؤسسات الوسيطة حسب الحاجة.

أما في السودان والسعودية فيتم التحصيل بنفس طريقة عروض التجارة، أي عن طريق البيان الزكوي إذا كان لديهم حسابات نظامية هذا إذا كان الأشخاص من الخاضعين لزكاة عروض التجارة، أما غير أصحاب عروض التجارة ممن لا تلزمهم الأنظمة بتقديم بيانات زكوية فلا يتم تحصيل الزكاة منهم، وذلك لأن الأنظمة في هذين البلدية لا تفرض على المصارف ضرورة التصريح لإدارة الزكاة عن هذه الودائع.

د- نماذج تحصيل بقية الزكوات: وتتمثل في زكاة الفطر، وزكاة الرواتب وزكاة أصحاب المهن الحرة.

1- زكاة الفطر :

زكاة الفطر هي الزكاة التي تجب في أواخر رمضان، والفطرة بمعنى الخلقة، ولقد إنفردت اليمن وماليزيا بتحصيل زكاة الفطر بصورة إلزامية، ويتم تحصيلها في ماليزيا عن طريق عمال الزكاة، بحيث يخصص بيت الزكاة عاملا في كل حي، حيث بلغ في ولاية نيجري سميلان حوالي 400 مسلم لكل عامل، ويخصص للعامل ثمن ما يحصله من فطرة، وتحصل زكاة الفطر نقدا مقدار يحدده مجلس الشؤون الدينية كل عام. أما في اليمن تقوم إدارة مصلحة الواجبات بتحديد مقدار زكاة الفطر المتوجب كل عام، ويتم إقتطاعها من رواتب الأشخاص الذين تجب عليهم من طرف الإدارات والمؤسسات في القطاعين العام والخاص، وتورد إلى الخزانة العامة تحت بند إيراد زكاة الفطر.

2- زكاة الرواتب والأجور :

يتم تطبيق هذه الزكاة في السودان فقط، وقد نصت اللوائح التنفيذية لقانون الزكاة على أن يتم حجزها كالضريبة على الرواتب من قبل الجهات الرسمية التي تقوم بدفع الرواتب والأجور لموظفيها وعمالها، ويتم تحديد قيمتها من قبل لجنة الفتوى بديوان الزكاة، وتقوم الجهات الدافعة للرواتب والأجور بدفع الزكاة إلى صندوق ديوان الزكاة مباشرة.[2]

---

1. منذر قحف، المواد العلمية لبرنامج التدريب على تطبيق الزكاة في المجتمع الإسلامي المعاصر، مرجع سابق، ص 714.

2. بوعلام بن جيلالي، محمد العلمي، الإطار المؤسساتي للزكاة، أبعاده ومضامينه، واقع المؤتمر الثالث للزكاة المنعقد في كوالالمبور، ماليزيا(من 05 إلى 10 ماي 1990)،ص ص ، 221 -222

3-زكاة أصحاب المهن الحرة:

تطبق في المملكة العربية السعودية، ويتم تطبيق هذه الزكاة بطريقة التكليف والتحصيل المباشرين من طرف موظفوا مصلحة الزكاة، بحيث يجب أن يكون لأصحاب هذه المهن بيان زكوي، وإن لم يكن لديهم سجلات رسمية أو إذا كانت غير مستوفية للشروط النظامية فإنه يتم تقدير الزكاة جزافيا حسب مؤشرات موضوعة من قبل مصلحة الزكاة.

ثانيا: نماذج توزيع الزكاة في حالة الإلزام بدفعها للدولة.

أ-توزيع الزكاة من خلال الميزانية العامة للدولة:

يخصص هذا النموذج بنود في الميزانية العامة للدولة تشمل مصارف الزكاة وتخصيص جهات حكومية رسمية تؤدي مهمة الصرف الفعلي.[1]

ويطبق هذا النموذج في المملكة العربية السعودية، حيث يتم توزيع الزكاة وفق إدارة مستقلة في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، هي مديرية الضمان الإجتماعي، التي تقوم بصرف الزكاة عن طريق إعانات شهرية للأفراد والعائلات المحتاجة.* دون أن يذكر أنها زكاة.

كما يتبع هذا النموذج في اليمن، غير ان التوزيع قد يتم على أكثر من إدارة واحدة، بحيث تخصص للوزارات والإدارات العامة.

ب-التوزيع من خلال إدارات الزكاة:

تقوم إدارة الزكاة في كل من السودان وباكستان وماليزيا بمهمة توزيع الزكاة على مستحقيها وفق النماذج التالي:

1-التوزيع بواسطة المؤسسات:

ظهر هذا النموذج في باكستان، حيث تقوم الإدارات الإقليمية بالإتصال بعدد من المؤسسات ذات الاتصال بالفقراء والمساكين، وتطلب منها أن تحدد أسماء الأفراد الذين يحتاجون إلى المعونات الزكوية، وبعد دراسة هذه اللوائح يتم تسليم المبلغ لإدارة المؤسسة التي تقوم بدفعها إلى المستحقين، وتصنف هذه المؤسسات إلى خمسة وهي:

- مؤسسات التعليم العام.
- مؤسسات التدريب والتأهيل.
- مؤسسة الصحة والمشافي والمصحات
- مؤسسة التعليم الديني
- الجمعيات الخيرية.

1 . منذر قحف، النماذج المؤسسة التطبيقية لتحصيل الزكاة وتوزيعها في البلدان والمجتمعات الإسلامية، أبحاث واعمال المؤتمر الزكاة الثالث المنعقد في ماليزيا ، 1990، ص 228

*. يتم صرف الزكاة في المملكة العربية السعودية على مصر في الفقراء والمساكين.

2- بواسطة السلطة الحكومية:

شاع هذا النموذج في السودان، حيث يتم تسليم ثلاثة أثمان حصيلة الزكاة في الأقاليم إلى مكتب حاكم الإقليم للتوزيع.* ولا يخضع هذا النموذج لأي رقابة من قبل إدارة الزكاة ولا تقدم لها لوائح مسبقة بأسماء المستحقين.[1]

3- اللجان المحلية:

إعتمد قانون الزكاة والعشر في باكستان اللجان المحلية كأداة أساسية في تطبيق الزكاة ووكل إليها أمر توزيع الزكاة والعشر على الأفراد ، إضافة إلى تقدير عشور الزراعة وتحصيلها، ويتم انتقاء أعضاء اللجان في المسجد بحضور الإدارة الإقليمية للزكاة، حيث تشكل اللجان المحلية بمعدل لجنة لكل 1000 أو 1500 من السكان، وتقوم هذه اللجان بإحصاء مستحقي الزكاة من الفقراء والمساكين وتقدمها إلى الإدارة، ويشترط أن لا تزيد النفقات الإدارية لهذه اللجان 10 % من مجموع ما يوزع عليها من زكاة.

4- التوزيع المباشر :

يتم وفق هذا النموذج منح الزكاة من قبل إدارة الزكاة، ويكون ذلك بناء على طلب يقدمه المستحق أو توصية من لجان زكوية محلية او شعبية، وهذا النموذج شائع في كل من السودان وماليزيا، حيث يتم صرف الزكاة في ماليزيا، وفق هذا النموذج على الفقراء والمساكين وغيرهم، حيث تقدم لجنة المسجد بيانا بأسماء المحتاجين إلى إدارة الزكاة في المحافظة، ثم إلى لجنة الزكاة في عاصمة الولاية، وتدفع الزكاة للمستحق مباشرة من صندوق زكاة الولاية.

المطلب الثاني: النماذج المؤسسية لتحصيل الزكاة وتوزيعها في حالة عدم وجود الإلزام

شهد العالم المعاصر تطبيقات للزكاة غير حكومية، تعكس رغبة المسلمين في إدخال الزكاة في حياتهم اليومية، ومن التطبيقات عمل الجمعيات الخيرية والهيئات الشبه حكومية وحكومية ذات إستقلال مالي.

أولا: جمع وتوزيع الزكاة خلال الجمعيات الخيرية:

وتمتاز الجمعيات الخيرية – في الغالب – بطابعها التطوعي القائم على الحماس الديني لدى العاملين فيها، ولا يقلل من هذا الحماس في العادة ان تكبر بعض الجمعيات المحلية، فتحتاج إلى استخدام عدد من المتفرغين لأعمالها وتدفع لهم أجورا، لأن إختيار هؤلاء يتم في العادة على أساس توسيع عملهم التطوعي السابق لدى الجمعية نفسها. ويمكن عكس تجارب الجمعيات الخيرية من خلال ما يلي:

أ- تحصيل الزكاة وصرفها من قبل الجمعيات الخيرية :

الجمعيات الخيرية التي تقوم بجمع الزكاة وتوزيعها كثيرة في البلدان والمجتمعات الإسلامية، وهي تتألف في العادة من بضعة أفراد، قد لا يزيدون عن العشرة يشكلون مجلس إدارة الجمعية، وكثير من هذه الجمعيات يهدف إلى تقديم المعونات المالية والعينية للفقراء في أحيائها.

* يتم صرف الزكاة في السودان على جميع المصارف الثمانية المذكورة في سورة التوبة، الأية 60.

1.منذر قحق، النماذج المؤسسة التطبيقية لتحصيل الزكاة وتوزيعها في البلدان والمجتمعات الإسلامية، مرجع سابق، ص ص، 230- 232.

ولكن بعضها يتخصص في جوانب ضيقة من الخدمة الاجتماعية مثل معالجة مشكلة التسول أو التعليم الديني، وهي تعتمد في جانب إيراداتها على الزكاة وغيرها من التبرعات، وتمتاز هذه الجمعيات الخيرية في الغالب بطابعها التطوعي القائم على الحماس الديني لدى العاملين فيها.[1] وهي أكثر ارتباطا بأهدافها لا بمواردها.

ب- خصائص تحصيل وتوزيع الزكاة في الجمعيات الخيرية

ينشأ عن هذه الخصائص عدة نتائج مهمة بالنسبة لتحصيل الزكاة وصرفها نوجزها فيما يلي :

- أن طبيعة العمل التطوعي تقوم على الثقة المتبادلة بين الجمعية والمتبرعين لها، وعنصر الثقة هذا له أهمية كبيرة في إقناع الناس بدفع الزكاة للجمعيات الخيرية.
- عنصر الحماس والدافع الذاتي أكثر توافرا في الجمعيات التطوعية مما نراه في الأشكال المؤسسية الأخرى.
- ثقل النفقات الادارية في الجمعيات الخيرية، لان كثيرا من أعمالها تتم بساعات عمل تبرعية.
- محلية الجمعيات الخيرية تمكنها من الحصول على معلومات تفصيلية عن قدرات الدافعين وحاجات المستحقين، كما تجعل من السهل على المتبرعين ملاحظة نتائج أعمال الجمعية.
- تمكن من إكتساب الخبرة في الجوانب الشرعية العملية المتعلقة بجمع الزكاة وتوزيعها.
- قل ما تقدم الجمعيات الخيرية لدافعي الزكاة مثل التوعية بأهمية ووجوب الزكاة.
- قل ما تشكل الزكاة المورد الأساسي لهذه الجمعيات.

ثانيا : تحصيل الزكاة وصرفها في المؤسسات الشبه حكومية.

هناك بعض الدول ترك فيها أمر جمع الزكاة وتوزيعها إلى مؤسسات شبه حكومية ، ولعل النموذج شبه الحكومي الفريد هو إدارة الزكاة التابعة لبنك ناصر الاجتماعي في مصر، حيث إهتم منذ نشأته بأمر جمع الزكاة وصرفها على مستحقيها، وأسس لذلك إدارة عامة في البنك تهتم بالتوعية الزكوية وبتشكيل لجان للزكاة تتعامل مباشرة مع جمهور المزكين والمستحقين والإشراف على أعمال هذه اللجان فضلا عن تلقي الزكاة مباشرة من دافعيها وصرفها إلى مستحقيها بواسطة فروع البنك المنتشرة في المدن، وتقوم إدارة الزكاة في بنك ناصر بالتعاون مع لجان الزكاة بأعمال التوعية، ويتم تحصيل الزكاة عن طريق قناتين هما، لجان الزكاة، وفروع البنك ومكاتبه، ويشترط البنك ان تقوم الزكاة بتوريد جميع ما تحصل عليه من زكوات إلى فروع، حيث يتم قيدها في حسابات خاصة بالزكاة، وتتفق لجان الزكاة العينية والنقدية مع البنك ببيع ما هو قابل للتلف السريع من الزكاة العينية وإيداع قيمتها في حسابات البنك، أما الأشياء غير القابلة للتلف يحتفظ بها ليتم صرفها عينيا للمستحقين.

اما بالنسبة للتوزيع فانه يتم من قبل مكاتب البنك وفروعه مباشرة للمستحقين بناء على إقتراح من لجان الزكاة التي تقوم بإجراء الدراسة الاجتماعية، كما يمكن تسليم الزكاة للمستحق بواسطة لجنة الزكاة بعد الإتفاق مع البنك.

[1].عز الدين مالك الطيب محمد، اقتصاديات الزكاة وتطبيقاتها المعاصرة، المعهد العالي لعلوم الزكاة، السودان، 2004، ص ص 217- 218

ويتحمل بنك ناصر الاجتماعي جميع النفقات الادارية لأعمال جمع الزكاة وتوزيعها على مستحقيها، كما أن لجان الزكاة جميعها تطوعية، فقد بلغ عدد لجان الزكاة التابعة لبنك ناصر الاجتماعي حوالي 3000 لجنة في عام 1985م وبلغ عدد دافعي الزكاة للبنك ولجنة 580000 دافع، أما عدد المستحقين الذين قدمت لهم مساعدات فقد بلغ أكثر من 690000 مستحق.[1] والملاحظ من الشكل المؤسساتي لبنك ناصر الاجتماعي، أنه تمكن من الوصول بالتوعية الزكوية حدا مرتفعا، وإستطاعت إدارة الزكاة بالبنك أن تنوع من أساليب الاتصال بدافعي الزكاة، إلى أنه تميز بضعف حصيلة الزكاة والقدرة على إستيعاب الإنفاق الزكوي.

ثالثا: تحصيل الزكاة من المتطوعين بها:

لقد إتخذ الشكل المؤسساتي المعاصر لتحصيل الزكاة وتوزيعها بعدا جديدا يعتمد أساسا على مقدار ما يخصص لهيئة الزكاة من ميزانية إنفاقه، وعلى قدرة هذه الهيئات على الإبداع والابتكار والقيود القانونية المفروضة عليها.

أ-تحصيل الزكاة من دافعها طوعا:

لا تعتمد معظم الهيئات الحكومية على الاتصال المباشر بدافعي الزكاة بل إنها تنتظر ان يتصل بها دافعوا الزكاة في مكاتبها لدفع زكاتهم.

وتقوم هيئات الزكاة الحكومية بحملات توعية وتعريف لدافعي الزكاة بما يتوجب عليهم من زكاة أموالهم.

كما تجد إلى جانب المؤسسات الحكومية للزكاة في معظم البلدان التي أقامتها لجانا أهلية وجمعيات خيرية تقوم بجمع الزكاة، ولهذه اللجان والجمعيات علاقة وثيقة بالهيئة الحكومية الخاصة، وتحرص الهيئات الحكومية على تشجيع هذه اللجان، إلى لجان الزكاة تستقل ماليا وإداريا عن الهيئات الحكومية.[2]

ب-توزيع الزكاة:

يمكن تصنيف طرق صرف الزكاة للمستحقين إلى صنفين:

1-الصرف بواسطة المؤسسات:

يتم الصرف بواسطة المؤسسات بالتعاون بين هيئة الزكاة الحكومية ومؤسسات الحكومية ومؤسسات حكومية أو خاصة أخرى مثل وزارة التربية والصحة، وتجتمع هيئة الزكاة بالإدارة الحكومية التي لها علاقة معها، حيث تتم دراسة الحالات المستحقة بصورة مشتركة، ويتم الدفع للمستحقين بواسطة هذه الإدارات.

2-الصرف المباشر:

حيث يتم صرف الزكاة المباشر من قبل الهيئات الحكومية للزكاة عن طريق طلبات تقدم مباشرة إلى هيئة الزكاة، مع العلم ان النفقات الادارية لهيئات الزكاة يتم تحملها من قبل الدولة، ومن خزانتها العامة، ولا يكلف صندوق الزكاة بدفع أية مصارف إدارية.

[1]. بوعلام بن جيلالي، محمد العلمي، مرجع سابق، ص ص، 205 -206.

[2]. نفس المرجع السابق ذكره، ص ص 208 – 209.

مع العلم أن النفقات الإدارية لهيئات الزكاة يتم تحملها من قبل الدولة ومن خزانتها العامة، ولا يكلف صندوق الزكاة بدفع أية مصارف إدارية.[1]

ج-ملاحظات على الهيئات الحكومية.

- إن أقرب هذه الهيئات من وزارات الأوقاف والشؤون الدينية يجعلها على مقربة من مصادر المشورة والمعرفة الشرعية.
- تبني الدولة لهذه الهيئات سهل عليها الكثير من أعمالها وخفف من نفقاتها الإدارية.
- يقتصر توزيع الزكاة على مصرفي الفقراء والمساكين من بين مصارف الزكاة.
- مجموع حصيلة الزكاة قليل جدا بالنسبة لما يمكن تحصيله.
- طريقة تقديم الطلبات ودراستها تتضمن كثير من المهانة الاجتماعية لمستحقي الزكاة.

1. بوعلام بن جيلالي، محمد العلمي ، مرجع سابق، ص ص، 210- 211

خلاصة:

من خلال تطرقنا في هذا الفصل لفريضة الزكاة يمكن استنتاج ما يلي:

- الزكاة هي الركن الثالث من أركان الإسلام، دل على وجوبها الكتاب والسنة والإجماع، لغة هي النماء والزيادة واصطلاحا من يخرج عن ماله الزكاة.
- للزكاة لها خصائص تميزها عن باقي الموارد المشكلة لموارد الدولة الإسلامية، ونخص منها بالذكر في هذا العصر الضرائب.
- تتميز الزكاة بعناصر عن غيرها من الموارد المالية الأخرى، ولها شروط يتم إخراجها منها ما يتعلق بالأشخاص ومنها ما يتعلق بالمال.
- إشتملت مصادر أموال الزكاة على كل أنواع المال القابل للنماء وتشتمل على الثروة المعدنية والحيوانية والنقدية وعروض التجارة والثروة البحرية ومستقلات أخرى.
- مصارف الزكاة ثمانية حددتها الشريعة بوضوح تام، أما مواصفات وشروط هذه المصارف ترك لإجتهاد الفقهاء لمواكبة استخدام حصيلة الزكاة وتطور المجتمع.
- لتطبيق الزكاة عدة نماذج منها في حالة الإلزام ومنها في حالة عدم الإلزام، ففي حالة الإلزام مثلا : زكاة المال والفطر، وبعدم الإلزام مثل جمع وتوزيع الزكاة من خلال الجمعيات الخيرية والمؤسسات شبه حكومية.

الدور التنموي للزكاة

تمهيد :

تلعب الزكاة دورا مهما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي نظرا لما تتميز به من خصائص تؤهلها للقيام بذلك، وذلك بامتدادها إلى التدخل في الحياة الاقتصادية بالتأثير المباشر وغير المباشر ووضع القواعد للتخطيط الاجتماعي وإشباع تلك الاحتياجات بتوزيع الزكاة عليها حسب أهميتها، لكل منها فهي من أعدل الجبايات المالية اعتدالا واتزانا، وينتج عن تطبيقها آثار متعددة يمكن ملاحظتها على الشخص المزكي وعلى الشخص الأخذ للزكاة.

وعليه ستكون دراستنا في هذا الفصل حول الدور الاقتصادي والاجتماعي للزكاة مع توضيح الأثار الناتجة عنها ومنه يكون تقسيم الفصل كما يلي :

المبحث الأول : الدور الاجتماعي للزكاة.

المبحث الثاني : الدور الاقتصادي للزكاة.

المبحث الأول : الدور الاجتماعي للزكاة

الزكاة من شانها ان تضع القواعد للتخطيط الاجتماعي، فمن الملاحظ اليوم ان غالبية الحكومات الإسلامية لم تعد تجمع الزكاة، في حين ان هذا واجب من أهم واجباتها، فلدى الحكومة ثمانية مصارف، هي عبارة عن احتياجات لا بد من سدها بالزكاة، وهي مسؤولة عن إشباع تلك الاحتياجات بان توزع الزكاة عليها حسب الأهمية لكل منها، شانها في ذلك شان حالها عندما توزع مواردها الأخرى مثل حصيلة الضرائب والجمارك وصافي إيراد المشروعات الحكومية ودخولها المختلفة الأخرى، على بنود ميزانية النفقات عندها، كالتعليم والدفاع وتعبيد الطرق وإقامة الجسور وتنمية الزراعة وتيسير الإسكان ودعم الصناعي وغير ذلك،، حيث تخصص الحكومة لكل مصرف نصيبا من الإيراد.

المطلب الأول : الدور المباشر في الحد من الفقر :

تلعب الزكاة دورا هاما في الحد من مشكلة الفقر في المجتمع المسلم، فقد حدد الإسلام أوجه صرف الزكاة في مصارفها الثمانية، والملاحظ أن تلك الفئات هي الأكثر فقرا في المجتمع.

كما ان مشكلة الفقر في نظر الإسلام ليست كما تصورها المنهج الرأسمالي بانها مشكلة قلة الموارد، ولا هي كما تصورها المنهج الاشتراكي بأنها مشكلة الأغنياء أنفسهم باستثمارهم لخيرات المجتمع على حساب الفقراء، وإنما المشكلة مع البشر الفقراء منهم او الأغنياء على السواء بقصور سلوكهم سواء في جانب الإنتاج أو جانب التوزيع.[1]

توفر الزكاة حد الكفاية للإنسان الفقير، أي إذا عجز فرد لسبب خارج عن إرادته أن يوفر المستوى اللائق للمعيشة فإن نفقته تكون واجبة في بيت مال المسلمين.[2]

المطلب الثاني: تحقيق عدالة توزيع الدخل والثروة.

الزكاة هي الوسيلة الأكثر فاعلية في إعادة توزيع الثروة لمصلحة محدودة الدخل وذوي الحاجة، على المدى الطويل، ويتجلى أثر ذلك فيما يلي:

- اقتطاع حقيقي من ثروات الأغنياء.
- إضافة فعلية للذمة المالية للمستحقين للزكاة
- تفرض الزكاة على جميع الثروة حتى ولو كانت متناقصة ما دام النصاب قائما.
- يعطى محدودو الدخل من الزكاة ما يغنيهم ويحقق لهم تمام الكفاية
- أداة ثابتة ومستمرة في إعادة التوزيع.

واما على المدى القصير، فإن أثر الزكاة يتضح جليا في إعادة توزيع الدخل فهي أخذ من الأغنياء، وإعطاء للفقراء، في شكل نقود أو سلع استهلاكية، وهذا يعني أن تطبيق الزكاة يمثل إنقاصا من دخول الأغنياء وزيادة في دخول الفقراء.[3]

---

1. زليخة بلخناشي، التنمية الإقتصادية في المنهج الإسلامي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في الاقتصاد الكمي،جامعة قسنطينة، الجزائر، 2007، ص 235.
2. زليخة بلخناشي، مرجع سابق، ص 236.
3. منذر قحف، القطاع العام الإقتصداي ودوره في المجتمع الحديث من زوجهة النظر الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 1989، ص 127.

وحتى تأخذ فطرة علمية عما تستطيع الزكاة ان تفعله للفقراء في المجتمع المعاصر تقرر أولا حقيقة إحصائية عن توزيع الدخل في كثير من دول العالم اليوم مفادها: ان أفقر 10 % من السكان تقريبا على 2 % من الدخل الوطني، وان تبلغ 3 % من الدخل الوطني كل سنة، فإذا افترضنا أن موردي ثلثي حصيلة الزكاة يذهب للفقراء فهذا يعني ان 2 % من الدخل يمكن أن ينساب سنويا إلى الفقراء عن طريق الزكاة، فإذا جمعنا هاتين الحقيقتين معا وصلنا إلى نتيجة مفادها :

أن نصيب لفقراء والمحتاجين من حصيلة الزكاة الممكنة كل سنة يسمح تقريبا بمضاعفة الدخل الذي يذهب إلى أفقر 10 % من السكان، وهذا لا شك إنجاز عظيم في مكافحة الفقر وتخفيف التفاوت بين الأغنياء والفقراء.[1]

المطلب الثالث : تحقيق التكافل الاجتماعي

إن الزكاة تربط ما بين أبناء المجتمع معطيهم وآخذهم برباط متين من المودة والمحبة والعرفان بالجميل، وهذا هو التكافل الاجتماعي في مغزاه ومؤداه أن يحس كل واحد في المجتمع بان عليه واجبات لهذا المجتمع يجب عليه اداءها، انه إن تقاصر في أدائها فقد يؤدي ذلك إلى انهيار البناء عليه وعلى غيره، ان للفرد حقوقا في هذا المجتمع يجب على القائمين عليه أن يعطوا كل ذي حق حقه من غير تقصير ولا إهمال وأن يدفع الضرر عن الضعفاء، فمصارف الزكاة من شانها إقامة التكامل الاجتماعي المجتمع الصغير في القرية او الحي او المدينة، وذلك ان الزكاة تصرف في البلد الذي جمعت فيه، كما انها تقيم التكامل الاجتماعي في مجتمع الدولة لأن أموال الزكاة إذ زادت عن حجات البلد الذي جمعت فيه تنقل إلى غيره من البلاد المجاورة.[2]

المطلب الرابع : رفع مستوى التشغيل وتحارب البطالة.

إن اهتمام الإسلام بخلق المجتمع العامل ينبع أساسا من قانون ثابت هو ان الإنتاج لا يتوقف على رأس المال وحده، بل يعتمد على العمل الانساني، ولذلك يبارك الإسلام في كل وقت ولا يجعل العبادات عائقة على طلب العمل، **قال تعالى ((فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله واذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون)).**[3] وهكذا نجد ان الديانة الإسلامية التي تعتبر أن العمل عبادة تعد دافعا قويا يدفع الانسان المسلم إلى الإيمان في عمله والاخلاص فيه.[4]

لم يعد خافيا ان البطالة أصبحت تشكل معضلة اقتصادية واجتماعية ونفسية في الوقت ذاته ولم تفلح سياسات التشغيل المتبعة لحد الان في محاصرتها أو امتصاصها بل أدت إلى تفاقمها ومن ثم زيادة حدة الفقر في المجتمع.

فالزكاة تسعى إلى معالجة البطالة الاجبارية، وهذا من خلال توفير ما يحتاجه الفرد الفقير أو المسكين، وتمكينهم من إغناء أنفسهم إذا كانوا أهل حرفة أو تجارة، فيتم توفير لهم جميع الوسائل المالية والمادية اللازمة. أما بالنسبة للعاجزين الذين لا يقدرون على مزاولة أية مهمة أو عمل يعطي لهم القدرة قدر حاجتهم لمدة سنة أو عملا بقدر حجم محاصيل الزكاة.

---

[1]. جمال العمارة ومنصوري كمال، " التكامل الوظيفي بين مؤسستي الزكاة والأوقاف في مكافحة ظاهرة الفقر"، بحث مقدم للملتقى الدولي الاول حول مؤسسات الزكاة في الوطن العربي، جامعة سعد دحلب، البليدة، جويلية، 2004، ص 7.

2. عوف محمود الكفراوي، النظام المالي الإسلامي (دراسة مقارنة)، مؤسسة الثقافة الجامعية، ط2، الإسكندرية، ، 2003، ص 277.

[3]. سورة الجمعة : الأية 10.

[4].سامية مصطفى الخشاب، دراسات في الغجتماع الديني، دار المعرفة، ط2، القاهرة، ، 1993، ص 133.

أما بالنسبة للبطالة الإختيارية فهؤلاء ليس لهم حظ في مال الزكاة، فليس كل فقير أو مسكين يستحق أن يأخذ من الزكاة، كما يظن الكثيرون، فقد يوجد الفقر، ويوجد مانع يمنع الإستحقاق، فالفقير العاطل عن العمل، وهو قادر عليه لا يحق له من الزكاة، أما بالنسبة للبطالة الإحتكارية التي تعاني منها الاقتصاديات المتقدمة، والتي ترجع إلى إنخفاض مستوى الطلب الفعلي، فإن تطبيق الزكاة وما يترتب على ذلك من توفر قدر أكبر من الاستثمارات، وبالتالي زيادة فرص وإمكانيات التشغيل والتوظيف مما يؤدي إلى تقليص عدد البطالين وتخفيض نسبة البطالة وتشغيل العاملين ومن ثم تقويم حجم الفقراء والمعوزين وتحجيم ظاهرة الفقر.

كما للزكاة أثر مباشر في تقليص البطالة عن طريق تعيين العاملين عليها الذين عينهم الله تعالى في كتابه الكريم حصرا، وهؤلاء يشكلون جهازا متكاملا من الجزاء واهل الاختصاص ومساعديهم، فحتى يقوم هذا الجهاز بمهمته على احسن ما يرام لابد ان يكون له فروع في مختلف الولايات والبلديات بالإضافة إلى تنظيمه الاداري المحكم الذي يشكل من إدارة إحصاء للأفراد الذين تجمع منهم الزكاة وإدارة إحصاء الأفراد الذين تدفع لهم الزكاة.[1] فمنهم العاملين عليها من مصاريف الزكاة يفتح بابا لفرص العمل الحقيقية، من خلال عملهم في الزكاة ومن ثم قد يتم تمويل رواتبهم من خلال مورد حقيقي يمول إنشاء مثل هذه الوظائف. وهذا الحال يختلف عما تلجأ إليه الغدارات العامة المعاصرة من عملية إنشاء لوظائف وهمية غير منتجة، او تمويلها من خلال التضخم، وهو الامر الذي يساعد على ازدياد حجم المشكلة بدلا من التخفيف من حدتها.[2]

كذلك يعمل نظام الزكاة على محاصرة البطالة من خلال صناديق الزكاة التي تعمد إلى مساعدة مؤسسات تشغيل الشباب والمستثمرين الصغار والحرفيين الجدد باعتزالهم من فخ البطالة وإنتشالهم من فك الفقر وإخراجهم من فخ اليأس والقنوط محوا للآلام وزرعا حتى يتحول الفقير الذي إستفاد من الزكاة في هذا العام إلى مزكي في العام القادم.

كما يتمثل الدور المباشر الأخر للزكاة في الحفاظ على اليد العاملة عن طريق توزيعها على الغارمين أي أصحاب الديون ويقضي من هؤلاء الذين وصلوا إلى هذه الحالة بسبب المعصية أو التبذير أو الكسل وما إلى ذلك، وعادة ما يكون هؤلاء من أصحاب رؤوس الأموال الذين يوظفون لحسابهم اليد العاملة، فإن حرموا من هذا المصدر التمويلي فسوف يعدو ذلك بالضرر عليهم وعلى الأجراء وبالتالي سيكون ذلك الأثر المباشر على تدهور سوق العمالة من جهة والإستثمار من جهة أخرى وكلاهما يعملان على تدعيم الركود الاقتصادي، فبفضل سهم الغارمين تتحصل الطاقات العاطلة إلى طاقات منتجة، الأمر الذي يؤدي إلى إنعاش الاقتصاد والحد من ركوده.[3]

[1]. البشير عبد الكريم: الأبعاد النظرية والميدانية للزكاة في مكافحة البطالة والفقر، محاضرة الملتقى الدولي حول مؤسسات الزكاة في الوطن العربي، جامعة البليدة، 2004،ص11

[2]. محمد عبد الله السباني، زكاة الاموال، دار عالم الكتاب والنشر ولتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط1، 1997، ص 158.

[3]. البشير عبد الكريم، الابعاد النظرية والميدانية للزكاة في مكافحة البطالة والفقر، مرجع سابق، ص 11

المبحث الثاني : الدور الاقتصادي للزكاة

فضلا عن كون الزكاة عبادة مالية من أركان الإسلام، لا أن أدؤها له من الأثار الإيجابية الدور الإيجابي ما الله به عليم في كل المجالات، ومن بينها المجال الاقتصادي، فأدوارها الإيجابية لا ينكرها، لا جاحد، وخاصة عندما تنظم جبايتها وتوزيعها من طرف الحاكم.

وتعتبر الزكاة من اهم الأدوات التي تؤثر على مستوى النشاط الاقتصادي سواء من حيث ما توفره من موارد لتمويل مجالات التنمية، او من خلال محاربتها للاكتناز، ودفع رؤوس الأموال إلى مجالات الاستثمار.

المطلب الأول : إعانة المشاريع الإنتاجية:

إستغلال حصيلة الزكاة في إقامة المشاريع الكبرى كالمصانع والمحلات التجارية يتم فيها تشغيل عدد معتبر من العمال، ومنه المساهمة في القضاء على مشكلة البطالة بتوجيه حصيلة الزكاة إلى إنشاء المشاريع الإنتاجية، ويكون لمستحقي الزكاة حق معلوم في عائد العملية الإنتاجية وناتج النشاط الاقتصادي يكون على قدم المساواة كشركاء مع أصحاب عوامل الإنتاج.[1]

المطلب الثاني : أثر الزكاة على الإنتاج والاستثمار:

من الأثار الاقتصادية، مساهمتها في دفع وتحفيز الإستثمار سواء لدى أصحاب الأموال المكتنزة أو بالنسبة للفقراء وأصحاب الحرف، وهناك شواهد واضحة على دور الزكاة في تشجيع الاستثمار بقصد التنمية وهي : [2]

- دفع الزكاة حين توفر النصاب.
- أهم أنواع الزكوات : زكاة الثروة الزراعية التي تقدر بالعشر وكذلك زكاة الثروة الصناعية والتجارية، حيث تأخذ للزكاة من الفائض وليس من العين أو الأصول تأكيدا على حفظ رأس المال من النقص او الهلاك.
- عدم حسب المال لضمان دخول الأموال عجلة الدورة الاقتصادية في المجتمع.
- الإنفاق باعتدال دون إسراف وتبذير لسد حاجة الفرد وأفراد أسرته وإمكانية استفادة الفئات المستفيدة من أموال الزكاة في تأهيل هذه الفئات بمشروعات أو برامج تكفل لهم حياة كريمة، وتؤدي الزكاة إلى التحفيز على الاستثمار لدى فئتين من الناس على النحو التالي:

أولا : محاربة الاكتناز.

يعد الاكتناز من أهم العقبات في سبيل التنمية الشاملة المستمرة، وذلك لتقييده لمستوى النشاط الاقتصادي وتعطيل الموارد الانتاجية، إذ يطلق البعض على أثر الاكتناز تصلب الشرايين سواء كان على مستوى الفرد أو على المستوى الحكومي، ذلك أن الاكتناز أحد موارد الإنتاج يؤدي إلى عدم تمكن مستوى لنشاط الاقتصادي من الوصول إلى الاستخدام الأمثل للموارد الإنتاجية المتاحة، إذ ان دفع المال المكتنز إلى الاستثمار الحلال هو الأساس من فرض الزكاة.

---

[1].سيد محمد عبد الوهاب، دور الزكاة والضرائب في مواجهة مشكلة البطالة، ندوى مشكلة البطالة في جمهورية مصر العربية، الجزء الثاني، جامعة الازهر، جويلية 2001، ص 23.

[2] . مبارك نوري بشير، الدور الاقتصاديللزكاة، مجلة الاقتصاد الاسلامي، العدد 212، السنة 18، أكتوبر/نوفمبر 1998 ، ص 56.

فالزكاة تمثل انقاصا تدريجيا للأموال المكتنزة القابلة للنماء، حيث أن استقطاع 2.5 % من الأموال التي تتجاوز النصاب يؤدي إلى استقطاع 10 % من الأموال المكتنزة في أقل من خمسة سنوات، وبالتالي فإن الزكاة تعتبر أداة فعالة لحفز الأموال والثروات المعطلة والصالحة للنماء للمشاركة في الإنتاج.[1]

وتعمل الزكاة على تحويل الموارد المكتنزة إلى مجالات الادخار وقنواته الرسمية، وبالتالي زيادة القدرات الاستثمارية وتنمية التراكم الرأسمالي في المجتمع وذلك يؤدي إلى تخصيص جزء من مدخرات الأفراد للأنشطة والمجالات التي تساهم في تطوير الإستثمار من مصادر مالية زكوية حتى يحافظ أصحاب الأموال على مدخراتهم ومواردهم لكي لا تقلل منها الزكاة ي حالة عدم استثمارها، وذلك بمعدل تخفيض للاموال المكتنزة يصل إلى 2.5 % سنويا وتستمر في التناقص حتى تبلغ مقدار النصاب كما في الشكل: [2]

الشكل رقم (2-1) : أثر الزكاة على الأموال المكتنزة

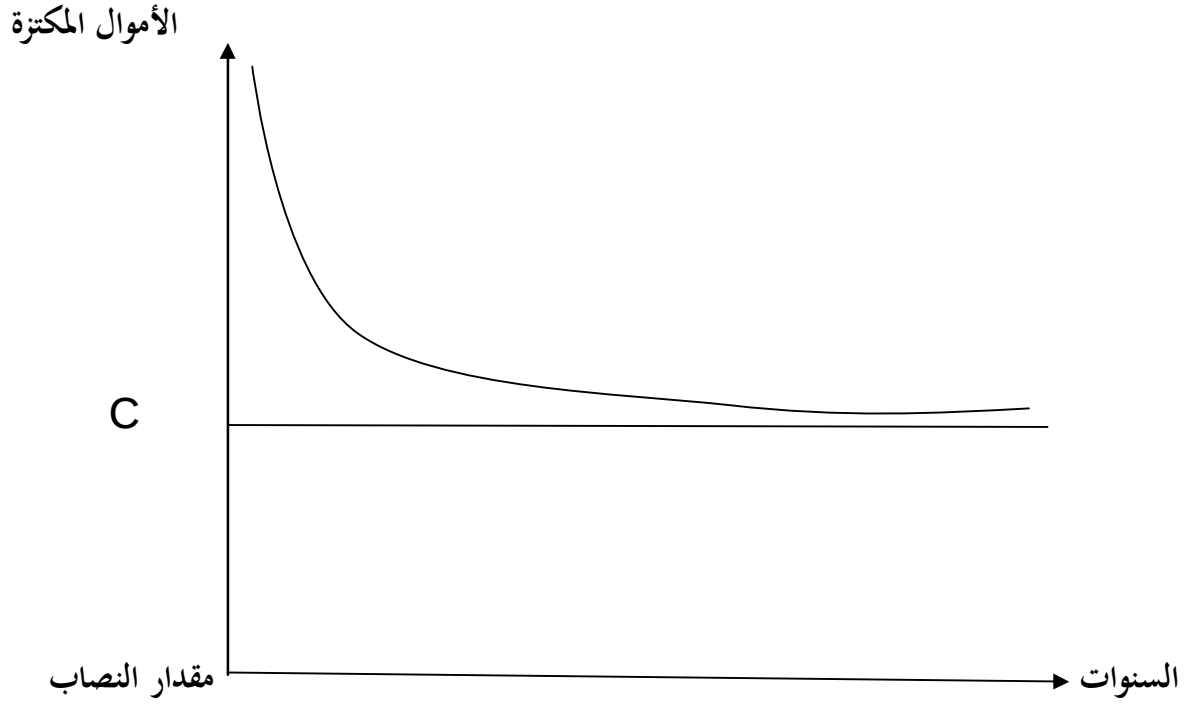

المصدر : صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر، القاهرة،2006، ص 267

لا تتحقق التنمية الاقتصادية في الإسلام بكنز المال، وبهذا تكون الزكاة من أدوات التنمية الاقتصادية في الإسلام، والمال المزكى يجب أن يخضع في كل عام لعملية استثمارية إذا أراد صاحبه المحافظة عليه من الهلاك.

[1]. فاطمة محمد عبد الحافظ حسولة، أثر كل من الزكاة والضريبة على التنمية الاقتصادية ،رسالة ماجستير، فلسطين،2009 ، ص 122.

[2]. صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر، القاهرة،2006، ص 267.

وبهذا تكون الزكاة من النماء وليس من رأس المال الأصلي، وبذلك يطيب المال ويطيب المجتمع الإسلامي بالاستثمار، لذا فإن واجب كل مسلم مالك للمال أن يدفعه إلى الاستثمار ومنه إلى الإنتاج حتى يؤدي دوره الذي أراد الله له ولا يكنزه ويعطله عن النشاط الإقتصادي.[1]

ثانيا : الفقراء وأصحاب الحرف.

وتنفق عليهم الزكاة على أحد الأوجه التالية:

- تمليك الفقراء أصحاب الحرف والصنائع أصولا إنتاجية توفر لهم دخولا منتظمة.
- إعطاء الفقير صاحب الحرفة رأس مال لمزاولته صنعته دون الاعتماد على غيره، فتمويل المستحقين من المحتاجين القادرين على العمل يمكنهم من تحويل ما حصلوا عليه إلى إنفاق إستثماري، وبالتالي تولد الدخول من العمليات الإنتاجية على مستوى الأفراد والاقتصاد الكلي.[2]

إن المال الذي يحصل عليه الفرد له استعمالات ثلاثة هي:

- إما أنه يصرف في استعمالات (كفائية) وبالتالي لا تمتد إليه الزكاة.
- إما أن يكنز ويحمد لفترة تفوق السنة وبالتالي يحرم المجتمع منه.
- وإنما أن يستثمر فيستفيد منه المجتمع، والشكل التالي يوضح العلاقة بين الدخل والإنتاج والإستثمار.[3]

الشكل رقم (2-2) : يوضح علاقة الزكاة بالإنتاج والاستثمار

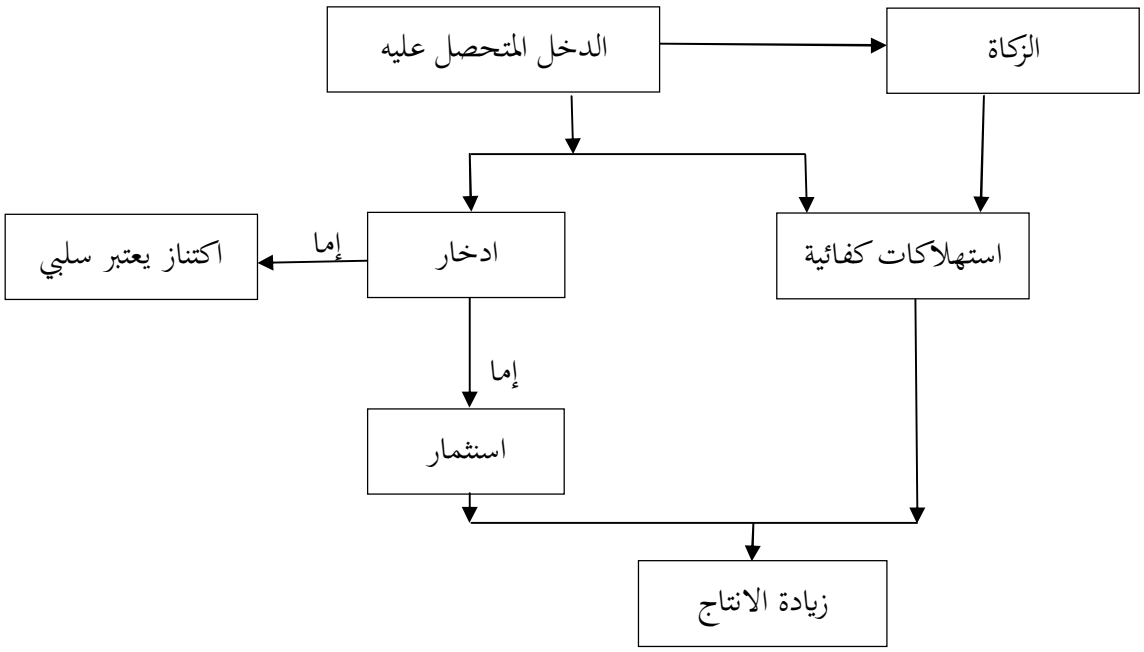

المصدر : اعداد الطالب بالاعتماد على المعطيات الانفة الذكر.

[1].فاطمة مُحَّد عبد الحافظ حسونة، مرجع سابق، ص 124.

2 . يوسف سعداوي وتاحانوت خيرة، الزكاة في الوطن العربي، جامعة سعد دحلب، البليدة، جويلية، 2004، ص 6.

3. محمد صخري، دور الزكاة في تنشيط حركية رأس المال، طبعة الرباط المغرب، 1994، ص 185.

المطلب الثالث : أثر الزكاة على الاستهلاك.

الإستهلاك هو إستعمال السلع والخدمات لتلبية الحاجات، ويستهلك الفرد معظم دخله في بعض الأحيان أو يدخر بعضه في أحيان أخرى. ويعرف الإستهلاك من المنظور الإسلامي على أنه مجموع التصرفات التي تشكل السلع والخدمات من الطيبات التي توجه للوفاء بالحاجات والرغبات المتعلقة بأفراد المجتمع والتي تحدد طبيعتها وأولويتها بالإعتماد على القواعد والمبادئ الأساسية لغرض التنمية والإستعانة بها على طاعة الله سبحانه وتعالى.

وفي الفكر الحديث يتوقف على عوامل كثيرة منها الدخل الوطني، معدلات الفائدة، ومستوى الأسعار، حجم السكان، معدلات الضرائب، هيكل توزيع الدخل الوطني بين أفراد المجتمع، إلا أن الدخل الوطني يعتبر المحدد الرئيسي للاستهلاك.[1]

وقبل أن نتطرق إلى تأثير الزكاة على الطلب الاستهلاكي يجب أن تعرف الطلب الكلي الذي هو عبارة عن مجموع الانفاق الكلي على السلع والخدمات بالأسعار الجارية، وتعتبر التغيرات في حجم الطلب الكلي، السبب الرئيسي وراء التغيرات الحاصلة في حجم الناتج اليومي ومستوى البطالة، إذ يؤدي الانخفاض غير المرغوب فيه في الطلب الكلي إلى حصول إرتفاع كبير في معدلات التضخم، وعلى ذلك بعد تحقيق الاستقرار في مستوى الطلب الكلي مهمة صعبة تواجهها مختلف السياسات الإقتصادية.

وفي النظام الإسلامي، تساهم الزكاة باعتبارها أحد أدوات السياسة المالية في الحد من إنحرافات الطلب الكلي الاستهلاكي، فإنفاق الزكاة على مستحقيها يؤدي إلى خلق قوة شرائية جديدة تتمتع بميول استهلاكية مرتفعة لكون هذه الفئة في حاجة دائما في إشباع رغباتها الضرورية مما يرفع مستوى الإنفاق الاستهلاكي لديها مع بقاء الفئة التي تؤخذ منها أموال الزكاة محافظة على معدلات إستهلاكها، عن هذا الإختلاف في الميول الحدية الاستهلاكية لدى مستلمي حصيلة الزكاة والدافعين لها من شأنه التأثير على الإنفاق الكلي الاستهلاكي ومنه على دالة الإستهلاك بالمعادلة التالية $C=co+by$ فطالما أن المجتمع الإسلامي يتخطى مرحلة حد الكفاية حيث : Co : حجم الإنفاق الاستهلاكي عند مستوى الكفاف.

b : أثر التغير في الدخل تحت التصرف على الاستهلاك ويعبر عنه بيانيا بانحدار دالة الاستهلاك ويكون ذو قيمة موجبة C : الاستهلاك y : الدخل.

وبذلك تكون دالة الاستهلاك خطية موجبة في مستوى الدخل تحت التصرف وتكون بيانيا على الشكل التالي:

الشكل رقم (2-3) : يوضح دالة الاستهلاك قبل الزكاة

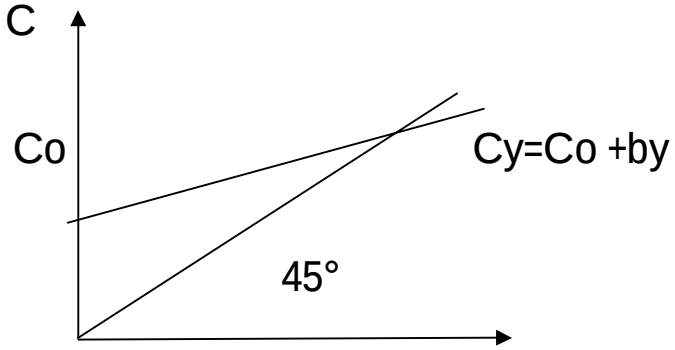

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على المعطيات السابقة

[1]. عمر صخري، تحليل الاقتصاد الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 54.

أما بعد دفع الزكاة فتحول دالة الاستهلاك إلى أعلى ويحصل تغير في انحدارها كما يحصل تغير في الميل الحدي للاستهلاك أكبر رغبة في الشراء من الدافعين للزكاة وتظهر هذه النتيجة بيانيا كما يلي:

الشكل رقم (2-4) : يوضح دالة الاستهلاك بعد الزكاة.

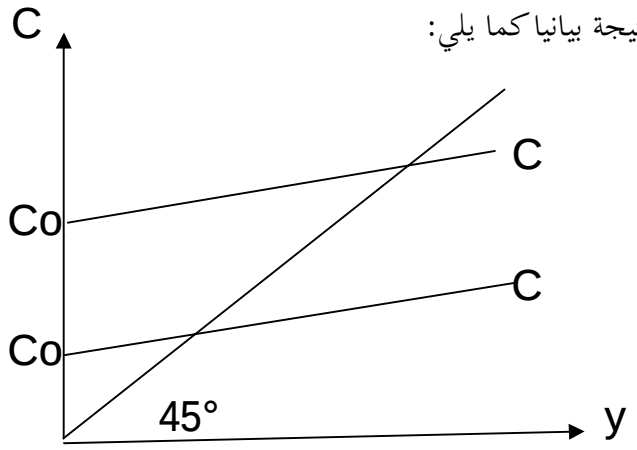

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المعطيات السابقة.

إن ارتفاع دالة الاستهلاك من C إلى C' يشير إلى زيادة الاستهلاك عند كل مستوى من مستويات الدخل مع إرتفاع الميل الحدي للإستهلاك عند مستلمي الزكاة.

وهكذا تظهر لنا العلاقة بين الزكاة والطلب الكلي الإستهلاكي كعلاقة طردية تعمل على بقاء معدلات الإستهلاك عالية مما يزيد من فوائض الطلب الكلي على السلع الإستهلاكية فترتفع أسعارها ومن ثم الحاجة إلى زيادة الانتاج مما يخلق فوائض من العرض الإنتاجي تكون له آثار إيجابية على السوق، ومن ثم على التنمية الاقتصادية.

وقد قام مختار متولي بالبرهان على ذلك وفق الإقتراحات التالية: [1]

- إن الزكاة تدفع لذوي الدخول المحدودة التي قد تصل دخولهم إلى الصفر.
- إن الميل الحدي للاستهلاك لمستلمي الزكاة أكبر من الميل الحدي للاستهلاك لدافعي الزكاة.
- إن الميل الحدي للاستهلاك موجب ويقل عن الواحد الصحيح.
- أنه سوف يكون هناك في كل عام أشخاص يستلمون الزكاة وأشخاصا يدفعون الزكاة.
- أن نصيب مستلمي الزكاة لا يدفعون زكاة او ضرائب على دخولهم أي ان دخلهم المتاح يعادل دخلهم الإجمالي.

المطلب الرابع : أثر الزكاة على الادخار.

سنحاول ان ونوضح تأثير الزكاة على الادخار من خلال صياغة دالة الادخار في ظل الزكاة كما يلي :

على افتراض أن: [2] (1) ..... Y=W+P

حيث :

Y : الدخل الكلي

W : الأجور الكلية

P : الربح الكلي

[1]. محمد مختار متولي، رد على تعليق احمد فؤاد دروسين ومحمود صديق الزين، مجلة أبحاث الاقتصاد الاسلامي، م2، ع2، 1985، ص 159، 164

[2] . ضياء مجيد موسواي، التحليل الاقتصادي الإسلامي (تحديد مستوى العمالة والدخل)، بن عكنون، 1990، ص ص 14- 15

ويتضمن المعادلة رقم (1) الدخل المتاني عن العمل (الأجور) والدخل من غير العمل (الدخل المتاني عن الملكية الخاصة الأرباح و الربوع)

ويتضمن الأجور الكلية نوعين من الأجور :

Wn : حصة العمال الدافعين للزكاة.

Wz : حصة العمال المستلمين للزكاة.

أي أن : W=Wn + Wz

وذلك على افتراض ان المجتمع الإسلامي يتكون من :

- أصحاب رؤوس الأموال
- العمال المستلمون للزكاة
- العمال الدافعون للزكاة.
- غير القدارين على العمل والمستلمون للزكاة

ونفرض أيضا أن العمال المستلمين للزكاة والأفراد غير القادرين على العمل والمستلمين لها ان لا يكونوا مالكين للأموال الخاضعة للزكاة أو الموارد الرأسمالية.

ويأتي الادخار الكلي في الاقتصاد من مصدرين الادخارات من قبل أصحاب رؤوس الموال فالادخارات من قبل العمال الدافعين للزكاة أي:

$$S= Sc + Sn \text{ -------- } (2)$$

S : الإدخارات الكلية.

Sc : الإدخارات من قبل أصحاب رؤوس الأموال .

Sn : إدخارات العمال الدافعين للزكاة.

وهنا يفترض عدم الإدخار من قبل العمال وغيرهم ممن يستحقون الزكاة ويفترض قيما الإستثمارات من قبل أصحاب رؤوس الأموال وكذلك العمال الدافعين للزكاة، وينقسم الربح إلى قسمين :

* الأول منهما يذهب إلى أصحاب رؤوس الأموال والثاني إلى العمال الدافعين للزكاة أي أن : [1]

$$P= Pc + Pn \text{ -------- } (3)$$

حيث :

P : الربح الكلي.

Pc : الربح الذي يحصل عليه أصحاب رؤوس الأموال.

[1] .ضياء مجيد الموساوي، مرجع سابق، ص 16.

* العمال قد يستثمرون مدخراتهم إما من خلال البنوك اللاربوية أو التي تعمل على اساس مقاسمة الأرباح أو بشكل مباشر عن طريق المشاركة الفعلية في الشركات أو على أساس المضاربة

Pn : الربح الذي يحصل عليه العمال الدافعون للزكاة.

ومن ناحية أخرى فإن حجم الزكاة في المجتمع الإسلامي عبارة عن دالة في الأموال الخاضعة للزكاة كما يلي :

Z=OA---------- (4) ، حيث Z : حصيلة الزكاة الكلية.

O : معدل الزكاة

A : الأصول الكلية الخاضعة للزكاة.

وإلى حد الان فإن جميع هذه المعادلات تعبر عن الهيكل الأساسي لنظام الزكاة والآن ننتقل لتوضيح المتغيرات السلوكية في نظام الزكاة:[1]

$$\frac{Ac}{Pc} = a \text{ ---------- (5)}$$

$$\frac{An}{Wn + Pn} = y \text{---------- (6)}$$

تعبر المعادلتان (5) و (6) عن نسب الأصول إلى الدخل لكل من أصحاب رؤوس الأموال والعمال غير مستحقين للزكاة على التوالي :

الزكاة المدفوعة من قبل أصحاب رؤوس الأموال تتمثل بالتالي : Zc = OaPc----------(7)

والزكاة المدفوعة من قبل العمال غير المستحقين للزكاة بالتالي : Zn = Ov (Wn+ Pn) -------- (8)

وعلى إفتراض أن الإدخار لكل من المجموعتين عبارة عن دالة في الدخل الصافي بعد إقتطاع الزكاة لذلك يمكن دالة الإدخار لكل من المجموعتين كالأتي:

Sc = Sc (Pc-Oa.Pc)---------- (9)

Sn = Sn [Wn+ Pn-Oy (Wn+ Pn)]-------- (10)

.والان يمكن كتابة دالة الادخار الكلية كالاتي :

S=Sn(Pc-Oa.Pc) + Sn [Wn+Pn-Oy(Wn+ Pn)]---------- (11)

بشرط أن : 1<Sn>0

Sc>Sn ،

1<Sn>0

[1].ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 17

نستنتج من المعادلة الأخيرة أن الزكاة تؤدي إلى خفض حجم الادخار وتؤدي في نفس الوقت إلى توجه هذا الادخار نحو الاستثمار أي الادخار يكون مساويا للاستثمار وهذا مبني على أساس ان الزكاة لا تشجع الاكتناز، وبالتالي فإن المدخرات لا بد من استثمارها.[1]

ويوضح الشكل التالي تأثير الزكاة على الادخار والاستثمار.

الشكل رقم (2-5) : تأثير الزكاة على الادخار والاستثمار.

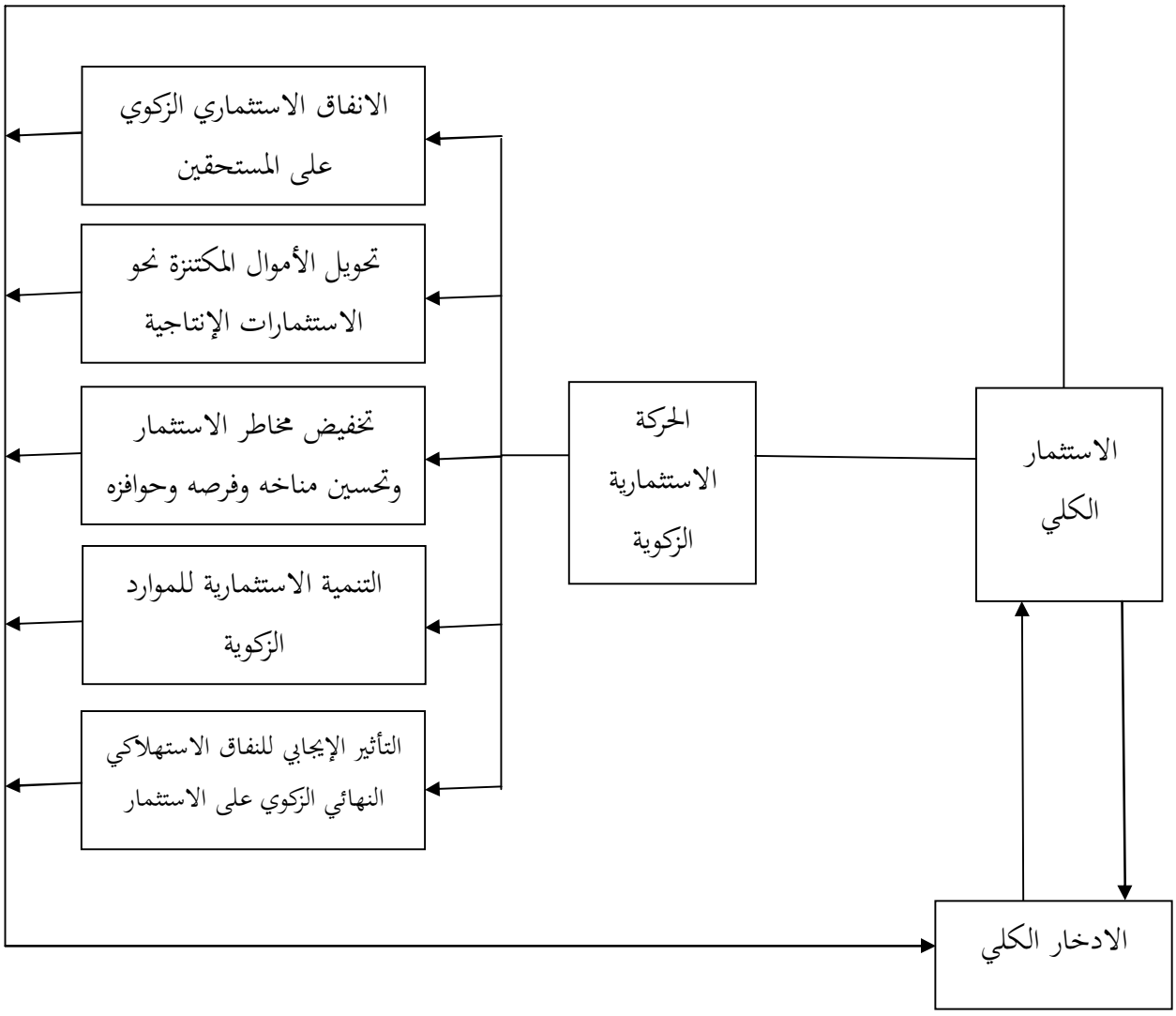

المصدر :صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص 628.

[1] .ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 18.

المطلب الخامس: أثر الزكاة على السياسة النقدية

أولا: تحقيق الإستقرار النقدي.

في ظل الأوضاع الاقتصادية المضطربة مثل حالات التضخم وحالات الانكماش والركود يمكن الإستفادة من الأدوات النقدية والمالية الزكوية في تحقيق نوعية الإستقرار المطلوب.

أ- حالات التضخم :

التضخم هو زيادة في كمية النقود التي تؤدي إلى إرتفاع الأسعار سواء كانت هذه الزيادة من حيث العرض (الإصدار النقدي) أو الطلب (الانفاق النقدي) أو هو إرتفاع مستمر في مستوى الأسعار.[1] وتلعب الزكاة دورا هاما في التحقيق من آثار التضخم عن طريق الجمع والتحصيل.

1-الجمع النقدي لحصيلة الزكاة:

من أجل التقليل من حجم الكتلة النقدية في الإقتصاد وصولا لتحقيق المصلحة الحقيقية الهادفة إلى تخفيض حدة التضخم والتقليل من انعكاساته السلبية.[2] نجد في هذه الحالة أقوالا لعدد من الفقهاء بجواز إخراج القيمة من الزكاة فقد منعها كثيرون وأباحها البعض وفي كلامهم ما يدل بشكل واضح بأن الحوار والمتع هما بحق المزكي نفسه أما إذا كان ذلك من مصلحة الفقراء ومصلحة الأمة من مصلحتهم وكانت الدولة هي التي تقرر الجباية عينا ونقدا، فإن لذلك ضوابط أخرى تحددها المصلحة العامة.[3] إلا أن القول الراجح ما ذكره ابن تيمية في قوله **" واما إخراج القيمة للحاجة او للعدل فلا بأس به.**[4] وبذلك تستطيع الدولة أن تجمع الزكاة نقدا عند جمع الأموال الزكوية باعتبار أن ذلك يؤثر تأثيرا مباشرا في إتجاه محاربة التضخم وبإمكان الحكومة أن تحدد نسبة معينة حسب الوضع التضخمي، كما بإمكانها توزيع قيمة ما تحصله سلعا عينية.

2- الجمع المسبق لحصيلة الزكاة:

تستطيع الدولة أن تلجأ إلى الجمع المسبق لحصيلة الزكاة بغية تخفيض الكتلة النقدية المتداولة للحد من الأثار السلبية للتضخم، ويكون ذلك حسب الظروف السائدة، ويتم عن طريق التراضي بين الهيئة المشرفة على عمليات الجمع والتحصيل وأصاب الأموال، اما من ناحية وجوب تقديم الزكاة فإن النبي ﷺ قدم تحصيل الزكاة من عمه لعامين.[5]

ب- حالة الانكماش:

تقوم الدولة بإستعمال الأدوات الإيرادية المتعلقة بالزكاة من أجل التأثير في حركة النشاط الاقتصادي عن طريق:

---

[1]. ضياء مجيد الموسوي، الاقتصادالنقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الجزائر، 2000، ص 213.

[2] . صالح صالحي، مرجع سابق، ص 617.

[3]. منذر قحف ، دور السياسات المالية وضوابطها في إدارة الاقتصاد الإسلامي، موسوعة الاقتصاد الإسلامي، ص 48، من الموقع iefpedia.com/arab/

[4]. صالح صالحي، مرجع سابق، ص 617

[5]. صالح صالحي، مرجع سابق، ص ص ، 617، 618.

1- الجمع العيني للزكاة:

تقوم الدولة بأخذ زكاة الأموال عينا كي لا يؤثر على الكتلة النقدية، وتقوم بتوزيعها على المحتاجين على شكل نقود مما يساعد على توفير السيولة النقدية في البلد، ويكون ذلك حسب الوضع السائد ودرجة الانكماشية، أي على حسب مقدار الإنكماش تكون نسبة الجمع العيني.

2- تأخير جمع الزكاة:

كما قد تلجأ إلى تأجيل جباية حصيلة الزكاة كما ثبت ذلك عن عمر بن الخطاب – ﷺ - الذي أجل جمع الزكاة في الحجاز عام الرمادة وهو تأجيل مؤقت يزول بزوال الظرف الطارئ.

3- زيادة الانفاق الاستهلاكي الزكوي:

ويكون ذلك من خلال رفع نسب التوزيع النوعي ضمن المصارف الثمانية بصورة تؤدي إلى زيادة الطلب في الاقتصاد الوطني بشكل يساهم في تغيير مستويات الانكماش والعودة إلى النمو.[1]

ثانيا : أداة التوازن الاقتصادي

يتحقق التوزان على مستوى الاقتصاد الكلي عندما تكون السحوبات تعادل الإضافات من الدخل، ويعتبر هذا الشرط ضروريا لتحقيق التوزان في الدخل القومي أما إذا كانت الإضافة على الدخل أكبر من السحب الذي يقابلها فإن التوازن يتحقق في الدخل القومي وعن المستوى أعلى من التوازن.

والزكاة بالنسبة لدافعها هي إقتطاع من الدخل، وهي بمثابة دخل جديد الذي حصل نتيجة فرض الزكاة، لكن الذي يحصل جراء ذلك أن الدخول الجديدة تكون أكثر من الاقتطاع الأصلي من الدخل، وهذا ما يجعل التوزان في الدخل القومي في المجتمع الذي تفرض فيه الزكاة عند وضع أعلى مما يمكن أن يكون عليه في غياب الزكاة لذلك عن طريق فكرة المضاعف (مضاعف الاستثمار) أو المعجل وأثره على الاستثمار " Accelerator ".[2]

لدينا المعطيات التالية :[3]

Y: الإنفاق القومي. $Y=C+I+Z$

C : الإنفاق الاستهلاكي. $c=C_0+b\ (yd)$.

I : الإنفاق الاستثماري

Z : الزكاة.

Co : الإنفاق المستقل.

b: الميل الحدي للإستهلاك.

نفرض أن :

---

[1] . صالح صالحي، مرجع سابق، ص 618.

[2] . طاهر حيدر حردان، مرجع سابق، ص 179.

3. نفس المرجع السابق، ص ص 179، 180.

I : 20 مليون دينار

Co : 20 مليون دينار

b : 0.75

أ) حالة مجتمع قبل فرض الزكاة:

معادلة الدخل الوطني تكون كما يلي:

$y = \frac{40}{0.75} = 160$ مليون دج , $y = \frac{c0+i}{1-b}$, g = C0 + by + I, y= c+I

ب) حالة وجود الزكاة بنسبة 2.5 %

تصبح المعادلة كما يلي :

y=Co+b(y-z)+I+Z , y = Co+byd +I+Z, y= c+I+Z

y=164,4 مليون دينار , y= $\frac{41}{0,25}$

نلاحظ أن وجود الزكاة بنسبة 2.5 % (مقدار 4 مليون دينار) قد أدى إلى زيادة الدخل القومي بنفس المقادر أي 4 مليون دينار.[1]

ج) المعجل : [2]

تقول فكرة المعجل أن هناك نسبة ثابتة بين الإنتاج ورأس المال، فإذا زاد الإنتاج، فلا بد أن يزيد رأس المال للمحافظة على نفس النسبة ونعبر عن المعجل بالمعادلة التالية :

$W = \frac{K}{Y}$ ---------- (1)

W : هي نسبة رأس المال إلى الإنتاج وهي ثابتة.

K : رأس المال.

y : الإنتاج.

نستطيع كتابة المعادلة رقم (01) على الشكل التالي :

K= Wx y

ولأن لو تغيرت y لابد ان تتغير K تصبح المعادلة :

$\Delta k = w\ \Delta y$ ---------- (2)

[1] . طاهر حيدر حردان، مرجع سابق، ص ص 180، 181

2 . نفس المرجع السابق، ص ص 181، 182

بعودتنا إلى المثال السابق الذي وجدنا فيه الدخل القومي الذي هو الناتج القومي قد زاد 04 مليون دينار بوجود الزكاة، فما هو تأثير ذلك على رأس المال في المجتمع الذي هو الإستثمار، وعلى إفتراض أن المعجل يساوي 30 %:

$\Delta k = \Delta y$ w

$\Delta k = 4 \times 0.3$

$\Delta k = 1.2$ مليون دينار

إذن الزيادة في الدخل القومي الناجمة عن الزكاة أدت إلى زيادة في الاستثمار بمقدار 1.2 مليون دينار.

د) المضاعف:

يعني مضاعف الإستثمار أن كل زيادة في الاستثمار تؤدي إلى زيادة أكبر منها في الدخل القومي وذلك بأضعاف مضاعفة.

$$\Delta y = \frac{1}{1-b}\Delta I$$

Δy : التغير في الدخل القومي.

ΔI : التغير في الاستثمار، $K_1 = \frac{1}{1-b} = 4$

فإذا كانت الزيادة في الاستثمار تساوي 1.2 دينار

بالتعويض في المعادلة * نجد:

$\Delta y = 1.2 \times 4$, $\Delta y = 4.8$ مليون دينار

وهكذا في كل مرة تحصل على توازن جديد في الدخل القومي عند مستوى أعلى مما كان عليه في السابق.[1]

[1]. طاهر حيدر حردان، مرجع سابق، ص 182

خلاصة الفصل:

إن الزكاة وبالإضافة إلى انها فريضة من الله وركن من أركان الإسلام فهي أداة توازن اقتصادي واجتماعي، هذا ما أثبتته النتائج التي حققتها الزكاة عبر التاريخ عندما تم تطبيقها.

فقد أثبتنا من خلال العرض السابق الدور الكبير الذي تلعبه الزكاة في محاربة الفقر والبطالة، والركود الاقتصادي ودورها المتنوع والمتوزع من خلال توزيع الدخل والادخار، والقضاء على الاكتناز وتنشيط الاستثمار، الاستهلاك والإنتاج وسوق العمل وتوفير السيولة، إذ يمكن أن نستنتج أن الزكاة لها الدور الكبير في معالجة الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية .

تجربة صندوق الزكاة الجزائري في محاربة الفقر

تمهيد:

تشكل مكافحة الفقر وإيجاد سبل لمواجهته اهم التحديات الأساسية تواجه الحكومات وذلك لرفع المستوى الأدنى لهذه الطبقات، وكذا الوقوف على مواطن الضعف والرقي بها إلى مستوى معيشي ملائم تعتبر الزكاة إحدى الركائز المهمة في محاربة الآفة، فلقد اعتمدت عليها العديد من الدول الإسلامية في محاربة الفقر، وذلك من خلال إنشاء مؤسسات وهيئات تقوم بتحصيل الزكاة وتوزيعها، وبالتالي المساهمة في محاربة هذه الظاهرة.

وعلى مستوى الجزائر وباجتهاد من وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، وبهدف المساهمة في محاربة ظاهرة الفقر، تم إنشاء صندوق الزكاة وتعميمه على مستوى التراب الوطني سنة 2003 معتمدة على تجارب بعض الدول التي سبقتها في هذا المجال.

وعليه تم تقسيم الفصل:

المبحث الأول: مفاهيم صندوق الزكاة الجزائري وينقسم إلى أربعة مطالب، المطلب الأول: نشأة وهيكل صندوق الزكاة الجزائر والمطلب الثاني: مفهومه وأهدافه، ومطلب ثالث: طريق جمع الزكاة، والرابع: طريقة توزيع الزكاة.

المبحث الثاني ينقسم إلى ثلاث مطالب، المطلب الأول: مؤشرات قياس الفقر والمطلب الثاني أسباب الفقر في الجزائر، والمطلب الثالث: سياسات مكافحة الفقر.

المبحث الثالث، وينقسم إلى ثلاث مطالب، المطلب الأول: تطور حصيلة الزكاة الوطنية والمطلب الأول: تطور حصيلة الزكاة الوطنية المستفيدون من صندوق الزكاة، أما المطلب الثالث: اقتراحات لتفعيل نشاط الصندوق.

المبحث الأول: مفاهيم عن صندوق الزكاة الجزائري.

بعد التجارب العربية الرائدة في مجال تنظيم، جمع وصرف أموال الزكاة، ودورها الكبير وخاصة في المجال الإجتماعي جاءت فكرة إنشاء وتنظيم وجمع الزكاة في الجزائر.

المطلب الأول: نشأة وتنظيم صندوق الزكاة الجزائري.

أولا: نشأة صندوق الزكاة الجزائري.

فكرة إنشاء صندوق الزكاة الجزائري مرت على عدة مراحل وكانت على النحو التالي:[1]

المرحلة الأولى: مرحلة اللقاءات الأولية سنة 2002.

تم تأسيس لجنة مشكلة من ممثلي القطاعات التالية:

- وزارة الشؤون الدينية والاوقاف.
- جامعة البليدة، جامعة الجزائر وجامعة سطيف.
- المعهد الجمركي والجبائي الجزائري – التونسي

وكان عدد أعضاء هذه اللجنة 10 أشخاص تحت رئاسة معالي وزير الشؤون الدينية والاوقاف، وعقدت هذه اللجنة لقاءين على مستوى الوزارة وتمحورت النقاشات حول النقاط التالية:

- شكل تنظيم جمع الزكاة.
- شكل تنظيم صرف الزكاة.
- الأساليب العلمية لإنشاء صندوق أو مؤسسة الزكاة.
- تحضير الأرضية اللازمة لإنشاء صندوق أو مؤسسة الزكاة.

المرحلة الثانية: ورشة تفعيل الزكاة.

خلال هذه المرحلة تم عقد ورشة لتفعيل الزكاة بجامعة البليدة، وكان ذلك على مستوى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير يومي 07، 08 جويلية 2002 بحضور نفس اللجنة الأولى، وخلالها تم الإتفاق رسميا على ما يلي :

- إنشاء هيكلة الصندوق على المستوى القاعدي والولائي ثم الوطني.
- تحديد مهام كل هيكل من هياكل الصندوق.
- تكليف جامعة البليدة بإعداد دليل المزكي ودليل المستحقين

المرحلة الثالثة : اللقاءات الأخيرة وضبط المشروع.

تميزت هذه المرحلة باللقاءات التي تم عقدها بوزارة الشؤون الدينية وبحضور ممثلي كل من :

- وزارة الشؤون الدينية.
- جامعة البليدة.

[1]. محمد بوحجلة، محاسبة الزكاة : حالة صندوق الزكاة الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة الاعمال، جامعة سعد دحلب بالبليدة، الجزائر، 2006، ص،ص، 46، 47.

- وزارة التضامن.
- وزارة المالية.
- وزارة البريد والمواصلات.

الهدف من هذه اللقاءات هو ضبط علاقة الصندوق بهذه الوزارات سواء تعلق الأمر بعملية جمع الزكاة أو توزيعها، ومدى مساهمة هذه الوزارات في إنجاح الصندوق، وبالتالي تم إنشاء حسابات بريدية خاصة بكل ولاية وواحد وطني، وساهمت وزارة التضامن في عملية تحديد المستحقين للزكاة.

المرحلة الرابعة: تنصيب اللجان الولائية للزكاة.

بعد إنشاء الصندوق تم الانطلاق في مرحلة تنصيب لجان الزكاة الولائية وتم اختيار ولاية سيدي بلعباس وولاية عنابة كنموذجين.

ففي ولاية سيدي بلعباس تم تنصيب اللجنة بحضور وزير الشؤون وممثل عن جامعة البليدة، وتم خلالها شرح هذا المشروع من طرف ممثلي الجامعة لحوالي 500 مشارك، والأمر نفسه تم في ولاية عنابة، حيث عقد لقاء مع ممثلي الشؤون الدينية لولايات الشرق الجزائري لحوالي 400 شخص، كما انطلقت أيضا في نفس الفترة تجربة صندوق زكاة الفطر في كافة مساجد القطر الوطني.

المرحلة الخامسة: التغطية الإعلامية للمشروع.

في هذه المرحلة بدأت عملية الإعلان للمشروع والتعريف بصندوق الزكاة وعمله وتعزيز ثقة الناس فيه، وإقناع المزكين بضرورة دفع زكاته إلى الصندوق، وكان ذلك عبر وسائل الإعلام المرئية والسمعية، وبغية دفع هذا المشروع إلى الوجود وبهدف الاستفادة من تجارب الدول الأخرى، تم عقد الملتقى الدولي الأول حول مؤسسة الزكاة في الوطن العربي بالجزائر يومي 10 – 11جويلية 2004 بهدف دعم تجربة صندوق الزكاة الجزائري ودراسة تجارب الدول العربية ومدى إمكانية الاستفادة منها، حيث شارك في هذا الملتقى حوالي 500 شخص من مختلف الدول العربية والأجنبية بالإضافة إلى عدة جامعات، ومن أهم التوصيات التي خرج بها هذا الملتقى ما يلي:

- ضرورة العمل على سن منظومة قانونية تحكم ضبط سير عملية الزكاة وتحفيزها.
- نشر فقه الزكاة في المجتمع الجزائري عن طريق الدعاية الإعلامية بطافة وسائل الاتصال الحديثة المسموعة والمقروءة.
- العمل على نشر الحصيلة المالية بشكل منظم للصندوق.
- العمل على توزيع أموال الزكاة المحصلة لتكون رافدا سنويا لاحتياجات المستحقين.
- العمل على دعم جهود العلماء لدراسة القضايا الفقهية الاقتصادية التي تحتاج إلى أجوبة عاجلة.

ثانيا: الهيكل التنظيمي لصندوق الزكاة الجزائري.

يعمل صندوق الزكاة بالتعاون والتنسيق مع لجان الاحياء واللجان الدينية والمجتمع المدني بشكل عام، وبغية تنظيم صندوق الزكاة في الجزائر، لا بد من وضع قواعد تنظيمية، وهي كالاتي: [1]

أ-اللجان الوطنية لصندوق الزكاة:

1-مهام اللجنة الوطنية للزكاة:

- رسم ومتابعة السياسة الوطنية للزكاة
- النظر في المنازعات
- التنظيم ويشمل (اللوائح، النظام الداخلي، الاستمارات، إنشاء الهيئات الولائية، إنشاء بطاقية وطنية خاصة للزكاة)
- وضع الضوابط المتعلقة بجمع الزكاة.
- رسم البرنامج الوطني للاتصال.
- البحث والتدريب والرقابة الشرعية.

2- هيكلة اللجنة الوطنية للزكاة : تتكون هذه اللجنة مما يلي :

2-1/ المجلس الأعلى لهيئة الزكاة: يتكون هذا المجلس من:

الرئيس – الأمين العام – أربعة مديرين – رئيس الهيئة الشرعية – أربعة فقهاء – أربعة من أعضاء التنسيقية الوطنية – عشرة من كبار المزكين – عضوين إجتماعيين – عضوين إقتصاديين – عضوين قانونيين – ممثل عن المجلس الأعلى الإسلامي – ممثل عن وزارة التضامن – ممثل عن وزارة البريد – ممثل عن وزارة المالية – ممثل عن الغرفة التجارية – ممثل عن الغرفة الفلاحية – ممثل عن هيئة المستثمرين.

2-2 / لجان المجلس الأعلى لهيئة الزكاة: وتتكون من اربعة لجان مختصة هي:

- لجنة التوزيع والتحصيل.
- لجنة الإعلام و الإتصال والعلاقات.
- لجنة الشؤون المالية والادارية والتكوين.
- لجنة المراجعة والرقابة.

2-3-المكتب الاداري:ويتشكل من :

-المدير العام أو الرئيس.

-الأمين العام .

-أربعة مديرين(كل مدير على رأس لجنة).

- عضو من الهيئة الشرعية.[2]

1. وثائق مقدمة من طرف صندوق الزكاة، " مديرية الزكاة لولاية البويرة، ص ص ، 2- 6

2. وثائق مقدمة من طرف صندوق الزكاة، مديرية الزكاة لولاية البويرة، ص 4.

الشكل رقم (3-1) : اللجنة الوطنية لصندوق الزكاة .

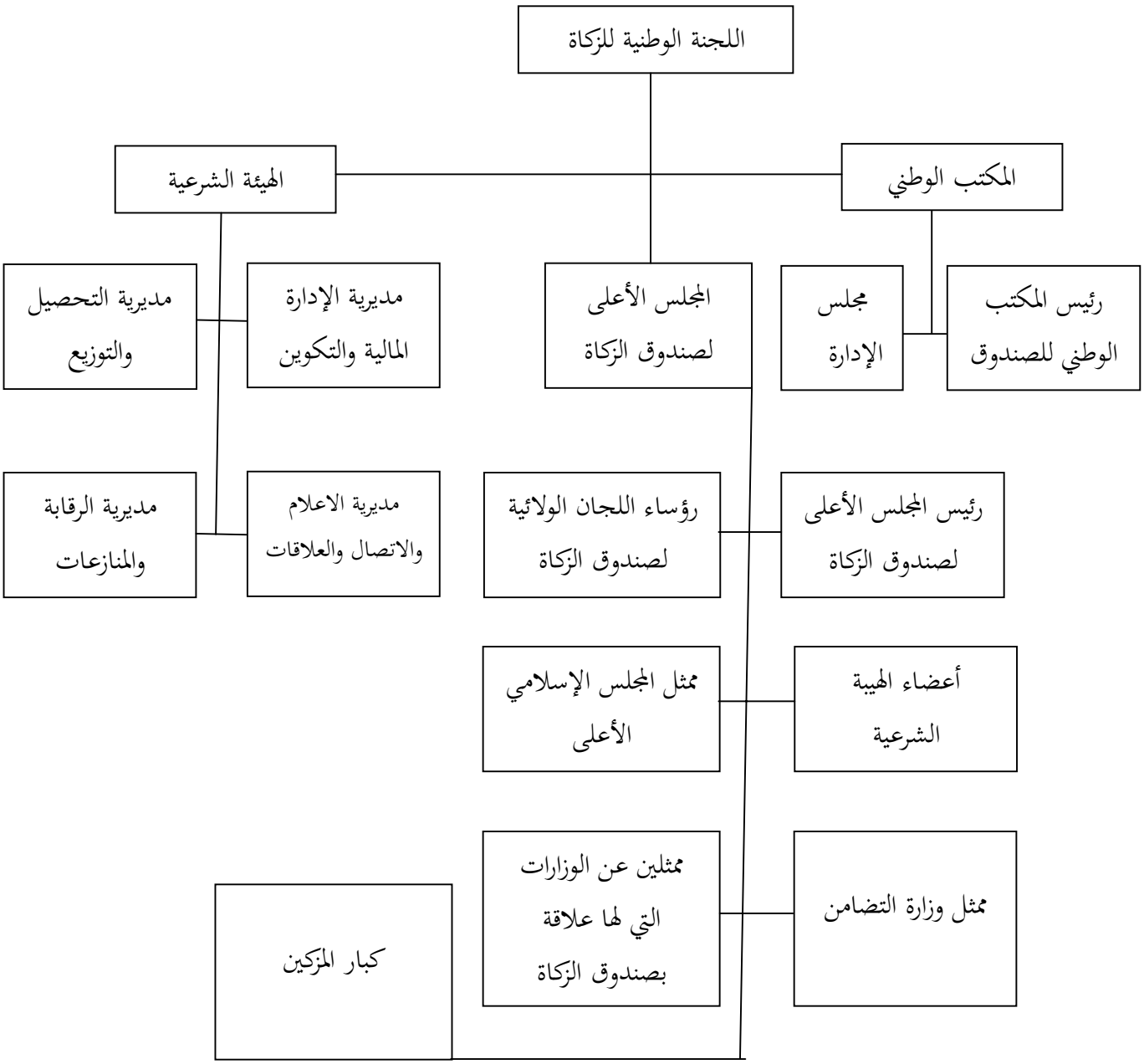

المصدر : وثائق مقدمة من طرف مديرية الشؤون الدينية.

ب- اللجنة الولائية لصندوق الزكاة :

1- مهام اللجنة الولائية للزكاة :

- إنشاء الهيئات القاعدية والتنسيق معها.
- إنشاء بطاقة ولائية للمستحقين والمزكين.
- الرقابة والمتابعة
- التوجيه
- النظر في المنازعات
- الأمر بالصرف.

2- هيكلة الهيئة الولائية للزكاة : تتكون من :

2-1/ لجان الهيئة الولائية للزكاة: يتكون من أربعة لجان مختصة هي:

لجنة التنظيم – لجنة المتابعة والمراقبة والمنازعات – لجنة التوجيه والاعلام – لجنة التوزيع والتحصيل.

2-2/ المكتب التنفيذي: يتكون من:

- رئيس المكتب وهو الامر بالصرف.
- الأمين العام وله أربعة مساعدين.
- أمين المال.

2-3 / هيئة المداولات : وتتكون بدورها من:

- مدير الشؤون الدينية والاوقاف بالولاية بصفة أمر بالصرف.
- إمامين من مكانين مختلفين.
- ممثلين إثنين إلى أربعة من كبار المزكين ينتمون إلى أماكن مختلفة.
- رئيس المجلس العلمي الولائي.
- عضوين إلى أربعة أعضاء من الفدرالية الولائية للجمعيات المسجدية.
- رؤساء الهيئات القاعدية.
- محاسب له خبرة بالشؤون المالية
- رجل قانون ممارس
- رجل قضاء ممارس
- مساعد أو مساعدة اجتماعية مع الخبرة.
- إثنين إلى أربعة من أعيان الولاية

.الشكل رقم (3-2) : اللجنة الولائية لصندوق الزكاة.

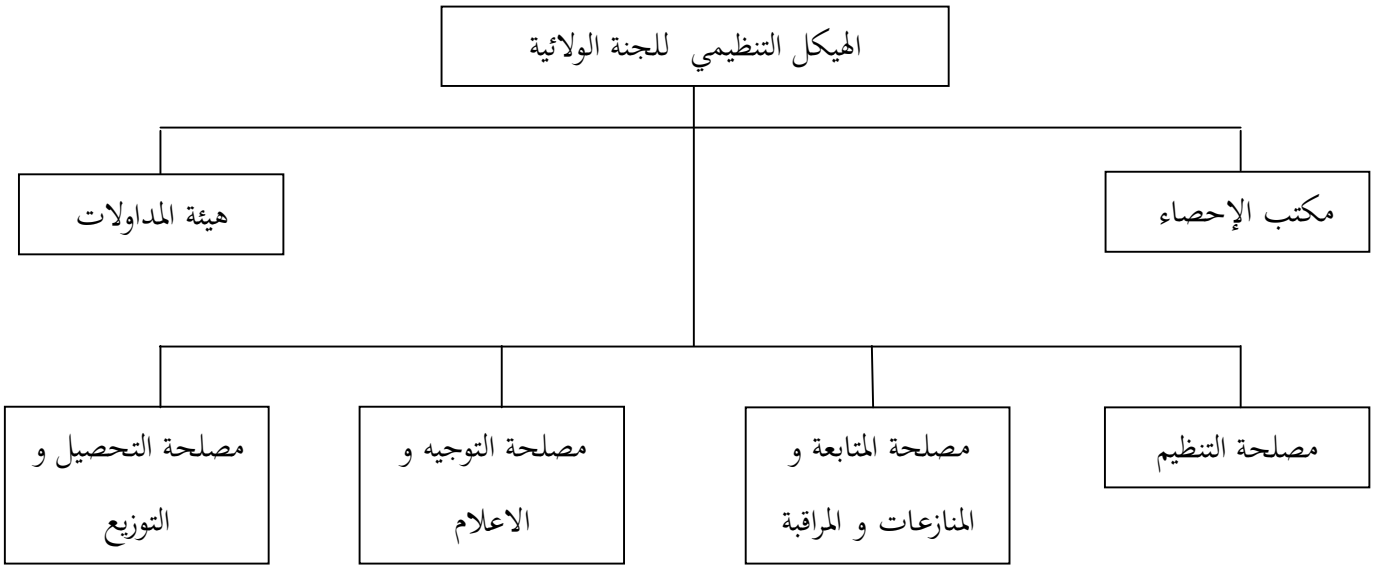

المصدر : وثائق مقدمة من طرف مديرية الشؤون الدينية.

ج-اللجنة القاعدية:[1]

1-مهام اللجنة القاعدية للزكاة :

- احصاء المزكين – التوجيه و الارشاد – تحسيس المواطنين.
- تنظيم تحصيل الزكاة – متابعة عملية تحصيل و صرف الزكاة .

2-هيكلة اللجنة القاعدية للزكاة: تتكون هذه الهيئة مما يلي:

2-1/ هيئة المداولات: تتشكل من:

- الامام المعتمد بالدائرة رئيسا.
- رؤساء اللجان المسجدية بالدائرة.
- ممثلين عن لجان الأحياء.
- ممثلين من كبار الأعيان.
- ممثلين من كبار المزكين.

2-2/ المكتب التنفيذي : ويتشكل من :

- الإمام المعتمد بالدائرة رئيسا.
- امين عام بنائبين إثنين.
- امين عام بمساعدين اثنين.

[1] -وثائق مقدمة من طرف صندوق الزكاة ،مرجع سابق ،ص5.

الشكل رقم (3- 3) : اللجنة القاعدية لصندوق الزكاة الجزائري.

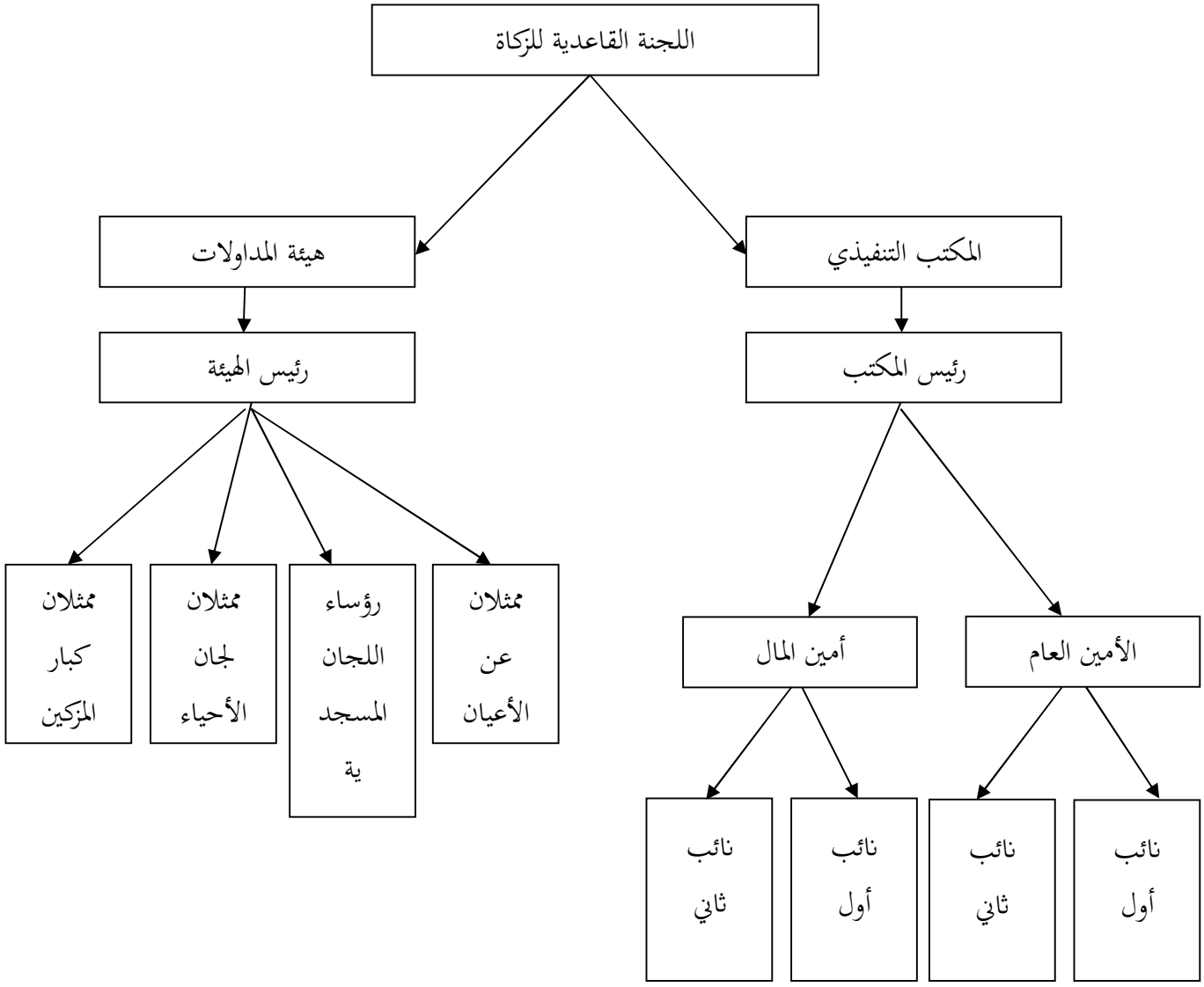

المصدر : وثائق مقدمة من طرف مديرية الشؤون الدينية.

المطلب الثاني:تعريف و أهداف صندوق الزكاة الجزائري

أولا: تعريف صندوق الزكاة الجزائري.

صندوق الزكاة هو مؤسسة دينية اجتماعية تقوم على ترشيد أداء الزكاة جمعا وصرفا، في إطار احكام الشريعة الإسلامية والقوانين الساري العمل بها في مجال الشريعة الإسلامية، ولقد تم تأسيسه في الجزائر سنة 2003 تحت وصاية وزارة الشؤون والاوقاف وتحت رقابتها، ويقوم على تسييره المجتمع من خلال القوى الفاعلة في المجتمع كالأئمة ولجان الاحياء وذوي البر والاحسان، وكانت الإنطلاقة بولايتي عنابة وسيدي بلعباس، حيث تم فتح حسابين جاريين تابعين لمؤسسة المسجد على مستوى هاتين الولايتين لتلقي أموال المزكين وتبرعاتهم في شكل حوالات بريدية، حيث لا تقبل الزكاة نقدا ووفق هذه الطريقة فقط، وفي سنة 2004 تم تعميم هذه العملية على كافة ولايات الوطن.[1]

ثانيا: أهداف صندوق الزكاة الجزائري.[2]

لقد كان لإنشاء صندوق الوطني للزكاة أهداف رئيسية نذكر منها:

- الدعوة إلى أداء فريضة الزكاة وإحياؤها في نفوس المسلمين وعاملاتهم.
- جمع المساعدات والهبات والتبرعات واموال الصدقات النقدية.
- القيام بأعمال الخير والبر التي دعا إليها الدين الإسلامي الحنيف.
- توزيع أموال الزكاة على الجهات الشرعية.
- توعية وإعلام الأفراد وكل الجهات المختصة بطرق جمع وتوزيع الزكاة، من خلال الوسائل الإعلامية المختلفة وتحقيق هذه الأهداف يتوقف على مدى ثقة المواطنين في نشاط الصندوق وعلى مدى إيمانهم به.

المطلب الثالث: طريقة جمع الزكاة.

بغية زيادة الحصيلة الزكوية عمل مسيرو صندوق الزكاة على إتباع بعض الأساليب والطرق التي تمتاز بالسهولة والبساطة للمساعدة في عملية الجباية وبهدف تعزيز ثقة المزكين.

أولا : الجمع في المساجد.

بغية تفعيل عملية الجمع وزيادة الحصيلة تم اعتماد طريقة الجمع في المساجد لكن لابد أن تكون هذه العملية مضبوطة بدقة تفاديا لأي مشاكل وتجاوزات، تم إعتماد هذه الطريقة على مستوى المساجد المركزية، وقد تم وضع مجموعة من الإجراءات التي يجب احترامها والالتزام بها أثناء القيام بعملية الجمع[3] تتمثل في:

---

[1].بهلولي فيصل، بوطالب ابراهيم، " دور صندوق الزكاة في محاربة ظاهرة الفقر في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي الأول حول تثمير اموال الزكاة وطرق تفعيلها في العالم الإسلامي، جامعة البليدة، يومي 19/18 جوان 2012، ص 11

2.منصوري الزين، سفيان نقماري، صندوق الزكاة الجزائري ودوره في التنمية الاقتصادية – دراسة حالة ولاية البليدة – مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول دور التمويل الاسلامي غير الربحي (الزكاة والوقف) في تحقيق التنمية المستدامة، جامعة البليدة يومي 20-21 ماي 2013، ص 04.

[3].صندوق الزكاة، وثيقة رسمية من وزارة الشؤون الدينية.

أ-الإجراءات التنظيمية:

تتمثل في الخطوات التحضيرية التي تسبق عملية الجمع داخل المساجد وهي :

- يجب أن تكون الملصقات الخاصة بحملة الزكاة على كل الصناديق التي توضع داخل المسجد.
- يجب أن يكون كل صندوق يقفلين احدهما لإمام المسجد، والثاني لأحد أكبر المزكين او رئيس لجنة المسجد.
- يعتمد صندوق داخل مقصورة الامام (لمن يريد أخذ القسائم) وعدد من الصناديق داخل قاعة الصلاة امام المداخل الأساسية للمسجد (خاصة يوم الجمعة) وصندوق للنساء.
- يعتمد دفتر قسائم تحصيل الزكاة يكون مرقما ومؤشرا من طرف المديرية الولائية للشؤون الدينية.
- يتم دفع المبالغ المحصلة في الحسابات البريدية الولائية عند نهاية كل أسبوع من طرف الإمام وأكبر المزكين.

ب-ضوابط عملية الجمع:

ونقصد بها الإجراءات العملية المعتمدة في عملية الجمع وتتمثل هذه الضوابط في :

- يتم إعتماد دفتر المحاضر الأسبوعي الذي يتم فيه التسجيل كل ما تم جمعه بواسطة الصناديق، هذه الدفاتر يجب أن تكون مرفقة ومؤشر عليها من طرف المديرية الولائية للشؤون الدينية.
- بالإضافة إلى دفاتر محاضر تحصيل الزكاة يتم اعتماد دفتر قسائم تحصيل الزكاة للأشخاص الذين يرغبون في الحصول على قسائم دفعهم تثبت دفعه الزكاة لصالح الصندوق، هذه الدفاتر مرقمة ومؤشر عليها من طرف المديرية الولائية للشؤون الدينية وهي تحتوي على قسائم مرقمة، وكل قسيمة يوجد فيها جزء مخصص لإدارة الصندوق يتم الاحتفاظ به من أجل المراجعة والجزء الأخر يعطي للمزكي عند دفعه للزكاة.
- عند نهاية كل أسبوع يجمع الامام اللجنة المشرفة على العملية،و يتم فتح الصندوق أمامها من طرف الامام وأحد كبار المزكين او رئيس لجنة المسجد، ويتم حساب المبلغ امامها ليتم تحرير محضر يحتوي على البيانات التالية :
- تاريخ المحضر ورقمه.
- الأعضاء المجتمعين وإمضاءاتهم.
- الغائبون من أعضاء اللجنة.
- المبلغ المحصل بالأرقام والحروف.
- ملاحظات إن وجدت.
- إمضاء الإمام ورئيس لجنة المسجد أو أحد كبار المزكين، ويتم تحرير قسيمة بالمبلغ الإجمالي في الصندوق. (انظر للملحق رقم 01).

بالنسبة للأشخاص الذين يحبذون اخذ القسائم فانه بتم إتباع الخطوات التالية :

- يتم حساب المبلغ المدفوع من طرف المزكي امامه.
- يتم إعطاء قسيمة مدون عليها إسمه أو عبارة مزكي والمبلغ لمدفوع بالأرقام والحروف وختم المسجد، وإمضاء المزكي وتاريخ دفع الزكاة.(انظر الملحق رقم 02)

- الجزء الثاني من القسيمة يبقى محفوظا في الدفتر ومدون عليها المبلغ المدفوع وإمضاء المزكي وتاريخ دفع الزكاة.

- في نهاية كل شهر يأخذ إمام المسجد دفتر المحاضر ودفتر القسائم إلى المديرية الولائية للشؤون الدينية وهذا من أجل إعداد التقارير اللازمة والإحصائيات الخاصة بعملية الجمع.

- بالنسبة لزكاة الفطر فإنه يتم تأسيس لجنة خاصة بها في كل مسجد تنتهي مهمتها بانتهاء العملية، وتتشكل هذه اللجنة من إمام المسجد وثلاث مزكين وثلاث من لديهم دراية بأحوال المستحقين، ويتم إتباع نفس الإجراءات التنظيمية، والعملية السابقة الذكر ما عدا أن زكاة الفطر يكون محضرها يومي وخصص لها دفتر محاضر خاص موقع ومؤشر عليه من طرف المديرية الولائية.

ج- مزايا وعيوب هذه الطريقة :

رغم أن صندوق الزكاة الجزائري يعتمد كثيرا على هذه الطريقة، حيث تعتمد عليها حصيلة الزكاة الكلية إلى أنها تمتاز بمجموعة من الإيجابيات والسلبيات نذكر منها :

1- الإيجابيات:

- إستخدام المساجد في عملية التحصيل تكسب ثقة المواطنين وتساهم في زيادة تحصيل الكلية أكثر قرابة من أفراد المجتمع.

- إن إعتماد دفاتر المحاضر ودفاتر القسائم لتوثيق المبالغ المحصلة يساعد في عملية الرقابة والمحافظة على أموال الزكاة.

- الرقابة الشهرية والمراجعة الدورية للدفاتر تساعد في عملية إعداد القوائم والتقارير الإحصائية عن الزكاة.

- إعتماد على اللجان القاعدية في عملية التحصيل تسهل عملية الجمع والصرف كونها الأقرب من المزكين والمستحقين، وأنها أعلم بمواقعهم أكثر من غيرها.

2-السلبيات:

- إن أبرز العيوب المسجلة والملاحظ في عملية الجمع على مستوى المساجد هي عملية الخلط التي تتم بين أموال الزكاة والتبرعات والصدقات، حيث تجد أنه أثناء عملية الجمع قد يقوم بعض الأشخاص بالتبرع لصالح الصندوق أو أن أموال الصدقات يتم ضمها إلى أموال الزكاة، وهذا مخالف للعهود أولا وللتعهدات المقطوعة في ورشة إنشاء صندوق الزكاة.

- غياب آلية الرقابة الفعالة على مستوى المساجد لمراقبة عملية الجمع مع وجود إختلاف في الآراء الفقهية بين الأمة

- إن أغلب الأموال التي يتم جمعها على مستوى المساجد هي أموال نقدية، وبالتالي غياب زكاة الأموال العينية (مثل الحبوب) وهذا راجع إلى إهمال هذا النوع من الأوعية وعدم توفير أماكن خاصة به.

- معظم الأوراق المستعملة في إثبات الزكاة المحصلة غير مؤشر عليها من طرف المديريات الولائية للشؤون الدينية، كما أن بعض المساجد لا توجد فيها دفاتر المحاضر أو دفاتر القسائم بل نجد مجرد أوراق مخصصة لإثبات الزكاة المحصلة.

- عدم مطابقة الطرح النظري، الجمع ما هو واقع على مستوى المساجد، حيث نجد غياب بعض العناصر مثل اللجان المسجدية أو كبار المزكين أو حتى غياب الأوراق والدفاتر المتعلقة بعملية الجمع.

- ثانيا : الجمع عن طريق المراكز البريدية .

بغية تنويع أساليب جمع الزكاة وتسهيلا للأشخاص الراغبين في دفع زكاتهم لصالح الصندوق وكسب ثقة هذه الفئة تم إعتماد أسلوب الجمع عن طريق المراكز البريدية وهذا بإستعمال:[1]

أ- الحوالة البريدية :

يمكن للمزكي أن يستعمل الحوالة البريدية أو أطلق عليها اسم حوالة الزكاة " Zakat Mondat " فيها رقم الحساب الولائي الموجود لدى مكاتب البريد المنتشرة عبر التراب الوطني، وهي تشمل على بيانات المتعلقة بالمزكي والمبلغ الذي قام بدفعه، (وهي غير موجودة في الواقع العملي).

ب- الصكوك :

تتم هذه العملية كذلك عبر المراكز البريدية، حيث تدفع الزكاة من طرف المزكي بواسطة الصكوك والتي يدون عليها رقم حساب صندوق الزكاة الخاص بالولاية التي يقطن فيها، بالإضافة إلى كتابة المبلغ المدفوع بالأرقام والحروف،

كما يمكن اللجوء إلى البنوك لأخذ منها صك بنكي تضع عليه حساب صندوق الزكاة الولائي، ويتولى البنك إيصال الصك البريدي.

كما تم اعتماد إمكانية دفع الزكاة عن طريق حساب بنك البركة، وهذا بالاتفاق مع وزارة الشؤون الدينية والاوقاف، اما بالنسبة للجالية الجزائرية المقيمة في الخارج، فإنه بإمكانها دفع زكاة أموالها عن طريق تحويلها إلى حساب الصندوق الوطني (رقم 10- 4780) بواسطة حوالة دولية أو غيرها من وسائل الدفع المعروفة مع كتابة إسم المزكي ومبلغ الزكاة المدفوع بالأرقام والحروف، وهذا مراعاة البنوك التي حددتها الوزارة للتعامل معها في الخارج.

ج- مزايا وعيوب الطريقة :

1- المزايا :

- إن استعمال الحوالات والصكوك يساعد كثيرا في عملية الرقابة والمراجعة وبالتالي كسب ثقة المزكين .
- استعمال أسلوب الحوالات والصكوك يساعد المزكين الذين تكون مبالغ زكاتهم كبيرة للقيام بدفعها للصندوق.
- تساعد هذه الطريقة المزكين المقيمين في الخارج على دفع زكاتهم لصالح الصندوق.
- تساعد هذه الطريقة في التقليل من تكاليف جباية الزكاة.

2- العيوب :

- إن عدم استعمال حساب بريدي واحد وطني واستعمال حسابات خاصة بكل ولاية يصعب عملية المراقبة والمراجعة.
- لم يتم إلى حد الأن البدأ في استعمال هذه الحوالة وتم الاكتفاء باستعمال الحوالة البريدية العادية، وبالتالي زيادة التكاليف على المزكي.

[1] .صندوق الزكاة، وثيقة رسمية من وزارة الشؤون الدينية

المطلب الرابع : طريقة توزيع الزكاة :

لقد اعتمد صندوق الزكاة الجزائري على عدة طرق لتوزيع الزكاة لضمان وصولها إلى مستحقيها

أولا : كيفية توزيع الزكاة.

لقد حددت وزارة الشؤون الدينية والاوقاف اهم الأصناف المستفيدة من أموال الزكاة، حيث نص المنشور الوزاري رقم : 2004/139 المتضمن عملية التوزيع الأولى لحصيلة الزكاة لموسم 2004/1425 م، حيث جاء في هذه التعليمة ما يلي :

- إذا لم تبلغ حصيلة الزكاة الحد الأدنى للاستثمار المقدر بـ : 5.000 000,00 دج، فإن توزيع الزكاة يكون بطريقة الدعم المباشر :

* 87.5 % من الحصيلة توجه للفقراء والمساكين.
* 12,5 % توزع على مصاريف تسيير صندوق الزكاة كما يلي :
* 02 % توجه لمصاريف خدمات اللجنة الوطنية لصندوق الزكاة.
* 4,5 % توجه لمصارف خدمات اللجنة الولائية لصندوق الزكاة.
* 06 % توجه لمصارف خدمات الجنة القاعدية لصندوق الزكاة.
* إذا بلغت حصيلة الزكاة 5 000 000,00 دج فما فوق، فإن التوزيع يكون كما يلي :
* 50 % توجه للفقراء والمساكين.
* 12,5 % لمصاريف صندوق الزكاة.
* 37,5 % لتنمية حصيلة الصندوق.[1]

الجدول رقم (3-1) : توزيع الزكاة في الجزائر

البيان	نسبة حصيلة الزكاة	
	الحصيلة أقل من 5 ملايين دج	الحصيلة أكثر من 5 ملايين دج
الفقراء والمساكين	% 87,5	% 50
مصاريف تنمية حصيلة الزكاة (كالقروض الحسنة)	/	% 37.5
مصاريف تسيير الصندوق	% 12,5 توزع كما يلي : 4.5 % لتغطية تكاليف اللجنة الولائية . 6 % لتغطية تكاليف اللجنة القاعدية. 2 % تصب في الحساب الوطني لتغطية تكاليف نشاطات الصندوق على المستوى الوطني	

المصدر : وثائق مقدمة من طرف مديرية الشؤون الدينية.

[1] . مشروع دليل التعليمات العملية لجمع وتوزيع الزكاة، صادرة عن وزارة الشؤون الدينية والاوقاف، ص 16.

ملاحظة : نلاحظ من الجدول السابق أن النسبة الأكبر من حصيلة الزكاة توزع لفائدة الفقراء والمساكين، حيث بلغت 87.5 % في حالة عدم تجاوز حصيلة الزكاة 05 ملايين دج، وفي الحالة الثانية تصل على 50 %، مع العلم أن نسبة37.5 % من حصيلة الزكاة توزع كذلك لفائدة الشباب البطال من الفقراء على شكل قروض حسنة.

ثانيا : استثمار أموال الزكاة

وفيما يتعلق بإستثمار أموال الزكاة والذي أعطى له شعار – لا نعطيه ليبقى فقيرا وإنما ليصبح مزكيا – حيث خصصت وزارة الشؤون الدينية والأوقاف نسبة 37.5 % من حصيلة الزكاة للإستثمار، وقد أبرم اتفاق مع بنك البركة ليكون وكيلا تقنيا في مجال إستثمار أموال الزكاة، والتي تمت ترجمتها فيما أصطلح عليه صندوق إستثمار أموال الزكاة الذي يمول المشاريع التالية:*

- تمويل مشاريع الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.
- تمويل مشاريع الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.
- تمويل المشاريع المصغرة،و مساعدة المؤسسات الغارمة القادرة على الإنتعاش.
- دعم المشارع المضمونة لدى صندوق الضمان القروض التابع لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إنشاء شراكة بين صندوق إستثمار أموال الزكاة وبنك البركة الجزائري.

أ-مراحل الحصول على التمويل من صندوق إستثمار أموال الزكاة :

للحصول على تمويل من صندوق استثمار أموال الزكاة يقوم الشخص المستحق للزكاة بما يلي:

- ملء استمارة (المبينة في الملحق رقم 03) يطلب فيها حق الاستفادة من قرض حسن لدى اللجنة القاعدية مع تقديم الوثائق التالية : شهادة الميلاد، شهادة الإقامة، نسخة من بطاقة التعريف الوطنية، صورة شمسية، فاتورة أولية للألة أو المادة الممولة بالقرض الحسن.
- تعمل اللجنة القاعدية على التحقق من وضعية الشخص من خلال لجان المساجد، ثم يتم المصادقة على هذا الطلب.
- يتم إرسال الطلبات المقبولة إلى اللجنة الولائية للزكاة.
- تقوم اللجنة الولائية للزكاة بترتيب الطلبات حسب الأولوية والإستحقاق على أساس الأشد حاجة والمشاريع الأكثر نفعا والأكثر مردودية.
- يتم توجيه قائمة خاصة إلى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لاستدعاء المستحقين بغية تكوين الملف وفق الإجراءات المعمول بها في الوكالة.
- توجيه قائمة خاصة إلى الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بغية تكوين ملف وفق الإجراءات القانونية المعمول بها لديه.
- توجيه قائمة خاصة إلى بنك البركة بالمستحقين في إطار التمويل المصغر والغارمين لاستدعائهم لتكوين الملف.
- بعد مصادقة الوكالات الأخرى يتم إرسالها إلى بنك البركة ليقرر البنك نهائيا قابلية تمويل المشاريع او رفضها، وذلك وفق المعايير المعتمدة لديه.[1]

* .المادة 06 : اتفاقية التعاون في مجال استثمار اموال الزكاة بين وزارة الشؤون الدينية والاوقاف وبنك البركة

[1] . دليل استثمار أموال الزكاة، 2004، وثيقة رسمية من وزارة الشؤون الدينية و الاوقاف، الجزائر.

ب- مزايا وعيوب هذه الطريقة:

1- مزايا:

- من أبرز هذه المزايا إذا ما تم التقيد بالضوابط والشروط التي نص عليها الفقهاء الذين يرون جواز إستثمار أموال الزكاة في توفير مناصب عمل دائمة للأفراد الذين قاموا بعملية الاستثمار.
- المساهمة في زيادة الإنتاج عن طريق المشاريع المنجزة بواسطة هذه الطريقة.

2- العيوب:

هناك العديد من العيوب أثارتها عملية استثمار الزكاة من أبرزها:

- مخالفتها للشرع لإن الأصل في الزكاة هو تمليك المستحقين وهذه الطريقة تنص على منح القروض.
- كذلك عدم صرف الزكاة لوقتها بل تتأخر عملية الصرف أحيانا شهور أو سنة أو أكثر من سنة وبالتالي مخالفة مبدأ السنوية.
- غياب النتائج المتعلقة حول هذه العملية وأهم النجاحات التي حققها.
- غياب الرقابة المستمرة على هذه المشاريع والأموال الممنوحة في إطار هذه العملية.
- إن تخصيص بنك البركة وحده بعملية الإشراف على عملية الإستثمار قد يؤدي إلى حرمان عدد كبير من الأفراد وعدم حصولهم على أموال الزكاة خاصة وأن البنك سلطة قبول أو رفض المشاريع أو الأفراد المستحقين للزكاة.

المبحث الثاني: الواقع الاحصائي للفقر في الجزائر.

إن دراسة الفقر كظاهرة اجتماعية، ذات تأثير كبير على حياة ونشاط الفرد والمجتمع، وتأثيرها المتزايد لانتشارها السريع وتسببها في العيديد من الآفات الاجتماعية، مما جعل أغلب الباحثين والمفكرين وحتى السياسيين والمسؤولين يتطرقون لدراسة هذه الظاهرة.

المطلب الأول : مؤشرات قياس الفقر

أولا : تعريف الفقر

أ-التعريف اللغوي للفقر:

الفقر لغة مشتق من فقر ضد استغنى وأفقره ضد استغناء وافتقر إليه احتاج، فهو فقير وجمعها فقراء، ومن هذا فإن الفقر ضد الغنى، وذلك ان يصبح الإنسان محتاجا أو ليس له ما يكفيه.[1]

ب-تعريف روبيرت مكنمار « Robert Maknamar » :

يشير رئيس البنك الدولي 1978 روبرت مكنمار بان الفقر " تلك الأحوال المعيشية التي تكون نتيجة لسوء التغذية والجهل والمرض والقذارة، وارتفاع وفيات الأطفال وقصر العمر الافتراضي بالإضافة إلى انخفاض مستويات الدل والموارد المالية للأفراد والمجتمعات.[2]

ج-تعريف الدكتور يوسف القرضاوي.

يعرف الدكتور يوف القرضاوي " بان الفقر هو اسم المحتاج ويضيف إليه صفة انه لا يسأل الناس مفرقا بينه وبين المسكين الذي يسأل ويطوف عليهم"

د-تعريف الفقهاء:

يعرف الفقهاء ان الفقير هو من لا يملك شيئا او يملك دون نصف الكفاية لنفسه ولمن يعولهم، اما المسكين هو من يملك نصف الكفاية او معظمها، ولكن لا يملك تمام الكفاية".

ثانيا: مؤشرات قياس الفقر.

العديد من المهتمين بتقسيم أوضاع الفقر وما يتمخض عنه من استراتيجيات باتجاه نقص الفقر، محاولة وضع مقاييس متعددة وبديلة بالشكل الذي يحقق مؤشرات كمية لمفاهيمه المختلفة، لذا نذكر مؤشرات قياس الفقر والتي تتمثل فيما يلي:

أ-مؤشرات التغذية:

إن هذا المؤشر يعتبر أيضا من المؤشرات الدقيقة لقياس الفقر لأنه يرتبط بوحدات حرارية محددة، إلا أن هذا المؤشر يقيس فقط الفقر المدقع بافتراض أن الفقر هو سوء التغذية، والذي من خلال يمكن البقاء حيا وإذا اعتمدت عليه نصل إلى نسبة الفقراء بصورة أقل، بيد انه يعتبر أول مؤشر لتحيد الفقر في أي بلد لأن الاحتياجات الأساسية للإنسان هي الحاجات الغذائية.[3]

---

[1].سعد محيد محمّد، نظام الزكاة بين النص والتطبيق، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1998، ص 141.

2 . الن، ب درينج ترجمة د.محمّد صابر: الفقر والبيئة والحد من دوامة الفقر، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر 1999، ص 10.

3 .شرابي عبد العزيز، بوزيدي ناشدة، تحليل وقياس الفقر في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2009،ص 44

وتستعمل هذه الطريقة أكثر الدول المختلفة لتحيد عتبات فقر وظيفية والتي تعكس المستوى الدنيوي لإشباع الحاجات الغذائية الدنيا، وهناك ثلاثة أساليب تستخدم لتقييم الفقر وهي:

1- طريقة تكلفة الوجبة الغذائية:

تواجه بعض الدول صعوبات في تنفيذ مسوح أسرت تساعد في إعدادا تقديرات مؤشرات المستوى المعيشي وحالة الفقر، لاسيما المرتبطة بالإنفاق الاستهلاكي أو الاستهلاك الغذائي

ويهدف الوصول إلى مؤشرات تتعلق بالجوانب المذكورة، تجرى الاستفادة من معطيات الموازين السلعية على مستوى الاقتصاد القومي للوصول إلى حصة الفرد من المواد الغذائية، فالميزان السلعي لأية سلعة هو عرض رقي موجز لأوجه الموارد المتاحة من كل مادة من جانب ولأوجه الاستخدامات المختلفة في جانب آخر.

نخلص مما سبق أن التعبير عن الكميات الغذائية المستهلكة بدلالة القيم الغذائية، أي كانت طريقة الحصول على الكميات الغذائية او تقديرها، يتم بالاعتماد على الخطوات التالية:

- إعداد قوائم تتضمن متوسط الكميات التي يستهلكها الفرد يوميا من مختلف المواد الغذائية.
- إسقاط نسبة تلف من كل مادة غذائية على وفق التوصيات المعتمدة.
- اعتماد المتوسط الصافي من الكميات المستهلكة للتعبير عنه بشكل سعرات حرارية وبوريتين ودهون، اعتمادا على المواصفات التي تعددها معاهدة بحوث التغذية المتخصصة والخاصة ببيان مقدار ما تحتويه كل ما مادة غذائية من هذه العناصر.
- بعد جمع حصة الفرد من كل عنصر من العناصر المذكورة، يتم إجراء تخفيض لنسبة قلق أخرى (قدرها 10 %) كفضلات الطعام.

الممارسة المتبعة هي استعمال مجموع الإنفاق كمقياس أولي لمستوى معيشة الأسرة لتحديد خط للفقر، لتقدير ما إذا كان دخل الأسرة كافيا لتلبية الاحتياجات الغذائية لجميع أفراد الأسرة، نظمت سلة أغذية، حيث تحدد سلة الغذاء المعيارية للفرد العادي او متوسط نصيب الغذاء لكل أسرة، وذلك بناءا على الأغذية المرصدة.[1]

2- طريقة التوازن الطاقوي:

ووفق هذه الطريقة يساوي حد الفقر، الإنفاق الاستهلاكي اللازم لتوفير كمية من الغذاء كافية لإمداد الفرد البالغ بالحد الأدنى من الطاقة (السعرات الحرارية) المطلوبة له، وتتأثر قيمة الفقر هنا بالطريقة التي ينفق بها الأفراد، فقد يحصل الأفراد على السعرات الحرارية المطلوبة بالإنفاق على عناصر كمالية من الغذاء بدلا من الإنفاق على الأنواع الأرخص سعرا. ويعاب على هذه الطريقة هو ان الجماعات التي تستهلك مواد مرتفعة الثمن تجد نفسها قد حصلت على عتبة فقر غذائي أعلى من أولئك الذين لهم عادات غذائية اقتصادية يسيطة. إن هذا النوع من الوصف والتحليل يتصف بجانبين مختلفين :

- أنه سهل الحساب، لا يتطلب سوى توفير بيانات متوسط حصة الفرد من المواد الغذائية، ومن ثم التعبير عن تلك بدلالة العناصر التغذوية الأساسية (بروتين

[1] . شرابي عبد العزيز، بوزيدي ناشدة، مرجع سابق، ص 45.

- إن هذا النوع من الوصف يتسم بالعمومية ويكون مضللا، أحيانا لأسباب عديدة، منه انه يتعامل مع حصة الفرد بغض النظر عن عمره وجنسه وموقعه الاجتماعي في الأسرة.

3- طريقة الوجبة الغذائية او نسبة الغذاء:

نسبة ما ينفقه الفرد من المواد الغذائية، إلا أن النظرة إلى هذا المؤشر ينبغي ان تقترن باتجاهين مختلفين:

- إن زيادة نسبة الإنفاق على المواد الغذائية إلى مجموع إنفاقه الاستهلاكي تعكس تدني مستويات الإشباع من السلع والخدمات غير الغذائية، وبالتالي انخفاض المستوى المعيشي.
- إن زيادة قيمة ما ينفقه على المواد الغذائية يعكس أحيانا النمط التبذيري في الإنفاق على المواد الغذائية دون ان يقترن ذلك بالضرورة بزيادة القيمة التغذوية للمواد المستهلكة من الغذاء.

يمتاز هذا المؤشر بانه يتيح المقارنة بين مختلف الأسر، حتى وان تباينت أحجامها ووحدات العملة التي تتعامل معها، الجدير بالذكر ان هذه العتبات الخاصة بالطرق الثلاثة السابقة الذكر، والخاصة بالفقر الغذائي يمكن ان تتاثر بعوامل كثيرة مثل الأسعار مما ينعكس على تحديد تكلفة مجموع السلع الغذائية المعينة او ميزانية التغذية المخصصة للاستهلاك الغذائي، إن هذا المؤشر يعتمد على قياس الفقر الغذائي أكثر من اعتماده على الفقر العام. [1]

ب- مؤشرات التنمية البشرية:

إن الاعتماد الدخل الصافي بوصفه خطوة أولى لقياس مستوى الفقر يدفعنا إلى الانتقال نحو الأسلوب الاجتماعي، المتمثل بمؤشرات التنمية البشرية.[2]

1- دليل التنمية البشرية:

يقيس متوسط الإنجازات من حيث التنمية البشرية الأساسية في دليل مركب واحد، مكون من توليفة من المؤشرات الاجتماعية كطول العمر، المعرفة ومعيار مستوى المعيشة اللائق، والمشاركة او الاستبعاد.

2- دليل التنمية حسب الجنس البشري:

يمثل دليل التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس مقياسا مركبا يعكس أوجه انعدام المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بالتنمية البشرية، ولكن مع مراعاة انعدام المساواة من حيث الإنجاز بين الرجل والمرأة.

3- دليل الفقر البشري :

وهو ينقسم إلى قسمين الفقر البشري للدول النامية والفقر البشري للدول الصناعية.

---

[1] .شرابي عبد العزيز، بوزيدي ناشدة، مرجع سابقن ص، ص ، 46، 47

2 . سامل توفيق التجفي، احمد فتحي عبد المجيد، السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة بالوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2008ن ص 55.

3-1/ الفقر البشري للدول النامية:

هدفه يتمثل في قياس تخلف دولة معينة في ثلاث جوانب أساسية هي:

- مدى الحياة ومستوى الصحة: وتتمثل في المخاطر التي تحول دون العيش لعمر معين وذلك اعتمادا على تحديد احتمال ان لا يعيش المولود حديثا حتى سن الأربعين.
- المعرفة: وتتمثل في الحرمان من القراءة والكتابة والاتصال، وذلك اعتمادا على معدل القراءة والكتابة بين البالغين.
- مستوى المعيشة اللائق: وتقيس نسبة السكان المحرومين من العناصر الأساسية للحياة، وذلك اعتمادا على المتوسط الحسابي لنسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه مأمونة، ونسبة الأطفال المحرومين من الاحتياجات الأساسية.[1]

3-2/ دليل الفقر للبلدان الصناعية:

يركز دليل الفقر البشري للبلدان الصناعية على نواحي الحرمان من حيث أربعة أبعاد لحياة الانسان وهي : طول العمر، المعرفة، مستوى المعيشة اللائق، مضافا إليه الاستبعاد الاجتماعي (عدم المشاركة او التهميش)

ويتم حسابه من خلال أربعة مؤشرات وهي : P1, P2,, P3, P4

P1 : نسبة الموت قبل بلوغ 60 سنة ، P2 : نسبة الأمية

P3 : نسبة من يعيشون تحت خط فقر الدخل المحدد بنسبة 50 % من الدخل الشخصي الذي يمكن التصرف فيه.

P4 : عدم المشاركة او الاستبعاد فهو يقاس بمعدل البطالة طويلة الأجل للقوى العاملة و المعادلة كالاتي :

$$HpI\text{-}2 = [\ \frac{1}{4}\quad (P_1^{3} + P_2^{3} + P_3^{3} + P_4^{3})]\ \frac{1}{3}$$

ج-مؤشرات الدخل:

استخدام مؤشرات الدخل، سواء كانت بقيمتها الإجمالية المتمثلة بالناتج المحلي الإجمالي، او كانت على مستوى الفرد او الأسرة، بوصفها احد المؤشرات المعبرة عن قدرتها للحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية، الأساسية التي يمكن ان تحدد موقع الفرد او الأسرة دون خط الفقر او فوقه، فضلا عن كونها مؤشرات توضيحية لمستوى الرفاهية النسبية في الاقتصاد، واختلاف مستوى الرفاهية فيما بينها والاقتصاديات الأخرى، إلا ان هذه المؤشرات تكتنفه بعض المشاكل والصعوبات التي يتمثل أهمها بافتراض التوزيع العادل للدخل او الناتج في الاقتصاد، في حين تتباين تلك التوزيعات على مستوى الافراد لتعطي مستويات رفاهية مختلفين اما الاعتماد على توزيع الدخل على مستوى الاسرة، فإنه أيضا يواجه مشاكل نظرية وعملية لتباين الأسر في حجمها وتركيبها من ناحية العمر والجنس مما قد ينعكس بشكل سلبي او إيجابي على مستوى الإنفاق

[1] .برنامج الأمم المتحدة الانمائي،دليل التنمية البشرية،نيويورك ، 2003، ص 340.

وتتمثل المشكلة الثانية التي تتضمنها مؤشرات الدخل بتحويل قيمتها إلى العملات الأجنبية، كونها لا تأخذ في الحسبان معيار القوة الشرائية لتوضيح الاختلاف بين القوة الشرائية للعملات الأجنبية لشراء سلع محددة من الأسواق المحلية، في حين يتمثل الجانب الاخر القصور الذي يتضمنه اعتماد مؤشر الدخل لقياس معدل الفقر،بكونه يقود إلى نتائج مختلفة عن تلك البيانات التي تعتمد على الانفاق باعتبار أن مؤشر الفقر يهمل في اعتباراته الدخل او الاستهلاك غير المباشر، والمتحصل عليه من خلال الخدمات الصحية والتعليمية ودعم الأسعار، فضلا عن قدرة الأفراد على تحقيق مستوى من الإنفاق يفوق خط الفقر، من خلال السحب على المدخرات أو من خلال الاقتراض، مما يمكن أن يساهم في رفع مستوى المعيشة، فضلا عن كون مؤشرات الدخل تعبر عن البعد الاستهلاكي للفقر، وليس عن الأبعاد الأخرى، كالضمان ضد البطالة والمرض وحرية التعبير والاختيار [1].

المطلب الثاني: أسباب وعوامل تفشي ظاهرة الفقر.

تعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي نالت استقلالها حديثا، لذا فان التنامي الرهيب لظاهرة الفقر، وانعكاساتها الخطيرة على الفرد والمجتمع من حيث الأوضاع المعيشية والصحية، وحتى الأجيال القادمة، كل هذا كافيا لتوضيح مدى خطورة هذا الوضع، ويرجع ذلك إلى أسباب عديدة منها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية.

جدول رقم (3-2) : معدلات الفقر في الجزائر (2008 – 2013)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل الفقر	11,1 %	9,8 %	6,2 %	5,55 %	5,20 %	5,03%

المصدر : الفقر في الجزائر بين التصريحات الرسمية وغير الرسمية،

رابط إلكتروني http://islamfin.go-forum.net/t5333-topic #10411consulté le 06/04/2015 ، 15:45

أولا: العوامل الاجتماعية:

وتتمثل في كل من النمو السكاني، البطالة، وعدم العدالة في توزيع الثروة وتدني المستوى التعليمي

1-النمو السكاني:

يعد النمو المتزايد للسكان من أحد العوامل المؤدية إلى تفشي الفقر، لكن ليس بنفس الحدة كالعوامل الأخرى، فهو يلعب دورا هاما في تأثيره على خريطة الفقر عن طريق رفع معدلات الإعالة، ويسبب نقصا في الخدمات كالتعليم والصحة وأزمة السكن.

[1] . سالم توفيق التجفي، احمد فتحي عبد المجيد، مرجع سابق ص 48.

فقد ارتفع عدد سكان الجزائر من 23.04 مليون نسمة عام 1987 إلى 30.66 مليون نسمة سنة 2000 ثم إلى 34.73 سنة 2005 ثم ارتفع إلى 37.10 مليون نسمة سنة 2012 ثم إلى 37.80 مليون نسمة سنة 2013، وهو ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (3-3) : يوضح التزايد السكاني في الجزائر.

السنوات	1977	1987	1998	2000	2005	2012	2013
عدد السكان	94,16	23,04	29,10	30,66	34,73	37,10	37,80

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات، على الموقع : www.ons.dz

ورغم المجهودات التي بذلتها الدولة خلال عمليات التصنيع وتوجيه اقتصادها بفضل مداخيل النفط خاصة، إلا ان التزايد السكاني فرض عبئا ثقيلا على هذه الجهود وظهر آثره بوضوح على قطاعات الشغل والسكن والتعليم.[1].

2-البطالة:

هناك علاقة وطيدة بين الفقر والبطالة، فالبطالة هي المكون الرئيسي للفقر، والجزائر كباقي دول العالم الثالث تعاني أشد المعاناة من هذه الظاهرة، والجدول التالي يبين ذلك :

جدول رقم (3-4) يبين معدل البطالة في الجزائر ما بين 2008- 2013.

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل البطالة	11,8 %	12.50 %	10,20 %	9,90 %	9,60 %	9,80%

المصدر : حاج قويدقورش، ظاهرة لفقر في الجزائر آثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية، البطالة والتضخم، المحلية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 12، الشلف، جوان 2014، ص 20.

ساهمت اتساع الهوة بين أفراد المجتمع إلى اتساع ظاهرة البطالة وخاصة لدى فئة الشباب، حيث بلغت البطالة لدى الشباب 24.80 % وهم بدون زواج،[2] سنة 2014.

ويتضح من خلال الجدول أن معدل البطالة حقق إنخفاضا طفيفا بين الفترة 2008-2013، أما عن الإنخفاض الحاد سنة 2010 فهذا ليس سببه تخفيض معدل البطالة وزيادة الناتج، ولكن يعود إلى سياسة رفع الأجور، وتحصل أغلب الموظفين على مبالغ مالية متراكمة منذ سنة 2008، وهو ما يعد تخفيضا غير حقيقي من خلال زيادة إنفاق الدولة على المرتبات والأجور في القطاع العمومي، أي انخفاض البطالة من الناحية الشكلية لا من الناحية الحقيقية، وسنة 2014 بلغت نسبة مشاركة القوى العاملة 43.20 % و 117500 العاطلين عن العمل،[3] ومنه نجد أن البطالة من الأسباب الرئيسية لإفقار السكان.

[1] . بوعلام العباسي، " الفقر في الجزائر"، المجاهد الأسبوعي، العدد 2077، من 22 إلى 2000/05/29 ، ص 13

[2] http://ar.tradingeconomics.com/Algeria/unemployment-rate, 02/04/2015, 11 :02

[3] Tradingeconomics.Com, 02/04/2015, 11 :02

3-التوزيع غير عادل للثروات الوطنية:[1]

لا يخلو المجتمع من تفشي مظاهر التمايز الإجتماعي أحيانا، الذي ينعكس سلبا على التماسك الإجتماعي، فهذه الإزدواجية في المجتمع الجزائري تنمي الشعور باللامساواة عند الفئة المحرومة من العمل الثابت، كما أنها تؤدي إلى استقرار شعور بالانتماء في النسيج الإجتماعي وإلى زيادة ظاهرة الإقصاء والإفقار عند هذه الفئات والتي تؤدي حتما إلى تفاقم الهامشية أو أكثر إلى الإدمان والجنوح.

فعلى الرغم من أن الوضعية المالية للدولة الجزائرية مريحة في السنوات الأخيرة، حيث شهدت أسعار البترول تذبذبات، إلا أن جيوب الفقر ما فتئت تتنامى في المجتمع، فالرخاء المالي لا يتجسد ميدانيا، ولم تلمس العديد من الفئات في المجتمع الجزائري مثل هذا التحسن على مستوى الجبهة الاجتماعية، وهو ما يعمق من وحدة الفوارق الاجتماعية على الرغم من أن الجزائر سجلت خلال السنوات الماضية أعلى مداخيل لها تراوحت بين 18 و31 مليار دولار، وان نسبة زيادة السكان ونسبة الخصوبة عرفت تراجعا كبيرا خلال خمس سنوات الماضية، إذ لا تتجاوز حاليا نسبة 1.5 % إلى 3% منتصف التسعينات، ومع ذلك تبقى الزيادات الطفيفة المسجلة في كتلة الأجور بعيدة عن الوفاء بإحتياجات المواطن الجزائري البسيط الذي ما فتئ يستيقظ على وقع زيادات في أسعار المواد الإستهلاكية الضرورية، يحدث هذا في الوقت الذي تسجل فيه مداخيل الدولة أرقام قياسية في الارتفاع لا سيما مع الطفرة التي شهدتها أسعار البترول، غير أن ذلك لم ينعكس على واقع معيشة المواطن الجزائري الذي لا تزال قدرته الشرائية ضعيفة.

4- تدني المستوى التعليمي :

أصبح من المعترف به لدى الجميع اليوم، أن المشكلات و القضايا التربوية والثقافية (كمحو الأمية وإنشاء وترقية الأنظمة الوطنية للتعليم وبلوغ وضع جديد كيفيا للثقافة لبلد ما من البلدان تؤثر وتشارك في مجال التحولات الإقتصادية والإجتماعية، وليس من قبيل الصدفة أن تلاحظ العلاقة الجدلية بين الجوع والأمية والتخلف الإقتصادي، ولا بد هنا من أخذ مفهوم التربية أو التعليم في علاقته بالتنمية الإقتصادية أو الإجتماعية ...

إن العمل على التنشئة الذهنية والأخلاقية للأجيال الجديدة لم يعد الهدف الوحيد للتربية، بل إن التربية وخاصة التعليم هو من العوامل الأساسية للتقدم التقني والاقتصادي والاجتماعي، وتعلمنا دروس التاريخ أن الانتكاسات الحضارية والتاريخية التي مست ومازالت ترسف تحتها الامة العربية تعود في اغلبها إن لم تكن كلها في حالة التخلف بالجهل والتبعية التي تقف كشاهد عيان على فشل تلك المشاريع الفكرية العربية.[2]

[1] . عجيلة محمد، بن نوي مصطفى، بلحمدي سيد علي استراتيجية معالجة الفقر في ظل العولمة – حالة الجزائر – مداخلة ضمن الندوة الدولية حول تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي والإسلامي، البليدة، 29-31 ماي 2007، ص 8

[2] . عجلية محمد، بن نوي مصطفى، بلحمدي سيد علي، مرجع سابق ص 6.

ثانيا: العوامل الاقتصادية: وتتمثل هذه العوامل في:

أ-الإصلاحات الاقتصادية(برنامج التعديل الهيكلي):

تعتبر برامج التعديل الهيكلي واحدة من اهم الأسباب التي أدت إلى تنامي الفقر وازدياد معدلاته خاصة على العالم النامي، فقد كانت الكثير من الدول النامية قد عرفت تدهورا شديدا في الظروف الاجتماعية مع تزايد سوء التغذية،و بطئ التحسينات في مجال الصحة أو في تراجعها، انخفاض التعليم ... إلخ

ب- المديونية الخارجية:

إن الجزائر عرفت حجما رهيبا للمديونية الخارجية، ففي نهاية سنة 2013، قدرت بـ 3.4 مليار دولار، ولتسديد الديون الخارجية علاقة قوية مع الفقر، فإلزامية التسديد من شأنها امتصاص موارد ضخمة كانت ستوجه نحو الاستثمارات أو الواردات،، وهذا ما يشكل عائقا أمام النمو ويكبح عملية خلق مناصب شغل جديدة، وهذا حتما سيزيد من معاناة الفقراء.[1]

ج-الاعتماد على المحروقات في الصادرات:

اعتماد الجزائر في صادراتها على المحروقات، وغياب المساهمة الفعالة للقطاعات الأخرى كالصناعة والزراعة والسياحة، حيث يبقى هذا القطاع المورد الأساسي الذي تعتمد عليه الجزائر في اقتصادها، حيث تبلغ حصة القطاع تقريبا 97 % من الصادرات الاجمالية.[2] وقد أدى الإعتماد على مورد واحد للاقتصاد وعدم التنوع الاقتصادي إلى تقليص إمكانيات التشغيل للفقراء خاصة عند تدهور الأسعار في الأسواق العالمية، وبالتالي إلى تقليص إمكانية زيادة مداخلهم في حين زيادة أسعار المواد الغذائية، وهذا يؤثر سلبا على ظروفهم المعيشية.

د-التضخم:

إن التضخم الذي يعرف بانه الارتفاع العام في أسعار السلع والخدمات معبرا عنها بالنقود يؤدي إلى إنخفاض القدرة الشرائية للنقود، وبالتالي تتأثر الدخول الحقيقية للأسر وتصل على حالة العجز عن إقتناء كل المتطلبات التي تحتاجها وتصبح ضمن تعداد الفقراء بغض النظر عن درجة الفقر، فالتضخم سيزيد في عبئ الإعانة التي تقع على العاملين في إعالة غير النشطين في ظروف التضخم المتسارع.[3] والجدول التالي يبين لنا معدلات التضخم خلال الفترة (2008- 2013)

الجدول رقم 3-5) معدل التضخم في الجزائر بالمقارنة مع معدل الفقر (2008-2013)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل التضخم	3.5 %	4.50 %	5.70 %	4.50 %	8.90 %	8,80%

المصدر : حاج قويد قورين، مرجع سابق، ص 21.

1. بن لحسن الهواري، سعيدي ميلود، أسباب الفقر في الدول العربية – حالة الجزائر – ،يوم دراسي ، جامعة وهران ، ص 03.
2. وزارة المالية ، وثيقة رسمية، ص 24.
3. عجيلة محمد، بن نوي مصطفى، بلحمدي سيد علي، مرجع سابق ص 5 .

ما يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل التضخم في الجزائر في إرتفاع مستمر، هذا ما يفسر إنخفاض القدرة الشرائية للأفراد والارتفاع الكبير للأسعار في الفترة ما بين (2008-2013)، فما يلاحظ أن معدل التضخم وصل نسبة 8.9% سنة 2012 وسنة 2013 بمعدل % 8.80 أي بإنخفاض طفيف، هذا الارتفاع المستمر لمعدل التضخم في الجزائر له أثر مباشر على معدل الفقر من خلال التأثير على القدرة الشرائية للفرد رغم سياسة زيادة الأجور التي قامت بها الحكومة منذ 2008.

ثالثا: العوامل البيئية

أ- تلوث المياه:

يعد تلوث المياه مشكلا في الجزائر، وتتمثل الأسباب الرئيسية للتلوث في المواد الكيميائية التي تحتويها النفايات الحضرية والصناعية والمحروقات إلى حد ما، وهناك ما لا يقل عن 12 سدا كبيرا شهد معدلات تلوث تفوق المقاييس المقبولة.

ويترتب على عواقب تلوث المياه تدني جودة المياه ومخاطر تجميع البقايا العضوية العفنة وإنتشار الأمراض المتنقلة عن طريق المياه، وإرتفاع درجة العجز في مجال تزويد السكان بالماء الصالح للشرب وإرتفاع العجز في حجم المياه المخصصة لسقي الأراضي[1].

ب-انجراف التربية:

يتمثل السبب الرئيسي لإنجراف التربة في غياب سياسة رشيدة لتسيير التربية وشغلها ويهدد الانجراف بفعل الأمطار حوالي 12 مليون هكتار، وتقدر الخسارة في مجال الأراضي القابل للزراعة بما يعادل 40000 هكتارا سنويا، وتقدر الخسارة السنوية في الطاقات الاستيعابية للسدود بسبب الانجراف بما يقارب 25 مليون م3، ويصيب الانجراف بفعل الرياح هو الأخر حوالي 20 مليون هكتار.

ج- التصحر:

هو محصلة الجفاف وسوء تسيير المنطقة السهيبة، وتضررت حوالي سبعة (07) هكتارات في السهوب من التصحر، وتهدد في الوقت نفسه حوالي 60 % من التراب الوطني.

وكان من آثار التصحر إنخفاض الإنتاج الفلاحي، تدني في خصوبة التربة، والإنجراف السريع للمياه، وإنخفاض طاقة المياه الجوفية وإرتفاع درجة ملوحة المياه.

د- الجفاف :

يعتبر هذا السبب الذي ظهر منذ السنوات الأخيرة، والذي إزداد حدة حاليا سببا إضافيا لزيادة مظاهر الفقر وحدتها، نظرا لما يترتب عن ذلك من سلبيات تزيد من أزمة الفقر وتؤثر عليها، ومن أهم هذه العوامل نجد :

- نقص المياه الصالحة للشرب، ومياه الري وغير ذلك.
- إنتشار الأمراض المعدية نتيجة لتردي شروط النظافة على عدة مستويات.

[1]. شرابي عبد العزيز، بوزيدي ناشدة، مرجع سابق، ص ص ، 108-109.

- كما أن لظاهرة الفقر أثر في زيادة نفقات البلد، نظرا لمختلف البرامج والاستثمارات التي تقوم بها لتوفير المياه كحفر الآبار، وإقامة محطات لتغطية العجز وغير ذلك، وكل هذا يؤخذ جزءا هاما من ميزانية الدولة.

هـ- درجة الملوحة:

إن الموارد المائية في الجزائر معرضة للملوحة الأولية والثانوية، ويرجع سبب الملوحة الأولية إلى المناخ الجاف وشبه الجاف، على درجة التبخر المرتفعة، وإلى التوزيع السيئ، وفي التغيرات الكبرى لدرجة الحرارة.

أما الملوحة الثانوية فهي ناتجة عن السقي دون مراقبة جودة المياه، وازدادت درجة الملوحة خطورة بسبب النقص في تصريف المياه واستعمال الأسمدة دون إجراء الدراسات المناسبة على الأراضي، وترتب على الملوحة الشديدة للتربة ثلاث عواقب:

- فلاحية: انخفاض عدد الزراعات وإنتاجية ضعيفة .
- متعلقة بنوعية التربة: تدهور هيكلة التربة والتصحر.
- الاقتصادية: إنتاج ضعيف، قلة الحوافز على الاستثمار في الفلاحة إلى جانب هذه المسببات المختلفة للفقر نجد عوامل أخرى كالإرهاب والتبعية للخارج والكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات، التي تلعب دورا كبيرا في تزايد الفقر عن طريق تشريد الكثير من الأسر وإلحاق الضرر بالمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية وانهيار المباني وغيرها.

المطلب الثالث: السياسات المتبعة لمكافحة الفقر في الجزائر.

لقد إنتهجت الجزائر سياسات متعددة الجوانب والمستويات في مواجهة ظاهرة الفقر، وهذا منذ الإستقلال إلى يومنا هذا، التي كانت تهدف في مجموعها على التأثير على مختلف المتغيرات.

أولا: السياسات الاقتصادية:

وذلك من خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 والبرنامج الخماسي 2010-2014.

أ-البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 – 2009:

يهدف هذا البرنامج إلى مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع الخاصة بالإنعاش الاقتصادي الذي انطلق في مرحلته الأولى، حيث خصص لهذا البرنامج 60 مليار دولار امريكي، ويهدف إلى تحقيق الآتي: [1]

- استكمال الإطار التحفيزي للاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شانها أن تتمم قانون الاستثمار وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي.
- مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية الوظيفية مع الإنفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي والمصرفي.
- إنتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة بعيدا عن كل سلوك دغمائي، والحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية.

1 شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر، دراسة حالة الجزائر- أطروحة مقدمة لنيل شهاد دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2012، ص 298.

- تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة.

- تثبيت الإنجازات المحققة في الفترة السابقة ووضع الشروط المناسبة لنمو مستديم مولد للرفاه الاجتماعي بتوفيره لموارد معتبرة من جهة، ومن جهة أخرى مساعدته على تحسين مستوى معيشة السكان بتنمية البنية التحتية للبلاد لا سيما شبكات النقل والأشغال العمومية والري والفلاحة والتنمية الريفية.

- تطوير الموارد البشرية و البنى التحتية.

- ترقية تكنولوجيا الإتصال الجديدة.[1]

والجدول التالي يبين لنا اهم مخصصات هذه الفترة .

الجدول (3-6) : البرنامج التكميلي بدعم النمو والمخصصات المضافة له 2005- 2009.

البرنامج / السنوات	مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي	البرنامج التكميلي لدعم النمو الاصلي	برنامج الجنوب	برنامج الهضاب العليا	تحويلات حسابات الخزينة	المجموع العام	قروض ميزانية الدفع
2004	1071					1071	
2005		1273			227	1500	862
2006		3341	250	277	304	4172	1979
2007		260	182	391	244	1077	2238
2008		260			205	465	2299
2009		260			160	420	1327
المجموع	1071	5394	432	668	1140	8705	8705

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول ، ص 2، عبر الموقع

www.premier,ministere.gov.dz/ arabe/media/PDF.،07-04-15/15 :26

ب- البرنامج الخماسي للفترة : 2010- 2014 :

أعتبر البرنامج الخماسي إستكمالا لبرنامج التكميلي لدعم النمو، كما تم تبني مشاريع جديدة، الهدف النهائي لها هو تحسين مستوى المعيشة.

1-حجم البرنامج الخماسي للفترة 2010-2014:

إن برنامج الاستثمارات العمومية 2010 -2014 يمثل تصورا للنفقات بمبلغ 21.214 مليار دج، (ما يعادل 286 مليار دولار) ويشمل على :

[1].البرنامج التكميلي لدعم النمو، المجالات الرئيسية التي يشملها، عبر الموقع ة ,
www.el-mouradia.dz/arab/infos/actualité/htm 7.04.15 15 :34,

- برنامجا جاريا إلى نهاية 2009 بمبلغ 9,680 مليار دج (130 مليار دولار)
- برنامجا جديدا بمبلغ 11,534 أي (155 مليار دولار)

ولقد كانت أسباب استكمال (البرنامج الجاري) تتمثل في التالي: [1]

- أي برنامج عمومي للتنمية يعتبر إمتدادا للبرنامج السابق تحت تسمية " البرنامج الجاري"، وكان برنامج 2005-2009 في حد ذاته يتضمن 1216 مليار دينار من البرنامج الجاري إلى نهاية سنة 2004.
- البرنامج الجاري يعد دوما ضروريا قصد تفادي " سنوات بيضاء" في الاستجابة لتطلعات السكان (مدارس، مساكن، الغاز والكهرباء)، وقد بقي في 31 ديسمبر 2009 أزيد من 500000 سكنا ممولا من الدولة او بمساعدتها قيد الدراسة، او على مستوى ورشات الإنجاز.
- التوسعات الجوهرية والكبيرة في البرنامج 2005-2009 حيث تضمنت ما يلي :
  - برنامجا تكميليا خالصا لفائدة ولايات الجنوب بمبلغ 377 مليار دج.
  - برنامجا تكميليا من 270000 سكن موجها لامتصاص السكن الهش بمبلغ 800 مليار دج.
  - حوالي 200 مليار دج من البرامج التكميلية المحلية، التي اعلن عنها بمناسبة زيادات العمل في 16 ولاية خلال السنوات 2005-2008.
  - إحتساب عمليات تسليم هامة لتجهيزات تم القيام بها خلال سنوات سابقة.

جدول رقم (3-7) : البرنامج الخماسي للفترة 2010-2014 والمبالغ المخصصة للقطاعات الاقتصادية

القطاع	المبلغ	عدد المشاريع	الهدف
السكن	3700 مليار دج	انجاز 2 مليون وحدة سكنية منها 1.2 مليون سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية على أن يتم لشروع في الجزء المتبقي.	تحسين ظروف السكن للسكان
قطاع الفلاحة	2000 مليار دج	انجاز 35 سدا، 25 نظام خاص بتحويل المياه إضافة إلى استكمال كل محطات تحلية مياه البحر الجاري إنجازها، والرفع من نسبة الربط بشبكات المياه الصالحة للشرب لتبلغ 98 % في افاق سنة 2014، وزيادة حجم المياه الشروب المنتجة	هذا الدعم المالي الهام للنشاط الفلاحي سيعمل إلى تحسين الأمن الغذائي

[1] . ملحق بيان السياسة العامة، مصالح الوزير الأول، www.premier,ministere.gov.dz/arabe/media/PDF.26: 15/15-04-07 ص ص 38-40

قطاع الصيد البحري	308,2 مليار دج	انجاز 06 موانئ صيد جديدة، وإستحداث 4.557 منصب شغل مباشر، و13.671 منصب شغل غير مباشر	استحداث مناصب شغل وكذا تحقيق الأمن الغذائي
قطاع تهيئة الإقليم و البيئة	500مليار دج	إعادة رسكلة النفايات، إنجاز المساحات الخضراء وحماية 1975 مساحة خضراء، موازاة مع تطبيق القانون الخاص بالمساحات الخضراء، وتوسيع للمساحات المحمية	الحفاظ على التوازنات البيئية، والنجاعة الاقتصادية والاستقطاب الاقليمي
قطاع التجارة	39 مليار دج	تحديث مصالح ووسائل المراقبة وتعزيزها وإعادة تأهيل أكثر من 250 سوق للجملة و التجزئة.	/
قطاع العدالة	379 مليار دج	انشاء 110 مجلس قضاء ومحاكم ومدارس تكوينية وازيد من 120 مؤسسة عقابية إلى جانب عصرنة وسائل العمل بقطاع العدالة	مواجهة الحجم المتزايد من الطعون المرفوعة
قطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	40 مليار دج	إنجاز اكثر من 70 مؤسسة متخصصة في فائدة المعوقين -استحداث 03 ملايين منصب شغل على مدى الخماسية، 400 ألف عملية توظيف سنوي	حماية حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، والتقليل من نسبة البطالة
قطاع النقل	2816 مليار دج	إنجاز 6561 كلم من خطوط السكك الحديدية، وإنجاز خط للسكك الحديدية ذي السرعة العالية " تي جي في" بكل من الجهتين شمال جنوب وشرق غرب	فك العزلة عن السكان في كل مناطق البلد
قطاع الأشغال العمومية	3100 مليار دج	إتمام شبكة الطريق السيار شرق – غرب واستكمال ربطها بـ 830 كلم من الطرق وازدواجية الطرق الوطنية على طول 700 كلم، وإنجاز مشاريع أخرى	تعزيز المنشآت الأساسية
قطاع الطاقة والمناجم	350 مليار دج	توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220000 سكن ريفي بالكهرباء، وإنشاء ثلاث محطات شمسية	عقلنة استهلاك الطاقة
قطاع الصناعة والمؤسسات ص،م وترقية الاستثمار	150 مليار دج	تجنيد الشركاء الراغبين في الاستفادة من السوق المحلية، وتوسيع كذلك الهامش التفضيلي الممنوح للمؤسسات الجزائرية في العقود العمومية، وترقية 200 ألف مؤسسة مدرة لمناصب شغل	تنويع الإنتاج الصناعي، وجذب الاستثمارات الأجنبية للمساهمة في النمو الإقتصادي

المصدر: ملحق بيان السياسة العامة، مصالح الوزير الأول،تاريخ البحث: 07/-04-15، ص 38 – 40

ثانيا: السياسات الاجتماعية.

تعتبر النفقات الاجتماعية من أهم الوسائل التي تتبعها الدولة لمكافحة الفقر والحرمان الاجتماعي، وفيما يلي نتطرق إلى أهم التدابير الاجتماعية المطبقة في هذا المجال:

أ-الشبكة الاجتماعية:

وهي تتضمن جملة من الإعانات النقدية والعينية

1-المنحة الجزافية للتضامن:

هي صيغة بدأ العمل بها سنة 1996 في إطار الشبكة الاجتماعية، ولقد أعدت هذه المنحة في الأصل لمساعدة الأشخاص غير العاملين وعديمي الدخل الذي بسبب سنهم او حالتهم الصحية لا يمكن إدماجهم في سوق العمل، تراوحت قيمة هذه المنحة من 900 دج في الشهر سنة 1996 إلى 1000 دج سنة 2001، ووصلت في مارس 2009 إلى 3000 دج شهريا، وقدرت العلاوة المضافة لكل شخص متكفل بت: 120 دج / شهريا، وتشمل الفئات التالية: [1]

- الأشخاص المكفوفين الذين يعادل دخلهم أو يقل من الأجر الوطني الأدنى المضمون .
- الأشخاص المسنين الذين تفوق أعمارهم 60 سنة و الذين يعيشون لوحدهم و بدون دخل .
- العجزة المصابين بمرض عضال وتفوق أعمارهم 18 سنة او حاملي بطاقة معوق عديمي المورد.
- الأسر ذات الدخل الضعيف المتكفلة بشخص أو عدة أشخاص معوقين ولم يبلغوا 18 سنة وليس لهم أي مورد وحاملي بطاقة معوق.

2-التعويض عن نشاطات المنفعة العامة: [2]

يستهدف هذا التعويض رب الأسرة الذي ليس له دخل، وبلغ التعويض المتقاضى 2800 دج للفترة من 1995 إلى 2000. ووصل المبلغ إلى 5000 دج سنة 2011.

3- المنح العائلية والتعويض عن الأجر الوحيد :

يمنح هذان البرنامجان دخلا إضافيا إلى العائلات التي يكون فيها أربابها أجراء، و تدفع المنح العائلية إلى كل العمال، والمتقاعدين الذين يكون في كفالتهم أبناء قصر.

4- دعم التمدرس :

يتمثل هذا الدعم في منح مزايا مادية للتلاميذ المنتمين إلى أوساط محرومة كاليتامى والأطفال ضحايا الإرهاب، الأطفال المنتمين إلى أسر متعددة الأفراد ومحدودة الدخل، وتتمثل المزايا في تقديم منح او إعانة سنوية وتقديم وجبات مجانية في المطاعم المدرسية، ودعم الكتاب المدرسي وتجهيز مدرسي يشمل أدوات مدرسية.

[1] . شرابي عبد العزيز، بوزيدي ناشدة، مرجع سابق، ص 125.

2. نفس المرجع السابق ، ص 126.

ب- منظومة الضمان الاجتماعي:

تستند هذه البرامج إلى : .

1- الضمان الاجتماعي:[1]

ففي سنة 2011 ضمن تغطية واسعة، ويستفيد أكثر من 90 % من السكان من آثار إعادة التوزيع في هذا النظام.

2- التقاعد:

إن نظام التقاعد مفتوح للعمال الأجراء في القطاعين العام والخاص، وللعمال المستقلين المنخرطين في صندوق التأمينات الاجتماعية لغير الأجراء.

3- التأمين على البطالة

يقوم على تسيير هذا البرنامج الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، وهذا البرنامج يعمل على تقديم مداخيل تعويضية للأجراء الذين فقدوا عملهم في القطاع الاقتصادي ويتقاضون منحة بطالة لمدة 18 شهر.

ج- برامج إنشاء مناصب شغل والحفاظ عليها:

1- برامج عقود ما قبل التشغيل:

يوجه هذا الجهاز الذي أنشأ سنة 1998 إلى فئة حاملي شهادات التعليم العالي وشهادة تقني سامي، وتقدر حصيلة مناصب الشغل التي تم توفيرها سنة 2001 بـ : 34394 منصب،من بين 39297 منصب مقررة ومقيدة في الميزانية وتمثل فئة النساء نسبة 64.50 % معظمها في الإدارة..

وفيما يتعلق بفعالية الجهاز، فهي محدودة نسبيا، حيث أن العقود التي أفضت في النهاية إلى توظيف نهائي لا تتجاوز (9.3 %).

2- الوظائف المأجورة بمبادرة محلية (ESIL) :

إنطلق هذا الإجراء لأول مرة سنة 1990 ويتمثل دور الجهاز في تمكين الشباب من إكتساب خبرة مهنية في وحدة إنتاجية او إدارة خلال فترة تتراوح بين ثلاثة أشهر و12 شهرا.

3- برنامج الأشغال ذات المنفعة العاملة ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة (Tup-Himo) :

إنطلقت لأول مرة سنة 1997، وهي موجهة أساسا إلى البطالين ذوي المستوى التعليمي المتوسط، وتتمثل هذه الوظائف في أشكال الصيانة والترميم على مستوى البلديات..

[1] .مرجع سابق، ص 127

المبحث الثالث: محاولة تقييم تجربة صندوق الزكاة في الحد من الفقر

لم يمضي على إنشاء صندوق الزكاة الجزائري سوى إحدى عشر سنة، بالرغم من ذلك حقق نتائج كبيرة من خلال المبالغ التي تم دفعها من قبل المزكين والتي تم توزيعها على المستحقين، ولمعرفة قيمة المبالغ ودورها، قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطاليب، يدرس الأول والثاني تطور حصيلة صندوق الزكاة والمستفيدين منها في الجزائر والمطلب الأخير الاقتراحات لتفعيل نشاطه للحد من الفقر.

المطلب الأول: تطور حصيلة الزكاة الوطنية

وتنقسم موارد الصندوق الجزائري إلى زكاة المال والفطر و زكاة الزورع والثمار

يبين الجدول الموالي مداخيل الزكاة لـ 48 ولاية من 2003 إلى 2013 والتي تتضمن زكاة الفطر و المال وزكاة الزروع والثمار.

جدول (3-8) مداخيل الزكاة من 2003 إلى غاية 2013 لـ : 48 ولاية بـ دج

السنوات	زكاة الفطر	زكاة المال	زكاة الزروع والثمار	المجموع
2003	25 728 172,50	30 394 399,45	0,00	56 122 571,95
2004	114 916 162,00	108 370 579,98	16 567 254,00	239 853 995,98
2005	172 171 989,66	335 761 165,55	723 396,54	508 656 551,75
2006	215 220 889,36	439 099 934,34	32 119 363,76	686 440 187,46
2007	258 163 416,08	435 507 262,68	38 843 446,56	732 514 125,32
2008	240 960 757,50	370 030 979,76	43 441 713,23	654 433 450,49
2009	304 969 465,00	589 566 578,23	42 147 194,17	936 683 237,40
2010	322 074 119,50	536 621 104,24	40 497 584,83	899 192 808,57
2011	373 399 511,00	781 299 800,17	24 364 482,57	1 179 063 793,74
2012	444 705 479,00	801 233 622,80	55 916 330,24	1 301 855 432,04
المجموع من 2003 إلى 2012	2 472 309 961,60	4 427 885 427,20	294 620 765,90	7 194 816 154,70
2013	439 199 647,60	779 147 643,48	64 598 125,56	1 282 945 416,85
المجموع من 2003 إلى 2013	2 911 509 609,41	5 207 033 070,68	359 218 891,46	8 477 761 571,55

المصدر : وثيقة رسمية من وزارة الشؤون الدينية والاوقاف سنة 2013.

ويبين الجدول الموالي بالتفصيل مداخيل الزكاة لـ 48 ولاية من 2003 إلى 2013

جدول (3-9) : مداخيل الزكاة لـ 48 ولاية.

الرقم	الولاية	زكاة الفطر	زكاة المال	زكاة الزروع والثمار	مجموع زكاة المال وزكاة الزروع والثمار	المجموع
1	أدرار	34 453 752,00	33 801 239,18	22 704 597,85	56 505 837,03	90 959 409,03
2	الشلف	21 341 303,00	85 089 422,00	0,00	85 089 422,00	106 430 725,00
3	الأغواط	22 925 398,00	65 240 272,50	3 785 583,72	69 025 856,22	91 951 254,22
4	أم البواقي	10 188 156,00	44 545 747,75	1 087 973,29	45 624 721,04	55 812 877,54
5	باتنة	244 984 244,00	336 500 000,00	80 400 000,00	416 900 000,00	661 794 244,00
6	بجاية	44 366 001,36	73 437 483,09	10 171 786,00	83 609 269,09	127 975 270,45
7	بسكرة	69 672 950,00	87 611 957,73	2 797 135,00	90 409 092,73	160 082 042,73
8	بشار	35 078 173,00	51 626 958,92	1 722 236,70	53 349 195,62	88 427 368,62
9	البليدة	30 432 638,00	132 720 925,70	549 370,00	133 270 295,70	163 702 933,70
10	البويرة	42 348 158 50	76 025 433,50	6 122 330,03	82 147 763,53	124 495 922,03
11	تمنراست	26 578 160,00	44 239 595,56	0,00	44 239 595,56	70 817 756,16
12	تبسة	33 470 120,00	95 933 017,79	5 061 429,29	100 994 447,08	134 464 567,08
13	تلمسان	52 035 904,00	70 048 336,76	3 358 000,00	73 406 336,76	125 442 240,76
14	تيارت	25 753 795,00	45 915 560,00	0,00	45 915 560,00	71 669 355,00
15	تيزي وزو	21 918 901,00	15 382 029,31	0,00	15 382 029,31	37 300 930,31
16	الجزائر	382 371 971,50	597 629 898,70	8 042 599,00	605 672 497,70	988 044 469,20
17	الجلفة	13 356 591,00	43 443 629,53	0,00	43 443 629,53	56 800 220,53
18	جيجل	57 877 686,50	136 589 916,81	12 710 123,25	149 300 040,06	207 177 726,56
19	سطيف	262 236 781,00	379 855 589,10	105 265 152,49	485 120 741,59	747 357 522,59
20	سعيدة	12 227 100,00	56 334 370,36	2 702 702,00	59 037 072,36	71 264 172,36
21	سكيكدة	57 850 646,08	173 588 536,35	3 385 711,00	176 974 247,35	234 824 893,43
22	سيدي بلعباس	30 489 182,00	102 587 551,12	0,00	102 587 551,12	133 076 733,12
23	عنابة	175 323 368,00	256 701 240,14	4 986 247,00	261 687 487,14	437 010 855,14
24	قالمة	48 634 739,00	134 586 480,53	6 431 389,80	141 017 870,33	189 652 609,33
25	قسنطينة	125719530,00	286 026 766,45	0,00	286 026 766,45	411 746 296,45
26	المدية	110320232,00	71 543 481,40	6 484 241,16	78 027 722,56	188 347 954,56
27	مستغانم	26837658,00	58 845 218,00	0,00	58 845 218,00	85 682 876,00
28	المسيلة	98606063,00	363 737 064,09	2 422 851,18	366 159 915,27	464 765 978,27
29	معسكر	23472830,00	59 877 746,68	9 535 390,00	69 413 136,68	92 885 966,68
30	ورقلة	29112520,00	52 108 334,07	0,00	52 108 334,07	81 220 854,07
31	وهران	16003033,00	95 551 097,29	7 513 585,35	103 064 682,64	119 067 715,64
32	البيض	7566898,00	21 719 220,46	0,00	21 719 220,46	29 286 118,46
33	إليزي	15194139,00	27 400 280,51	1 236 059,50	28 636 340,01	43 830 479,01
34	برج بوعريريج	185733527,81	107 307 741,65	201 626,94	107 509 368,59	293 242 896,40
35	بومرداس	46384517,40	66 720 538,38	0,00	66 720 538,38	113 105 055,78
36	الطارف	72245212,00	116 197 457,99	25 693 581,56	141 891 039,55	214 136 251,55
37	تندوف	6220645,00	2 385 803,10	0,00	2 385 803,10	8 606 448,10
38	تسيمسلت	10391045,00	37 052 453,72	880 365,50	37 932 819,22	48 323 864,22
39	الوادي	19835728,00	46 556 500,00	2 300 000,00	48 856 500,00	68 692 228,00
40	خنشلة	62868566,00	63 557 426,10	2 841 862,08	66 399 288,18	129 267 854,18
41	سوق اهراس	48090818,50	43 853 052,76	1 580 453,65	45 433 506,41	93 524 324,91
42	تيبازة	30986691,16	68 013 543,90	0,00	68 013 543,90	99 000 235,06
43	ميلة	78578603,50	200 207 658,93	10 715 926,48	210 923 585,41	289 502 188,91

44	عين الدفلى	22611530,00	66 981 216,35	4 647 936,44	71 629 152,79	94 240 682,79
45	النعامة	9247642,00	40 345 135,46	0,00	40 345 135,46	49 592 777,46
46	عين تموشنت	47262243,00	60 325 146,33	1 120 210,00	61 445 356,33	108 707 599,33
47	غرداية	31413526,00	28 645 409,17	476 182,00	29 121 591,17	60 535 117,17
48	غليزان	30980871,00	82 639 585,46	293 253,20	82 932 838,66	113 913 709,66
المجموع		2911509609,41	5 207 033 070,68	359 218 891,46	5 566 251 962,14	8 477 761 571,55

المصدر : وثيقة رسمية من وزارة الشؤون الدينية والاوقاف سنة 2013

ويبين الجدول الموالي الحصيلة الاجمالية من 2003 إلى 2013.

جدول (3-10) : حصيلة إجمالية لمداخيل صندوق الزكاة من 2003 إلى 2013

النوع	زكاة الفطر	عدد المستفيدين	زكاة المال	زكاة الزروع والثمار	مجموع الحملة (زكاة المال + زكاة الزروع والثمار	عدد المستفيدين من زكاة المال + الزروع والثمار
المداخيل من 2003 إلى 2012 بـ(دج)	2 472 309 961 ,60	1 389 452	4 427 885 427,20	294 620 765,90	4 722 506 193,04	757 369
2013	439 199 947,81	168 325	779 147 643,48	64 598 125,56	843 745 769,04	113 503
المجموع	2 911 509 909,41	1 557 777	5 207 033 070,68	359 218 891,46	5 566 251 962,14	870 872

المصدر : وثيقة رسمية من وزارة الشؤون الدينية والاوقاف سنة 2013.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه (3-8) ان كل السنوات تميزت باختلاف في تحصيل الزكاة، وهذا راجع للتحصيل المختلف في كل ولاية، فالنسبة ، فالبنسبة لحصيلة زكاة لمال كانت في أول سنة بداية نشاط الصندوق ضعيفة، فقد قدرت بحوالي 30.394.399,45دج ولعل ذلك راجع على عدم معرفة الشعب الجزائري بالصندوق، فقد شهدت 31 ولاية عدم تحصيلها للزكاة، اما في سنة 2004 فنلاحظ ارتفاع محسوس بأكثر، حيث وصلت النسبة إلى 108.370.579,98دج، ثم بقيت الحصيلة في تزايد من سنة إلى أخرى، إلى ان وصلت سنة 2007 إلى 435.507.262,68 دج أي ما يقرب خمسة أضعاف مع اول سنة للصندوق، ثم وصلت إلى 801.233.622,80 دج سنة 2012، ثم حدث تراجع طفيف في سنة 2013، حيث وصلت الحصيلة إلى 779.147.643,48 دج.

اما زكاة الفطر التي يتم الترويج لها في الأيام العشر الأواخر لرمضان، لأنها مقترنة بعيد الفطر، وتجمع مرة واحدة في السنة في آواخر شهر رمضان المعظم، و هي واجبة بنص القرآن والسنة وإجماع العلماء، وهي تعتبر زكاة على الرؤوس إذ على كل مسلم ان يخرجها عن نفسه وأولاده.

يتم تأسيس لجنة خاصة بزكاة الفطر في كل مسجد تنتهي مهمتها بانتهاء العملية، وتتم الإجراءات التنظيمية والعملية السابقة الذكر ما عدا أن زكاة الفطر يكون محضرها يومي وخصص لها دفتر محاضر خاص موقع ومؤشر عليه من طرف المديرية الولائية

ومن خلال الجدول الموضوع أعلاه (3-8) نلاحظ أن حصيلة زكاة الفطر ميزت بالاختلالات في التحصيل بين السنوات العشر، حيث كانت في اول سنة ضعيفة فقد قدرت بحوالي 25.728.172,50 دج، وهذا راجع إلى عدم معرفة الشعب الجزائري بالصندوق كما هو الحال بالنسبة لزكاة المال، فقد شهدت 27 ولاية عدم تحصيلها للزكاة، اما في سنة 2004 فنلاحظ ارتفاع محسوس بأكثر، حيث وصلت النسبة إلى 114.916.162,00 دج، ثم بقيت الحصيلة في تزايد من سنة إلى أخرى إلى أن وصلت سنة 2009 إلى 304.969.445,00 دج ، ثم بدأت في تزايد إلى أن بلغت 444.705.479,00 دج سنة 2012، وتراجعت قليلا سنة 2013 حيث وصلت إلى 439.199.647,81دج.

غير أن هذه الحصيلة ضعيفة مقارنة مع تعداد السكان، ومعدل زكاة الفطر مقدرة بـ 100 دج للفرد الواحد، وأن زكاة الفطر سواء سلمت طعاما أو نقدا تختلف من زكاة المال لإرتباطها بفريضة الصيام ولإقترانها بزمن محدد.

أما زكاة الزروع والثمار واستنادا إلى البيانات المبينة في الجدول أعلاه (3-8) نلاحظ أن الحصيلة سنة 2003 منعدمة بل بدأت في سنة 2004، وكانت متوسطة فقدرت بحوالي 16.567.254,00دج لتشهد في العام الثاني أي 2005 تراجعا كبيرا حيث قدرت بـ : 723.396,54 دج، وذلك ربما راجع إلى الاختلالات التي حدثت في مختلف الولايات، وبعدها في سنة 2005 و 2006 شهدت ارتفاعا محسوسا قدر على التوالي :

32.119363,76دج و 38.843.446,56 دج ثم بقيت في تزايد، لكن سنة 2011 شهد أيضا انخفاضا محسوسا قدر بـ 24.364.482,57 دج، لكن بعدها بدأ بالارتفاع حيث وصلت الحصيلة سنة 2013 إلى 64.598.125,55 دج.

المطلب الثاني: المستفيدون من صندوق الزكاة الجزائري :

لقد سمحت المواسم المتعاقبة لإنشاء صندوق الزكاة الجزائري " منذ سنة 2003 إلى غاية يومنا هذا " من إستقطاب مبالغ مالية معتبرة من أموال المزكين إختلفت من سنة إلى أخرى، وتم توزيعها على عدد من الفقراء على شكل مساعدات مالية واستفاد من يحتاجها، كما تم تقديم قروض حسنة للعديد من الشباب البطال من خريجي الجامعات والحاملين لشهادات مهنية (من العائلات الفقيرة)، فالبنسبة للمستفيدين منها يمكن توضيحها من خلال الجداول التالية :

جدول رقم (3-11) : يبين المستفيدون من أموال الزكاة من 2003 إلى 2013

	من 2003 إلى 2012	2013	المجموع
عدد المستفيدين من زكاة القوت	695 597	103 503	799 082
عدد المستفيدين من زكاة الزروع	61 790	10 000	71 790
المجموع	757 369	113 503	870 872
عدد المستفيدين من زكاة الفطر	1 389 452	168 325	1 557 777
عدد المستفيدين من زكاة المال + زكاة الزروع+ زكاة الفطر	2 146 821	281 828	2 428 649
عدد المستفيدين من القرض الحسن	6 945	718	7 663
المجموع الكلي للمستفيدين	2 153 766	282 546	2 436 312

المصدر : وثيقة رسمية من وزارة الشؤون الدينية والاوقاف سنة 2013.

ويبين الجدول الموالي عدد الطلبات والمستفيدون من الزكاة.

جدول رقم (3-12) : يبين مجموع المستفيدين من الزكاة بالسنوات من 2003 إلى 2014

السنوات	زكاة الفطر		زكاة المال (القوت)		زكاة الزروع والثمار	
	عدد الطلبات	عدد المستفيدين	عدد الطلبات	عدد المستفيدين	عدد الطلبات	عدد المستفيدين
2014	172 045	161 224	120 52	98 633	35 489	13 876
المجموع	1 898 678	1 715 767	1 172 418	899 283	193 596	87 150

المصدر : وثيقة رسمية من وزارة الشؤون الدينية والاوقاف سنة 2013.

ومنه مجموع المستفيدون من أموال الزكاة نوضحه في الجدول التالي :

جدول رقم (3-13) : المستفيدون من أموال الزكاة من 2003 إلى 2014

البيان	2003 - 2014
عدد المستفيدين من زكاة القوت	899 283
عدد المستفيدين من زكاة الزروع	87 150
المجموع	986 433
عدد المستفيدين من زكاة الفطر	1 715 767
عدد المستفيدين من زكاة المال+ زكاة الزروع+ زكاة الفطر	2 702 200

المصدر : وثيقة رسمية من وزارة الشؤون الدينية والاوقاف سنة 2013.

ويبين الجدول التالي المستفيدون من القرض الحسن فيما يلي :

الجدول رقم : (3-14) : يبين المستفيدون من القرض الحسن من 2003 إلى 2013

	القرض الحسن (دج)	عدد المستفيدين
2003 إلى 2012	1 385 155 721,22	6 945
2013	309 037 143,51	718
المجموع	1 694 192 864,73	7 663

المصدر : وثيقة رسمية من وزارة الشؤون الدينية والاوقاف سنة 2013.

إستنادا إلى البيانات المبينة في الجداول أعلاه فإن عدد الفقراء المستفيدين من أموال الزكاة في تطور تدريجي في الفترة الممتدة ما بين 2003 و 2014، حيث زاد عدد الفقراء المستفيدين خلال الفترة 2003 إلى 2013 و2003 و 2014، حيث كانت من الفترة 2003 على 2013 : 2428649 ووصلت في الفترة 2003 إلى 2014، 2702200 مستفيد ونستطيع تفسير الزيادة الملحوظة في عدد الفقراء المستفيدين من الزكاة إلى زيادة عدد المزكين من جهة، والدور التنظيمي الذي يقوم به صندوق الزكاة من جهة أخرى، هذه النتائج التي حققها صندوق الزكاة في الجزائر، ورغم المبالغ الزهيدة التي يتحصل عليها الفقراء، إلا أنها لا يمكن أن تحقق بعض الاحتياجات الكفائية للأفراد، والتضامن الاجتماعي بين الناس الذي يساعد على الاستقرار.

ومن الجدول رقم (3-14) : نلاحظ ان عدد المستفيدين من القرض الحسن مرتبط أساسا بالمبلغ المخصص له، وبدوره فالمبلغ المخصص للقرض الحسن مرتبط بالمداخيل المتعلقة به أي بما يقدمه المتبرعون للصندوق.

المطلب الثالث : اقتراحات لتفعيل نشاط صندوق الزكاة الجزائري للحد من الفقر.

كل ما تم ذكره عن نشاط صندوق الزكاة الجزائري، ومحاولة من المسؤولين التخفيف من حدة الفقر على المجتمع الجزائري، غير أنه بعيد عن الأمال المرجوة منه، لذا نقدم بعض الاقتراحات لتفعيل نشاط الصندوق.

أولا: العراقيل التي يوجهها صندوق الزكاة في الجزائر.

أ-يواجه مشروع صندوق الزكاة الجزائري عراقيل وصعوبات كثيرة كأي تجربة حديثة، ولعل اكبر مشكل يواجه المشروع مع انطلاقته الأولى يتعلق بكيفية تفعيل عمله، وكذا كسب ثقة المزكين التي تشكل حاليا أهم رهان، ذلك أن عامل الثقة مهم في مثل هذه النشاطات، وكذا القدرة على إقناع المزكين بضرورة دفع زكاتهم إلى الصندوق، بالإضافة إلى جهل أغلبية الجزائريين لفقه الزكاة وأحكامها.

ب-إرتباط حصيلة الزكاة لدى الجزائريين بمناسبة عاشوراء، حيث تكون الحصيلة مرتفعة في مثل هذا الوقت من السنة في حين تصل حد الجفاف في الأشهر الأخرى.

ج-أما الحملة الإعلامية الخاصة بصندوق الزكاة، فهي تفتقد إلى الجدية والانتظام في تطبيق الاستراتيجية والاستغلال الرشيد للفرص المتاحة، وعدم الاعتقاد على الوسائل الإعلامية ذات الانتشار الواسع والتأثير البالغ بصفة سنوية، وهذا لعدم وجود مبالغ هامة، خاصة أنه من بين أهداف الحملة ترسيخ سنوية الزكاة، ومن بين النتائج السلبية لعملية التحسيس جعل الفقير ينتظر الإعانة قبل أن يتقدم الغني بزكاته.

د-تهرب أغلب التجار من دفع الزكاة بحجة الضرائب التي تفرض على الأموال الخاصة، وتبقى الضرائب وصندوق الزكاة المعادلة الصعبة، وهذا ما يؤثر سلبا على حصيلة جمع أموال الزكاة خاصة وأن المزكي يعتبر النواة الرئيسية في هذا المشروع إلى جانب الحملات المعادية والمشككة في صندوق الزكاة خاصة وان التجربة لم تمر عليها فترة طويلة ويمكن ان تفشل.

هـ ارتفاع عدد الفقراء والعاطلين عن العمل خاصة في السنوات الأخيرة في المجتمع الجزائري، يعد من أبرز المشاكل التي تواجه القائمين على الصندوق.

و-طالبي القرض لا يقومون بالمشاريع الممولة بل يصرفونها في مجالات أخرى.

ي- تدني مستوى الإلتزام الديني وضعف الوازع وغياب الوعي، ولعل محاولات التقلب العقائدي يندرج ضمن هذا السبب بالإضافة :

- ضعف ثقة اغلبية المواطنين بالغير فلا يقبلون تقديم أموال زكاتهم للصندوق بل يفضلون منح زكاة أموالهم بأنفسهم.
- عدم تقيد الهيئات الولائية بالمنشورات الوزارية في بعض الأحيان.
- نقص في القوى البشرية ذات الخبرة المحدودة والمعرفة الفقهية القليلة.
- الطرق التقليدية في توزيع الزكاة والأفق المحدود في إعطائها.

ثانيا: أفاق صندوق الزكاة الجزائري.

تسعى وزارة الشؤون الدينية والاوقاف وكل المساهمين من قريب أو بعيد في تجسيد فكرة صندوق الزكاة من أهل البر والإحسان إلى المضي قدما نحو تطوير هذا الهيكل وتفعيله لأجل تقديم خدمات أشمل وأفضل للمجتمع الجزائري لاسيما الطبقات المحرومة والفقيرة من عاجزين عن الكسب وعاطلين عن العمل، وهو كل من انقطعت بهم السبل للكسب المشروع.

ولعل من أهم الأفاق المستقبلية لصندوق الزكاة الجزائري وضع قانون الزكاة، فهناك مشروع تسعى إليه وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، يقضي بتقنين الزكاة إقتداءا ببعض الدول العربية والإسلامية، والتي حققت نجاحات هامة في هذا المجال، وكذا إقامة هيئة الزكاة قائمة بذاتها في الجزائر.

أما فيما يخص الضرائب فإنه من آفاق المشروع إحداث تكامل بين مؤسسات الضرائب ومؤسسة الزكاة بإعفاء التجار الذين يدفعون الزكاة من الرسوم الضريبية، كما يسعى إلى عقد اتفاقيات مع كل الاتحادات المتواجدة عبر التراب الوطني للمساهمة في تدعيم أداء الصندوق كالاتحاد العام لمقاولين الجزائريين الخواص منهم والعموميين ومختلف المؤسسات، وهذا لإستهداف طبقة المزكين الكبار وكذا استقطاب جزء من زكاة الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج، وبالتالي زيادة موارد الصندوق، ومن خلال التوزيع الاستثماري الذي يساهم في توجيه أموال الزكاة إلى نشاطات في التنمية الاقتصادية وتوفير اكبر عدد من مناصب الشغل، من خلال مؤسسات صغيرة، حيث تكون ممولة بمختلف الصيغ، وبالتالي وضع حد لكل من الفقر والبطالة في بلادنا

خلاصة الفصل:

بعد النجاح المحقق في تجربة الزكاة (التنظيم المؤسساتي) في بعض الدول الإسلامية عملت الجزائر على أخذ العبرة من هذه الدول كماليزيا والسودان واستنتجنا من هذا الفصل:

- صندوق الزكاة الجزائري مؤسسة دينية واجتماعية تعمل تحت اشراف وزارة الشؤون الدينية والاوقاف.
- انبثقت فكرة صندوق الزكاة من خلال ارتفاع معدل الفقر والبطالة وجاءت من اجل القضاء والبطالة وجاءت من أجل القضاء عليها وتحسين الأوضاع الاجتماعية للفئات المحرومة.
- مر إنشاء صندوق الزكاة بعدة مراحل اخرها الاعلامية قبل أن يصل إلى مرحلة تنظيم هياكله (المركزية، الولائية والقاعدية) وتحديد أهدافه الرئيسية.
- يعمل صندوق الزكاة على الجمع والتوزيع بشكل أكثر عدالة ومصداقية على الأصناف التي ذكرها الله تعالى في القرآن الكريم.
- من خلال دراسة حصيلة الزكاة حسب النتائج، تبين ان حصيلة الزكاة في الجزائر في ازدياد مستمر وعدد المستفيدين في تزايد
-ولكي يصل صندوق الزكاة لمرحلة جيدة، كما وصلت إليه المؤسسات الزكوية في الوطن العربي والاسلامي، يجب تظافر الجهود من مؤسسات عمومية وخاصة، وحتى المواطنين فكلما كان عدد المزكين كبيرا كان عدد الفقراء قليلا.

الخاتمة العامة

يمكن للتمويل الإسلامي أن يساهم بشكل مباشر ويلعب دورا فعالا في مكافحة الظواهر والدليل على ذلك الدور التنموي للزكاة ،فالزكاة قبل كل شيء هي ركن من اركان الاسلام الخمسة ،أوجبها المولى عز وجل وشرعها وحث مُحَمَّد ﷺ على فريضتها على الاغنياء وعلى كل مسلم توفرت فيه شروطها .

ولما كانت الزكاة بهذه الأهمية كان من الضروري انشاء وبعث مؤسسات تتولى تنظيم هذه الفريضة جمعا وتوزيعا في بعض البلدان العربية والإسلامية بما فيها الجزائر في السنوات الأخيرة وبضبط في سنة 2003 وهي تجربة تطوعية ،وفي طريقها للنجاح إذا ما بذلت جهود في رفع الحس الشعبي وتعميق فكرة تنظيم الزكاة من خلال الصندوق لدى فئة المزكين ،الحد من توزيع الفوضوي للأموال .

نتائج إختبار الفرضيات:

1-ينبغي أن تتحمل الدولة مسؤولية جباية الزكاة وإنفاقها على مصادرها المحددة شرعا حتى تتمكن من اداء وظائفها في المجتمع ومن اجل المساهمة وبصفة منظمة في القضاء على الفقر ،ومنه تم إثبات الفرضية الاولى .

2-أثبتت الدراسة أنه يمكن الزكاة أن تؤدي وظيفتها الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر وتحقيق نتائج جيدة بعد تطبيقها في شكل منظم عن طريق صندوق الزكاة وهياكله .والتي تم اثبات الفرضية الثانية .

3-الملاحظ بصندوق الزكاة سنة 2003 بلغت 281828 مستفيد بينما نلاحظ التزايد المستمر لعدد العائلات المستفيدة وغير المستفيدة مما نلاحظ ارتفاع معدلات الفقر في الجزائر حيث وصلت سنة 2013 الى9% بالاضافة الى :نلاحظ ان حجم المبالغ المقدمة للعائلات المستفيدة ،تتراوح بين 4000 دج الى 10000دج بسنة حيث تختلف من ولاية الى أخرى ،وهي مبالغ غير كافية لرب العائلة .ومنه الفرضية الثالثة خاطئة .

4-إن مشروع إنشاء صندوق الزكاة الجزائري يعتبر أسلوبا لإدارة أموال المسلمين من خلال المساهمة في التقليل من الأثار الإجتماعية كالبطالة وتقليص البعد الذي يفصل بين الفقراء والأغنياء ،وذلك بفضل تخصيص دعم للإستثمار لخرجي الجامعات وذوي المهن الحرفية و البطالين بصفة عامة حيث إرتفع عدد المستفدين من القرض الحسن ،حيث بلغ عدد المستفيدين من 2003 الى 2012 :6945 مستفيد ليصل في 2013 الى 7663 مستفيد ،والتي تم إثبات الفرضية الرابعة .

نتائج الدراسة :

1-الزكاة ركن من أركان الاسلام ،وهي فريضة مالية إلزامية واجبة على كل مسلم تقتطعها الدولة جبرا بلا مقابل باعتبارها مورد هام من موارد الاقتصاد الإسلامي .

2-حدد القرآن الكريم الأصناف التي تجب فيها الزكاة وذلك في سورة التوبة وتم تفصيلها في السنة النبوية بالإضافة إلى شروط يجب توفرها في المزكي .

3-الزكاة من أهم الوسائل المالية للدول المسلمة وذلك من خلال نماذج تطبيق الزكاة في هذه البلدان سوى بالإلزام أو عدمه .

4-الزكاة تخلق طاقات انتاجية من خلال رفع مستوى التشغيل ومحاربة البطالة .

5-الزكاة لها دور كبير في مكافحة الفقر و تحقيق عدالة توزيع الدخل.

6-للزكاة دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال:

*-تعمل الزكاة على تشجيع الاستثمار ومحاربة الاكتناز ،وارتفاع دالة الاستهلاك يؤدي الى ارتفاع الانتاج ومنه الاستثمار ،مما يؤدي الى ارتفاع المدخرات القومية .

*-تؤدي الزكاة في تحقيق الاستقرار النقدي من خلال محاربة التضخم والانكماش .

7-إن صندوق الزكاة مؤسسة دينية اجتماعية تعمل تحت اشراف وزارة الشؤون الدينية والاوقاف ،وتهدف الى احياء فريضة الزكاة في المعاملات بين المسلمين .

8- إن وجود هيكل تنظيمي جيد وذو كفاءة يشجع ويزرع روح الثقة بين المزكين .

9-إن عملية جمع وتوزيع الزكاة بطرق و اساليب مختلفة يؤدي الى زيادة قوة وقدرة هذه المؤسسة .

10-حصيلة الزكاة في الجزائر وعدد المستفيدين منها في تطور ملحوظ ومستمر الا انها تظل بعيدة عن التوقعات التي كان من المنتظر تحقيقها .

توصيات الدراسة:

لكل نتيجة توصية وتتمثل في:

- نشر فقه الزكاة في المجتمع المسلم باعتبارها فريضة مالية الزامية وذلك من خلال تشجيع البحوث والدراسات في مجال الاقتصاد الاسلامي وتدريس فقه الزكاة في الجامعات والمعاهد المختلفة والقيام بدورات تدريبية من اجل تدريب وتأهيل العاملين من النواحي الفقهية والإدارية والاقتصادية .
- ضرورة التوعية بأهمية مشروع "صندوق الزكاة""ودوره المهم في القضاء على مختلف الظواهر وذلك من خلال اقامة ملتقيات ،ومشاركة جميع الوسائل الإعلامية في ذلك .
- تحفيز مختلف المؤسسات وأصحاب المشاريع لدفع الزكاة من خلال اعفاءهم من بعض الضرائب ومنحهم إمتيازات .
- ترسيخ الشفافية والحوكمة من خلال جعل الحسابات مكشوفة لإقناع المواطنين بمصير أموالهم المدفوعة.

افاق الدراسة:

و في الأخير و كأفاق للبحث ،نقترح جملة من المواضيع يمكن دراستها مستقبلا ،و التي نرى أنها مكملة لهذا البحث ،و تتمثل فيما يلي :

- كيف يمكن كسب ثقة المزكين إتجاه صندوق الزكاة؟
- إمكانية إنشاء ديوان أو هيئة مستقلة للزكاة.
- كيفية تطبيق نظام إلزامي للزكاة في ظل بيئة ضريبية

قائمة المراجع

القرأن الكريم

1- القرآن الكريم، برواية ورش عن نافع،دار ابن الحوزي،القاهرة،مصر،2012

الفقه و السنة النبوية

1-أحكام وفتاوي الزكاة ،بيت الزكاة ،مكتبة الشؤون الشرعية ،الكويت 2009.

2- أبو الفدى اسماعيل ابن كثير ،تفسير القران الكريم ،دار البيان العربي ،م2،القاهرة،2006.

3- الإمام كمال الدين المعروف بإبن همام ،شرح فتح القدير ، دار الكتب العلمية ،م1،بيروت ،2003.

4- سنن مسلم،كتاب الزكاة،دار الفكر للنشر،ط1،لبنان،2003 .

5- سنن أبي داود،كتاب الزكاة،دار الفكر للنشر،لبنان،2005.

6- سنن دار القطني ،كتاب سنن الدار قطني،دار ابن حزم ،ط1،بيروت،2005 .

7- سيد سابق،فقه السنة: تحقيق العلامة مُحَّد ناصر الدين الالباني ،مؤسسة الرسالة ،ط1، 2002.

8- عبد الرحمن بن ناصر السعدي ،تيسير الكريم الرحمان في تفسير كلام المنان ، دار الفجر للتراث ،ج1،الازهر،القاهرة.

9- مُحَّد بن صالح العثيمين ،الجامع لفتاوي الزكاة ،دار البيان العربي ، الأزهر، القاهرة ،2006.

10- يوسف القرضاوي ،فقه الزكاة ،دار الرحاب ،ج1،الجزائر ،1988.

11- يوسف القرضاوي ،فقه الزكاة ،دراسة مقارنة لأحكامها وفلسفتها في ضوء القران والسنة ،مؤسسة الرسالة ط 6، ج2،بيروت 1981.

الاقتصاد الإسلامي

1- إبن قدامة المقدسي المغني :المجلد الثالث ،دار المنار ،ط3، القاهرة،1367هـ.

2- حسين حامد محمود ،النظام المالي والاقتصادي في الاسلام ،المملكة العربية السعودية ،دار النشر الدولي للنشر والتوزيع ،ط1، 2000.

3- سامية مصطفى الخشاب ،دراسات في الاجتماع الديني ، دار المعرفة ،ط2،القاهرة ،1993.

4- صالح صالحي ،المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الاسلامي ،دار الفجر ،القاهرة ،2006.

5- ضياء مجيد الموساوي ،التحليل الاقتصادي الإسلامي ،(لتحديد مستوى العمالة الدخل)،بن عكنون، الجزائر،1990.

6- طاهر حيدر جردان، "الاقتصاد الإسلامي"، دار الرسائل للنشر، ط1، عمان، الأدرن، 1999

7- عبد الرحمن بن مُحَّد بن عوض الجزيري ،النظام المالي الاسلامي ، دار الفكر العربي ،بيروت ،2005.

8- عوف محمود الكفراوي ،السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الاسلامي ،مكتبة الاشعاع ،ط1،الاسكندرية ،1997

9- عوف محمود الكفراوي ،النظام المالي الاسلامي (دراسة مقارنة)،مؤسسة الثقافة الجامعية ،ط2،الاسكندرية ،2003.

10- مُحَّد ابو اسعد ،فقه الزكاة المعاصرة ،دار القلم للنشر والتوزيع ،دون طبعه ،الكويت ،1992.

11- محمود حسين الوادي و زكريا احمد عزام ،النظام المالي في الاسلام ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ،ط1،الاردن ،2000.

12- منذر قحف ،القطاع العام الاقتصادي ودوره في المجتمع الحديث من وجه النظر الاسلامية ،البنك الاسلامي للتنمية ،جدة،1989.

13- منذر قحف ،دور السياسات المالية وضوابطها في ادارة الاقتصاد الاسلامي ،موسوعة الاقتصاد الاسلامي من الموقع iefpedai.com

14- وهبة الزحلي :الفقه الاسلامي وأدلته ،دار الفكر المعاصر ،ط4،ج3،بيروت 1977.

الاقتصاد الوضعي

1- الن ،ب درننج ترجمة د.مُحَّد صابر :الفقر و البيئة و الحد من دوامة الفقر ،الدار الدولية للنشر و التوزيع ،مصر ،1999.

2- حسن حسين شحاتة ، محاسبة الزكاة ،دار الوفاء ،ط1،المنصورة ،1990.

3- سالم توفيق النجفي ،احمد فتحي عبد المجيد ،السياسات الاقتصادية الكلية و الفقر مع اشارة خاصة بالوطن العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1،بيروت ،2008.

4- ضياء مجيد الموساوي ،الاقتصاد النقدي ،مؤسسة شباب الجامعة ،الجزائر ،2000.

5- غازي عناية ،الزكاة والضريبة ،دار احياء العلوم ،بيروت ،1995 .

6- مُحَّد بن عبد الله الشباني ،زكاة الاموال ،دار عالم الكتاب للطباعة والنشر والتوزيع ،ط1، المملكة العربية السعودية 1997.

7- مُحَّد سعيد فرهود وكمال حسين ابراهيم ،نظام الزكاة وضريبة الدخل ،معهد الادارة العامة ، دون طبعه ،العربية السعودية ،1986 .

8- مُحَمَّد صخري :دور الزكاة في تنشيط حركية راس المال ، الرباط 1994.

9- مُحَمَّد علي الفاروق التهناوي ،كشاف اصطلاحات الفنون ،الهيئة المصرية العامة للكتاب ج3،القاهرة ،1972.

10- مسعد محي مُحَمَّد،نظام الزكاة بين النص و التطبيق ،مكتبة الاشعاع الفنية ،الاسكندرية ،1998.

11- معمر صخري :تحليل الاقتصاد الكلي ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2000.

***- الأطروحات و الرسائل**

1- زليخة بلحناشي ،التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة دولة في الاقتصاد الكمي ،جامعة منتوري ،قسنطينة ،الجزائر ،2007.

2- فرج شعبان ، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام و الحد من الفقر-دراسة حالة الجزائر- ،اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر 3، 2012.

3- دلال بن طبي،وظائف السياسة المالية في الاقتصاد الاسلامي ،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،فرع نقود وتمويل،جامعة مُحَمَّد خيضر ،بسكرة،2004.

4- شرابي عبد العزيز،بوزيدي ناشدة ،تحليل و قياس الفقر في الجزائر ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة منتوري ،قسنطينة ،الجزائر ،2009.

5- فاطمة مُحَمَّد عبد الحفيظ حسونة، أثر كل من الزكاة والضريبة على التنمية الاقتصادية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المنازعات الضريبية، نابلس، فلسطين،2009 .

6- مُحَمَّد بوحجلة ،محاسبة الزكاة –دراسة حالة صندوق الزكاة الجزائري-،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ،تخصص ادارة اعمال ،جامعة سعد دحلب ،البليدة ،الجزائر ،2006.

***- الملتقيات و الأيام الدراسية**

1- البشير عبد الكريم ،الأبعاد النظرية و الميدانية للزكاة في مكافحة البطالة و الفقر ،محاضرة الملتقى الدولي حول مؤسسات الزكاة في الوطن العربي ،جامعة سعد دحلب ،البليدة،2004.

2- بن لحسن الهواري،مهدي ميلود ،اسباب الفقر في الدول العربية –حالة الجزائر-يوم دراسي ،جامعة و هران ،الجزائر ،

3- بوعلام بن جيلالي، مُحَّد العلمي، الإطار المؤسساتي للزكاة- أبعاده و مضامينه -واقع 10 مايو(1990 ، البنك - المؤتمر الثالث للزكاة المنعقد في كوالالمبور، ماليزيا،) من5 .الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، السعودية،2001 .

4- بهلولي فيصل،بوطالب ابراهيم ،"دور صندوق الزكاة في محاربة ظاهرة الفقر في الجزائر "،مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي الأول حول "تثمير اموال الزكاة و طرق تفعيلها في العالم الاسلامي ،جامعة البليدة ،يومي 19/18جوان 2012.

5- جمال العمارة و منصوري كمال ،"التكامل الوظيفي بين مؤسستي الزكاة و الأوقاف في مكافحة ظاهرة الفقر"، بحث مقدم للملتقى الدولي الأول حول مؤسسات الزكاة في الوطن العربي ،جامعة سعد دحلب،البليدة،الجزائر، جويلية2004.

6- سيد مُحَّد عبد الوهاب ،دور الزكاة و الضرائب في مواجهة مشكلة البطالة ،ندوة مشكلة البطالة في جمهورية مصر العربية ،ج2،جامعة الأزهر ،جويلية 2001.

7- عجيلة مُحَّد،بن نوي مصطفى،بلحمدي سيدعلي ،استراتيجية معالجة الفقر في ظل العولمة –حالة الجزائر- ،مداخلة ضمن الندوة الدولية حول:تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي و الاسلامي ،البليدة،29-31 ماي 2007.

8- منذر قحف ،النماذج المؤسسية التطبيقية لتحصيل الزكاة و توزيعها في البلدان و المجتمعات الإسلامية ،أبحاث و أعمال المؤتمر الثالث للزكاة المنعقد في ماليزيا،1990.

9- منذر قحف ،المواد العلمية لبرنامج التدريب على تطبيق الزكاة في المجتمع الإسلامي المعاصر،البنك الإسلامي للتنمية ،المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب ،1995.

10- منصوري الزين،سفيان نقماري ،صندوق الزكاة الجزائري و دوره في التنمية الاقتصادية –دراسة حالة ولاية البليدة - ،مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول دور التمويل الاسلامي غير الربحي (الزكاة و الوقف) في تحقيق التنمية المستدامة ،جامعة البليدة ،يومي 21/20ماي 2013.

11- يوسف سعداوي و تاحانوت خيرة ،الزكاة و المتغيرات الاقتصادية ،بحث مقدم للملتقى الدولي الأول حول مؤسسات الزكاة في الوطن العربي،جامعة سعد دحلب ،البليدة،جويلية2004.

***- المجلات و المناشير**

1- الحاج قويدقورين ،ظاهرة الفقر في الجزائر و أثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية –البطالة و التضخم- ،المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية ،قسم العلوم الاقتصادية و القانونية،العدد12 ،الشلف ،جوان 2014.

2- بوعلام العباسي ،"الفقر في الجزائر " ،المجاهد الأسبوعي ،العدد 2077 ،من 22الى29. 05 .2000.

3- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،2003

4- دليل استثمار أموال الزكاة ،وثيقة رسمية من وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف ،الجزائر ،2004.

5- مبارك نوري بشير ،الدور الاقتصادي للزكاة ،مجلة الاقتصاد الاسلامي،العدد212،السنة18 ،اكتوبر/نوفمبر،1998.

6- مُحَمَّد مختار متولي ،رد على تعليق أحمد فؤاد درويش و محمود صديق الزين ،مجلة ابحاث الاقتصاد الاسلامي ،م2، ع2، 1985.

7- مشروع دليل التطبيقات العملية لجمع و توزيع الزكاة ،صادرة عن وزارة الشئون الدينية و الأوقاف.

8- منشورات رسمية من وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف.

9- منشورات رسمية من وزارة التضامن.

10- وثائق مقدمة من طرف صندوق الزكاة"مديرية الزكاة لولاية البويرة.

***- المراجع بالغة الإنجليزية**

1- Ahmed Abdel FETTAH el ASHKER, Mohammed SIRAJUL, Haq, institution ALFRAME WORK of zakat: dimensions And implications, islamique développement Bank, 1995.

***- المواقع الالكترونية**

1- الموقع الإلكتروني لموسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي : iefpedia.com/arab/

2- الموقع الإلكتروني لوزارة الشؤون الدينية و الأوقاف : www.marw.dz

3- موقع الديوان الوطني للإحصاء : www.ons.dz

4- موقع الفقه الإسلامي : http://www.islamfeqh.com/

5- مصالح الوزير الأول : www.premier.ministere.gove.dz

6- www.el-mouradia.dz

7- www.islamfin.go-forum.net

8- www.tradingeconomics.com

الملاحق

وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف

مديرية الشؤون الدينية و الأوقاف.....

لجنة تحصيل الزكاة لمسجد.....

دائرة.....

محضر أسبوعي لحصيلة الزكاة رقم.....

في.....تاريخ.....

يشهد أعضاء لجنة تحصيل الزكاة لمسجد.....الآتي ذكرهم:

الرقم	الاسم و اللقب	الامضاء
01		
02		
03		
04		
05		

الغائبون:

.....

.....

أن المبلغ المحصل للأسبوع الممتد من ..... إلى.....
المبلغ بالحروف.....

المبلغ بالأرقام.....

ملاحظات هامة.....
إمضاء رئيس لجنة المسجد و ختمه إمضاء إمام المسجد و ختمه

قسيمة دفع الزكاة فى المسجد

الجزء المخصص لإدارة الصندوق	الجزء المخصص للمزكي
رقم القسيمة ..... المبلغ المحصل بالأرقام ..... التاريخ:..... امضاء المزكي:.....	رقم القسيمة ..... الاسم و اللقب :..... المبلغ بالحروف :..... المبلغ بالأرقام : ..... المسجد :..... التاريخ :..... الامضاء :.....

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة الشؤون الدينية والأوقاف

صندوق الزكاة

مديرية الشؤون الدينية لولاية:.....
اللجنة الولائية لصندوق الزكاة
اللجنة القاعدية لصندوق الزكاة لدائرة:.....

استمارة طلب استحقاق الزكاة "استثمارا"

الاسم:.....

اللقب:.....

تاريخ ومكان الميلاد:.....

العنوان:.....

الوضعية الاجتماعية: متزوج (ة) ☐ أعزب (ة) ☐ مطلق (ة) ☐ أرمل (ة) ☐

- هل أنت مستفيد من الزكاة : نعم ☐ لا ☐
- هل تريد الاستثمار في إطار (ضع علامة X في الخانة الملائمة):

مشاريع دعم وتشغيل الشباب ☐
مشاريع الصندوق الوطني للتأمين على البطالة ☐
التمويل المصغّر ☐
إنعاش مؤسسة غارمة ☐

تسمية المشروع:.....

كم يكلف مشروعك؟.....دج

ما هو مبلغ المساهمة التي تطلبها؟.....دج

عدد مناصب الشغل الحقيقية التي سيوفرها المشروع:.....

مدة تسديد المساهمة المقدمة من الصندوق:.....سنة

أقسم بالله العظيم أن كل المعلومات التي قدمتها أعلاه صحيحة.

في.....التاريخ.....2004 إمضاء المعني.....

رأي إمام المسجد